جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس

علاقات دولية،

تخصص: دراسات إقليمية

في مقياس:

استراتيجية القوى الإقليمية

من إعداد:

الدكتور: وليد شملال

السنة الجامعية: 2021-2022

محتوى المحاضرات

المحاضرة رقم 01 طوبولوجيا المكان كمجال للممارسة المعرفية والاجتماعية في حقل العلاقات الدولية.

01.مدخل للدراسات المناطقية في سياقات العولمة المجزأة

02.نظرية المكان كطوبولوجيا للممارسة الاجتماعية والمعرفية في حقل العلاقات الدلية

03.الترتيبات الأمنية الجديدة لضبط الارتباكات والاحتكاكات المعاصرة في السياسة العالمية

04.الدراسات المناطقية الاقليمية في مواجهة دعاة النزعة العولمية النيوليبرالية الجديدة.

05.الجغرافيا المنتصرة والاحتكاك في تكوين المناطق

محاضرة رقم 02 : تطور الدراسات الاقليمية كمستوى وسطي في حقل العلاقات الدولية.

01.الاقليمية كمستوى وسطي معرفي ومنهجي في حقل العلاقات الدولية:

02.الانتقال المتعدد المستويات من المنطقة الاقليمية إلى الدولة الاقليم

المحاضرة رقم 03: التحليل البيوتولوجي الماكرو والميكرو لمؤشرات قياس قوة الدولة حسب أبحاث راي إس كلاين

المحاضرة رقم 04: جائحة كورونا الاهتزازات المصاحبة للقوى الاقليمية ومراكز نفوذها

01. افرازات عالم مابعد كورونا على مجال السياسة العالمية

02.التداعيات على التفاعلات الدولية: تمركز الصين على هرمية التراتبية العالمية والعودة للعولمة الاقليمية.....

03.جائحة كورونا وصعوبة التملص الكولونيالية الاقتصادية للدول النامية.....

04. اللقاحات: قراءة في مشهد لوحة جيوبولتيكا الصحة.....

05.جدل تآكل النيولبرالية واحياء الحوكمة الصحية المتعددة المراكز.....

06.جائحة كروورنا وبرايغم التعقيد هل يمكن الاستجابة لمتطلبات التحول في بنية النظام العالمي.....

المحاضرة رقم: 05هل يمكن تصميم مقاربة معرفية ومنهجية لفهم المشهد الاستراتيجي للقوى الغير غربية

01.هل بإمكان نظريات العلاقات الدولية التقليدية استيعاب تحولات السياسة العالمية.....

02.لماذا لاتوجد نظرية غير غربية في العلاقات الدولية.....

03.استعصاء بناء نظرية غير غربية لاستيعاب مشهد تصاعد القوى الغير غربية.....

المحاضرة رقم: 06 تكيف المشهد الاستراتيجي للقوى الاقليمية مع التحول في بنية القوة في العلاقات الدولية

01.التحول في مركزية القوة من المستوى الكلاسيكي إلى المستوى المتعدد المستويات.....

02.القوة الحادة الأرضية الوسطية بين القوة الناعمة والذكية.....

03.انعطاف الإطار التحليلي :من معادلة الموارد إلى قوة التأثير.....

04.صمود قطر تحد للنموذج التقليدي في توازن القوة.....

المحاضرة رقم 07: تبولوجيا التحول في بنة الوكلاء في العلاقات الدولية من التقلديين إلى الهلاميين

01.الوكلاء في العلاقات الدولية اتمولوجية المفهوم.....

02.كرونولوجيا تطور نظرية الوكالة.....

03.تغيرات نظرية الوكالة وأطرافها.....

04.الوكلاء الميليشاويون الأنماط والمحفزات.....

محاضرة رقم 08: العلاقة بين الجيوبولتيك والأداء الاستراتيجي للقوى الاقليمية

01.الأداء الاستراتيجي نحو أيجاد أرضية معرفية واستقرار لفضي للمصطلح.....

02.الجيوبولتيكا والأداء الاستراتيجي .....

03.تحليل المجال المكاني لروسيا فحص لأبحاث فيدال لابلاش و بترسافيتسكي .....

الفرع الأول: المدرسة الليبرالية الاصلاحيون الراديكاليين وأولوية الغرب "الأطلسيون".....

الفرع الثاني: المدرسة الجيوبولتيكية وأولوية أوراسيا الجديدة"السلافيون والشيوعيون".....

الفرع الثالث: المدرسة الواقعية "أنصار روسيا القومية الأصلية ودحض المقاربة الأحادية القيادية.....

.فلادمير بوتين ومُحاكاة الجيوبولتيكا الجديدة في الفضاء ما بعد السوفياتي

الفرع الأول : النيو-أواسية الجديدة في مقابل الأطلنطيين امتداد أم رد فعل على الفكر البريجنسكي...

الفرع الثاني :إدارة فلاديمير بوتين :أولوية الجيوبولتيكا على الايديولوجيا.....

04.الأداء الاستراتيجي الايراني مع منطقة الخليج العربي كفناء خلفي لمصالحها البحرية تجاه مضيق هرمز والبحر الأحمر.....

محاضرة رقم 09 القوى المتوسطة دراسة حالة أندونيسيا و الفتنام كقوى متوسطة جديدة

01.دور القوى الوسطى في تشكيل السياسة العالمية .....

02.التنافس الصيني- الأمريكي في آسيا- المحيط الهادي وتأثيره على دور القوى المتوسطة بالمنطقة.

03.أندونيسيا وفيتنام كقوى وسطى أقليمية.....

04.توظيف القوى المتوسطة الصاعدة لدبلوماسية القوة الذكية.....

05.السياق الإقليمي لتوظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة.....

المحاضرة رقم10: الهيمنة الاقليمية البحث في التصور المعرفي في أدبيات العلاقات الدولية

01.الهيمنة الاقليمية تصور معرفي ونظري.....

02.مفهوم النظام الاقليمي ومميزاته:.....

03.النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.....

04.التعدد الدلالي لمفهوم الهيمنة الإقليمية:.....

05.المهيمن الاقليمي وموقعه في ارتسام معالم التفاعلات الجيوسياسية الاقليمي.....

06.الهيمنة الاقليمية فحص مقارباتي:.....

أولا:التحليل الماكروي وفق المقاربة الواقعية للهيمنة في العلاقات الدولية.....

ثانيا: تحليل المقاربة الليبرالية للهيمنة حسب أبحاث روبرت كيوهان.....

ثالثا: تحليل المقاربة البنيوية للهيمنة .....

رابعا: تحليل النظرية النقدية للهينة.....

07.صفات المهيمن الاقليمي:.....

08.عقدة الهيمنة وفق تحليل نظرية استقرار الهيمنة/ نماذج مختارة.....

المحاضرة رقم 11:مقاربة مركب الأمن الاقليمي التوصيف الأمني الجديد لأمننة الجوار الاقليمي

01.الضبط الدلالي والسيمانطيفي لنظرية مركب الأمن الاقليمي.....

02.مرتكزات ومبادئ النظرية.....

03.الترابط العلائقي بين بين مستويات التحليل في العلاقات الدولية .....

04.أنماط مركبات الأمن الاقليمية.....

المحاضرة رقم 12اقتراب الدور كمفهوم عبر تخصصي وستعصاء بناء منهجي ومعرفي متكامل في حقل العلاقات الدولية

01.طوبولوجيا نظرية الدور من علم النفس الاجتماعي إلى مقاربة عبر تخصصية.....

02.التحول في وظيفة الدور من المستوى الوطني إلى المستوى الاقليمي.....

03.تحليل نظرية الدور بين المستوى الاجتماعي والدولي حسب أبحاث هولستي.....

04 .فحص لأداء الجزائر الأفرو-ساحلي بين مراجعة ادوات الدبلوماسية التقليدية والبحث عن الطموح الاقليمي.....

المحاضرة رقم :13فنزويلا وكوبا محور الحرب الباردة الجديدة في منطقة البحر الكاريبي بين الصين وأمريكا

01.العلاقات الصينية الكوبية الفنزويلية.....

02.أفضل الأوقات وأسوأ الأوقات في العلاقات الصينية الفنزويلية.....

03.الصين وكوبا والحرب الباردة الجديدة.....

04.عودة الجغرافيا السياسية ومنطقة البحر الكاريبي.....

ماذا ندرس مقياس استراتيجية القوى الاقليمية

يمكن القول أن دراسة النظم الاقليمية باعتبارها مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول وباعتبارها نظما فرعية للنظام الدولي، لم تُحظى بالاهتمام طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيت انصب تركيز مُنظّري العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في النظام الدولي، وتم التعامل مع الاقليمية كما يقول "كانتوري وشبيغل" كجزء من دراسة المناطق دون المقارنة، وفي أحيان أخرى اهتم البعض من أمثال "جوزيف ناي" بدراسة النظم الاقليمية من منظور دراسة المنظمات الاقليمية.

لكن هذا العزوف لم يُلغي أهمية الدراسات الرائدة للنظم الاقليمية خاصة دراسات "بايندر وروسيت وكانتوري وشبيغل وناي" وغيرهم، حتى أن فترة الحرب الباردة لم يكن مع اعطاء الأولوية لدراسة النظم الاقليمية، فقد ركزت معظم الدراسات على العالمية في مواجهة الاقليمية، وكما يقول "ديفيد مايرز "عندما ظهرت تطورات أخرى جديدة أثرت في تفاعلات النظام العالمي في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، فقد كان لهذه التحولات أثر واضح في اعادة تنشيط الدراسات الاقليمية، ومن ثم ظهر ما أسماه "ري سوشيتيز " بنظرية الاقليم، كما طورها كل من "كرازنر وجيرفز "وغيرها الذين وضعوا خلالها الأسس النظرية للنظم الاقليمية التي طورها كل من "لويس كانتوري وستيفن شبيغل" في مؤلفهما المميز عن "السياسة الدولية في الأقاليم" الذي كان مدخلا مهم للنظم الاقليمية، ولم يعد الاهتمام بدراسة خصوصية العلاقات التي تربط بين النظم الاقليمية والنظام العالمي هل هي علاقة تبعية أم علاقة تأثير متبادل وبأي درجة؟ بل أصبح الاهتمام مرتكزا على دراسة الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الاقليمية في الاقليم المختلفة والتعرف على خصائص وأنماط التفاعلات التي تحدث داخل كل نظام اقليمي والعوامل المتحكمة في تلك التفاعلات وبذلك فأهمية دراسة استراتيجية القوة الاقليمية يمكن ايجازها فيما يلي:

- تحليل أهمية الدراسات المناطقية لفهم واستيعاب دور القوى الاقليمية التي تنشط داخل هذه المناطق؛
- تحليل البعد الأنطولوجي للدراسات المناطقية كفكر وممارسة، في اطار ما يُعرف اليوم في أدبيات الجغرافيا؛ بالجغرافيا النشطة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام العالميّ؛
- تحليل الاقليمية كمستوى وسطي بين العالمية والوطنية، والتعرف على الأدوات التحليلية التي تساهم في تفكيك أحاجي التعامل مع مثل هكذا دراسات؛

- محاولة فهم واستيعاب الاستعصاءات الامبريقية في محاولة بناء نظرية غير غربية تساهم في فهم مشهد صعود القوى الغير غربية في ادارة السياسة العالمية والتأثير على هرمية التراتبية العالمية؛
- محاولة تفكيك مشهد الاستراتيجي لصعود القوى الاقليمية بين سياسة الهيمنة والطموح للتمركز كقوى وسطية في النظام العالمي.

المحاضرة رقم 01 طوبولوجيا المكان كمجال للممارسة المعرفية والاجتماعية في حقل العلاقات الدولية.

01.مدخل للدراسات المناطقية في سياقات العولمة المجزأة

جلبت حقبة ما بعد الحرب الباردة آمالًا ومخاوف جديدة وأحلامًا للعالم حيث كل شيء أصبح جزءًا من نظام إمبراطوري هذا انتصار مفترض الغرب مرتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا بعملية العولمة المجزأة والشاملة للجميع. ومع ذلك، فإن العولمة والعمليات المرتبطة بها ليست عالمية (في بمعنى عالمي) كما يعتقد بعض مناصريه. هذا لأن حقبة ما بعد الحرب الباردة لم تجلب فقط أشكالًا جديدة من السيطرة السياسية والثقافية والاقتصادية، ولكن أيضًا وكذلك الإدماج والاستبعاد؛ التمايز والتجانس في الديناميات العالمية. وبهذا المعنى، فليس من المستغرب أن يتجدد الاهتمام بالجدل مع المناطق وغيرها الفئات المكانية مثل المحلية والوطنية وكذلك التداخلات بينهم تُترجم أحيانًا بالبادئة، من شأنها أن تجلب معها الحاجة إلى فهم ديناميات الاستيعاب والتمايز (أي الهوية السياسية وسياسة الهوية) في سياق العولمة والروابط العالمية يجادل متخصص العلاقات الدولية بشكل عام أنه، على عكس النظام ثنائي القطب المتداخل السابق هيكل النظام الدولي، نهاية الحرب الباردة "المحررة" المناطق باعتبارها منصة بديلة للعمل السياسي وكذلك أساس لتحليل أكثر تدريجيًا. يشارك في هذا الرأي باحثون نشطون في دراسات الأمن الدولي (ISS) والاقتصاد السياسي الدولي (Fawcett 1995 ؛ 2004 ؛ Buzan [1983] 1991 ؛ Hurrell 1995 ؛ Hettne 2003؛ فايرين 2003 ؛ (Buzan and Wæver 2003)، اللذين يعترفان بذلك بشكل عام اتسعت أهمية العلاقات الإقليمية مع نهاية الحرب الباردة، و أن المناطق هي مكان مهم للصراع والتعاون أكثر من داخلها الماضي[1]. هذه الدراسة مدفوعة بتناقض واضح في أدبيات الإقليمية .من ناحية أخرى، يعترف علماء العلاقات الدولية على نطاق واسع بأهمية فكرة المنطقة في الخطاب الجيوسياسي المعاصر، ويشكل جزءًا لا يتجزأ من الخطاب، ويتفاعل معه مجالات الحياة الاجتماعية - المحلية والعضوية والوطنية والدولية والعالمية - التي تلعب الأدوار المركزية في عالم ما بعد الحرب الباردة. ومن ناحية أخرى، فشلوا في استجواب طرق الانضباط لرسم خرائط العالم، أو آثارها على فكرة المنطقة و سياسة المنطقة أي الصراعات السياسية التي تميز العمليات الجهوية أو صنع المنطقة من الناحية النظرية والتطبيق. غالبًا ما يستخدم علماء العلاقات الدولية مصطلح "المنطقة" إما "لتجميع الدول معًا متشابهة ظاهريًا وبالتالي

[1] *Lake, David A And Patrick Morgan. 2007. 'The New Regionalism In Security Affairs'. In David A Lake And Patrick Morgan (Eds), Regional Orders – Building Security In A New World. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press. Pp. 3-19.*

لتبسيط تعقيد أكبر"، أو لوضع دراسات في المجال الإقليمي المتوسط أكبر من النطاق الوطني، و أصغر من العالمية. في حين أن علماء العلاقات الدولية يكتبون غالبًا عن المناطق ، فهم غالبًا ما تفشل في (إعادة) التفكير في المنطقة كفئة ذات صلة بين النظرية والتطبيق .على هذه الخلفية، أعيد فحص معنى ودور المنطقة والسياسات الإقليمية في العلاقات الدولية. أولاً ، أعيد النظر في مفهوم المنطقة من حيث التكوين افتراضات وفئاتها كمجال للمعرفة، يُشار إليه غالبًا باسم "المستوى مشكلة التحليل وخطابها الدقيق من المقاييس (الفردية، الدولة، الدولية، وعالمية).[1] ومن بين الأمور أخرى - هو أحد أعراض السياسة المحددة للتوسع في العلاقات الدولية. حتى في العمل يهدف إلى التحليل المناطق ومعالجة و دورها كبناء اجتماعي، يتم جرها إلى محددة خيالي حيث يتم تجنيس المقاييس من حيث الدولة القومية و / أو عموديها، الدولية ، كتضاريس واضحة ومختومة. تُفهم السياسة والتحول من منظور هذا الخيال المحدود؛ قضايا الحجم والسياسة الاستراتيجيات والصراعات حول المعاني والممارسات والأدوار التي تنطوي عليها هذه القضايا تمحى من الصورة في سعيي لمعالجة هذا القصور، أقوم بربط المنظور المتعلق بالمناطق كعدسات تحليلية وعملية اقترحها الجغرافي البرازيلي "روجيرو هايسبيرت". مع اقتراح آن تسينغ (2005) بضرورة فحص الطبوغرافيا الاجتماعية على سبيل المثال، الإقليمية والمحلية والعالمية) وعلاقاتهم (غير) كقضايا المقياس، أو "إثنوغرافيا للاتصالات العالمية". يفضح هذا النهج تجسيد المقولات الجيوسياسية في الخطاب التقليدي، ويلقي الضوء أيضًا على الطرق التي يمكن من خلالها "الاحتكاك "يتم تحويل اللقاءات الاجتماعية بشكل مصطنع إلى (أو عرضها على أنها) حالات تماسك. يبرز نهج "فيتاليس" فقط سياسات السرد التاريخي المميز للنظام عن ولادته وولادة موضوعه التقليدي الرئيسي المعرفة، نظام الدولة (أي أسطورة ويستفليا)، ولكنها تثير أيضًا تساؤلات ما إن كانت مفاهيم المقاييس والحدود ورسم الحدود التي علمت ولادتها (أي كمجال يهتم بالمساحات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه يعكس الكثير من القلق اليومي للمجتمع الأمريكي في ذلك الوقت).

02.نظرية المكان كطوبولوجيا للممارسة الاجتماعية والمعرفية في حقل العلاقات الدلية

النهج في الاستدلال الجيوسياسي الكلاسيكي الذي يشير إلى الإيمان بإمكانية تقديم "وجهة نظر من اللامكان" ، أو نظرية المتفرج "غير المجسدة" للمعرفة عند معالجة الظواهر الاجتماعية والجغرافيا الخيالية وثيقة الصلة، لاستخدامها مصطلحات "إدوارد سعيد" (1994)، التي تدعم معظم خرائط الانضباط

[1] *Agnew, John. 'Arguing with regions'. Regional Studies 47 (2013) ,pp 6-17.*

للعالم وكذلك أساليبها في رسم خرائط العالم، حيث يتم ترسيم حدود المناطق الجغرافية، وفهمها ككيانات إقليمية محصورة حول ثقافات بدائية، ويلعب التمايز الهرمي بينهم دورًا حاسمًا.[1]

يمثل هذا القسم الجزء الأول من التعامل مع المنطقة على أنها طوبولوجيا المعرفة والممارسة في العلاقات الدولية - بمعنى آخر، كيف تظهر المنطقة على أنها جهاز تحليلي لفهم السياسة العالمية. على اعتبار أن المنطقة، كحيز مكاني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بـ "سياسة التوسع" المحددة، لإعادة صياغة عبارة "آن تسينج أوليفيرا" الذي يشير إلى الافتراضات النظرية المهيمنة حول كيفية حدوث السياسة الفضاء الجغرافي، وبالتالي، ما هي حدوده؟ ، وأين يتم وضعها؟. على الرغم من استخداماتها وإساءة استخدامها داخل وخارج الأوساط الأكاديمية، إلا أن "المنطقة" لا تزال قائمة مفهوم حاسم لفهم ووصف الحياة الاجتماعية والسياسية.[2] كنتيجة لمدى اتساعها، ليس فقط كفئة تحليلية ولكن أيضًا فئة محددة بتعريفات أكثر منطقية ترتكز على نفسها ولكنها تتعطل باستمرار من خلال احتكاكات اللغة والممارسات اليومية، الجغرافي "روجيرو هيسبيرت« يخاطب المنطقة كمفهوم "متعدد المعاني" واسع لكن ذو مغزى المناقشة في كتابه الأخير الإقليمي العالمي، حول الحيز الذي تشغله المكان "المنطقة" في عصر العولمة والمفاصل المتشعبة للعالمية، تدعو القارئ (لإعادة) النظر في الطبيعة المتناقضة للمنطقة كمفهوم تحليلي ومعيشي على حد سواء الجغرافيا - مفهوم المناطق كقطع أثرية. وهي تدرك أنه، كمفهوم تحليلي، تتمتع المنطقة بالقدرة على تنسيق المساحات والسياقات و / أو تجميعها و / أو تجانسها، في العلاقة مع المواضيع والأفراد. إلى جانب هذا البعد المفاهيمي، يتم تعبئة المنطقة أيضًا مجال عمل الفاعلين الاجتماعيين في العديد من المعاني والسياقات المختلفة.[3] ما لا يتم الاعتراف به عادة، ومع ذلك هي أن أهمية المنطقة ك "بناء تحليلي" وبالتالي، التجريد الذي يمكن تحويله إلى "حقيقة" أو سلاسل من الحقائق حول الأماكن والمجتمعات و الأفراد - لا تخلو من الأهمية كمؤشر وتمكين الاتجاهات و الاستراتيجيات السياسية. من خلال الاعتراف بتعقيد هذه الطبيعة المزدوجة للمنطقة، يدعو" Haesbaer" إلى فهم المناطق باعتبارها "قطعة أثرية" من بين المفاهيم المتعددة للمناطق التي يسترجعها "هيسبيرت" في فحوصه للموضوع الإقليمي، من الممكن تمييز خاصية أساسية، وهي مفهوم المنطقة على أنها "قطع للفضاء، على مستويات

---

(1) *Vitalis, Robert.. 'Birth of a discipline'. In D Long and Brian C Schmidt (eds), Imperialism and Internationalism in the Discipline of International Relations. New York: SUNY Press'2005. pp. 159-81.*

(2') *Paasi, Anssi. 2002. 'Place and region: regional worlds and words'. Progress in Human Geography 26 (6): 802-11.*

(3) *Haesbaert, Rogerio. 2010a. Regional Global – Dilemas da Região e da Regionalização na Geografia Contemporânea. Rio de Janeiro: Bertrand Brasil.*

متعددة." وبالتالي، فإن ارتباط المنطقة بصنع الميزان موجود في مختلف مجالات الإنسان المعرفة، من علم الأحياء والطب (أي مناطق جسم الإنسان) ، إلى الأرض المناخ، الجيوسياسية، المناطق الاقتصادية) والطريقة التي تشجع بها الكلي ولكن أيضًا تصور متعدد المقاييس لمجموعة من الهياكل الاجتماعية، "الانتقال من الحضري إلى دون الوطنية أو الإقليمية، فوق الوطنية والقاري؛ وبالتالي فإن خطاب المقاييس هو نقطة مشتركة في فسيفساء الصور و نشاز الروايات عن المنطقة. و مع ذلك فإن المنطقة نفسها مبنية ومشروطة، كما هو الحال من قبل كل من" Haesbaert"، مما يشير إلى تنوع العولمة والإقليمية والمحلية، ومشاريع صنع النطاق التي يتم تضمينها فيها. تحتوي هذه العلاقة الحميمة بين المنطقة وصنع المقاييس على أساسيات الروابط بين المناقشة الكلاسيكية التي يمثل فيها إشكالية المركز الأوروبي المكاني الافتراضات واعتمادها على لغة المستويات، يجادل "ووكر" بأن يكون المكان دائمًا يُنظر إليه على أنه لا يحمل الطابع السياسي أو سمة ثابتة أو خلفية بسيطة للقوانين الموضوعية العلاقات الإنسانية. على الرغم من أن العلاقات الدولية وُلدت كخطاب مقاييس - مجال تهدف المعرفة أولاً إلى دراسة ما هو دولي، ولكن ذلك كان دائمًا أجبرت على التكيف مع ديناميكيات العالمية، والتداخلات بين هؤلاء و طوبولوجيا أخرى - سياسة صنع المقاييس هذه يمحوها الفهم باستمرار من المستويات أو المقاييس الدولية وأي مستويات أو مقاييس بديهية وثابتة ومطلقة و متجانسة. في هذا الأساس المنطقي ، يجب أن تتناسب الكرات الصغيرة بدقة داخل بعضها البعض.

03.الترتيبات الأمنية الجديدة لضبط الارتباكات والاحتكاكات المعاصرة في السياسة العالمية

المناطق عميقة الجذور في الخيال واللغة الجغرافية والجيوسياسية. ومع ذلك، ظهر اهتمام متجدد وأقوى في الجدال مع المناطق في أعقاب الحرب الباردة، ربما بسبب المخاوف بشأن التحولات، حول ما المظهر الذي سيكون عليه النظام العالمي، وكيف يجب أن يتعامل معه السياسيون رفيعو المستوى أيضًا كأكاديميين. بينما تم التركيز بعد الحرب الباردة على الجهود النظرية والمفاهيم مكانة المنطقة مثل "مجمع الأمن الإقليمي" و "النظام الإقليمي" و "المجتمع الأمني" من أجل فهم ديناميات الأمن على المستوى الإقليمي تميل إلى التركيز على القوى النيوليبرالية للعولمة، لا سيما على كيفية تشكيلها وتتشكل من خلال عمليات الأقلمة في هذه الأدبيات، تُصوَّر المنطقة عادةً كمقياس يقع في التداخلات لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية والأمن القومي في مواجهة العولمة، حيث قد تحدث المبادرات المؤسسية أو لا تحدث ، ولكن حيثما يكون من الممكن العثور على كوكبة من القوى والممارسات والفاعلين الاجتماعيين من مختلف المستويات العاملة في بهذه الطريقة يصبح التقارب وثيق الصلة ويولد حواس تحديد الهوية أيضًا كنماذج معينة من التفاعل والتمايز في مواجهة المكانيات الأخرى ومناطق. ومن ثم، فإن هذا القسم يولي الاهتمام

الواجب لكيفية التعبير عن الموضوع الإقليمي، على الرغم من حقيقة أن كل مجال يركز على جوانب مختلفة، تتقاطع هذه الفهوم بطرق مهمة عند وضع المنطقة في هذا التخصص. أنا يجادل بأنه على الرغم من تصوير المنطقة على أنها طوبولوجيا ذات صلة بالفهم التغيير، وبالنسبة للبعض ، يعتبر بديلاً حادًا لمعالجة الارتباكات (أو الاحتكاكات) المعاصرة في مجالات السياسة العالمية، فإنه يكرر خطابًا أو صورًا متدرجة بالفعل، أي - الخطاب الدولي وفهمها المحدود للسياسة والهوية والتحول. حتى عندما تتعرض للإشكاليات، تميل المنطقة إلى الوقوع في خضم سياسة القياس التي يتم فيها تجنيس المقاييس من خلال الصور المرتبطة بالدولة القومية و / أو عموديتها- دولي - كطوبولوجيا بديهية ومتماسكة ومختومة. لا يمكن فهم السياسة والتحولات في السياسة إلا باللجوء إلى هذا الخيال (المحدود). في العملية وصنع المقاييس والاستراتيجيات السياسية والصراعات حول المعاني والممارسات والأدوار التي يشير إليها يتم محوها من الصورة. يعد مفهوم "مجمع الأمن الإقليمي (RSC) "مثالًا جيدًا على الجهد النظري الذي بلغ ذروته في لغة مشتركة للتعامل مع المنطقة باعتبارها النطاق المناسب الذي تظهر فيه الترابطات الأمنية بشكل أكثر شراسة بعد نهاية الحرب الباردة على الرغم من أن العلماء قد استخدموا هذا الإطار المفاهيمي بطرق مختلفة منذ أن وضعها باري بوزان لأول مرة في الإصدار الأول من ، "الدول المجتمع والخوف (1983) ، يُفهم على نطاق واسع المناطق الجغرافية الإقليمية على أنها هياكل ذات تأثيرات وسيطة على ديناميات القوة في النظام الدولي. بمعنى آخر ، تهدف إلى تحليل كيفية تجميع الأمن الدولي في مناطق جغرافية الشكل، و كيف تتصل بالهيكل النظامي للسلطة. يتميز المستوى الإقليمي التي تتداخل فيها التطرفات الأمنية الوطنية والعالمية ، وبالتالي فهي المكان، نوعًا ما الوسط ، حيث تحدث ديناميكيات الأمان الأكثر صلة . [1]

04.الدراسات المناطقية الاقليمية في مواجهة دعاة النزعة العولمية النيولبيرالية الجديدة.

فيما يتعلق بهذه المناهج تركز بشكل أكثر تحديدا على دور المنطقة في الاقتصاد السياسي الدولي والعالمي، يتم لفت الانتباه إلى دراسة الإقليمية أنماط التفاعل / أو التكامل كمحفزات أو معوقات للديناميات التنافسية للعولمة النيوليبرالية. فيما يمس المكان بالتحديد المنطقة أو جودتها كمقياس جغرافي وسط شبكة من العلاقات والعمليات المحددة تحت مصطلح "العولمة الليبرالية الجديدة"، على الرغم من الجدل الحاد الاعتراف بأهمية، ومعالجة أدوار العديد من الفاعلين الاجتماعيين المختلفين ضمن ديناميكيات العولمة والجهوية ، فإن انتشار الدولة وتسميتها كوحدة تقليدية للتحليل هو لم يتم إبرازها فحسب، بل ما

[1] *Buzan, Barry and Ole Wæver.. Regions and Powers – The Structure of International Security. New York: Cambridge University Press. 2003.*

زالت قوية جدًا في هذه الأدبيات [1]صوَّر المنطقة عادةً على أنها مستوى من العمل أوضحته الدول أو الجهات الفاعلة التي تقودها الدولة تبعا لذلك ،فإن دراسة الإقليمية والتكامل الإقليمي - أي عملية أقلمة مدفوعة بوعي أكبر، "التي ينطوي على سياسة تتعاون بموجبها الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية وتنسيق الاستراتيجية داخل منطقة معينة '- هو إطار عمل متكرر يتم فيه معالجة المنطقة عادة ما يتم فحص المقاطعات من خلال عدستين مختلفتين ولكن لا يستبعد أحدهما الآخر - واحدة أخرى معنية بإسقاط نضالات النخبة على المستوى المؤسسي والبيروقراطي على مستوى أعلى من الدولة ؛ وآخر يأخذ شكل نسخة طبق الأصل أصغر من الجغرافيا السياسية للمساومة بين الدول من أجل المكاسب في بعض الأساليب، درجة أكبر من الأقلمة يمكن أن تتوج حتى في تصور المنطقة كموضوع التمثيل نفسه، مجهزة قدرة متميزة على العمل والشرعية وهيكل لصنع القرار.[2]

ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالطوبولوجيا الاجتماعية، أو كيفية بناء المقاييس وتغلبها على احتمالات القياس الأخرى، فإن الدولة القومية - في دورها الأوسع كهيكل الاعتراف بكيفية تطور الهوية السياسية والعلاقات السياسية - لا يزال موجودًا في كل مكان. إلا نادراً ما يتم تناول صنع المناطق - أو سياسات التوسع في صنع المنطقة وراء نظام الاعتراف هذا. يشكل سياسة التوسع في العلاقات الدولية، وكيف تميل إلى العمل فيما يتعلق بمفهوم المنطقة. عند دمجها مع المناقشة في القسم السابق ، يمكن للمرء أن يبدأ في معرفة كيفية القيام بذلك تخضع المنطقة، كاستعارة مكانية لما يمتلكه يشار إليها باسم "مشكلة الدولية". وهذا يعني أن الخطاب الدولي لا يميز حقلاً من المعرفة فحسب ، بل يوفر أيضًا الإطار المهيمن يستخدمه محللو العلاقات الدولية للتعامل مع المناطق ، فضلاً عن الأشكال المعقدة الأخرى للعلاقات الاجتماعية والجغرافيا الحية.

05.الجغرافيا المنتصرة والاحتكاك في تكوين المناطق

ظل تصور دعاة الدولية / العالمية والجيوسياسية السائدة للتفكير حول والجدل مع المناطق. على النقيض من الموضوعية المفترضة للمفردات التي يتم تبنيها عادةً في مناهج للمنطقة ، فإن القراءة الدقيقة لهذه الأدبيات والحسابات النقدية التي تركز على افتراضات إشكالية مماثلة في الجغرافيا السياسية تظهر ذلك فعل ترسيم حدود المناطق، حتى إظهارها على أنها مجرد تمثيلات لرسم الخرائط، أو مرحلة وسطى بين السياسات الوطنية والدولية، هي دائمًا مرحلة سياسية واحدة. هذه طريقة واحدة لفضح سياسات

---

[1] *Gilpin, Robert. 2001. Global Political Economy: Understanding International Economic Order. Princeton: Princeton University Press.*

[2] *Hettne, Björn. 2003. 'Global market versus regionalism'. In David Held and Anthony McGrew (eds), The Global Transformations Reader. Oxford: Backwell. pp. 359-69.*

صنع المقاييس التي يكون موضوع المنطقة مضمنة دائمًا. طريقة أخرى هي إشكال بعض من السياسية و التأثيرات الأخلاقية لـ "جغرافيات النصر" (Shapiro 1999) و "الجغرافيا السياسية لـ المعرفة (Mignolo 2012) التي تشير إلى إيماءات الانضباط تجاه الأماكن والمجتمعات خارج الغرب (أو المفاهيم الغربية للسياسة)، والتركيز على كيفية هذه الفكرة أو فئة من المنطقة كانت مركزية في هذه المساعي التحليلية والاستراتيجية. بمناقشة موجزة لإمكانية تبني منظور المناطق كقطع أثرية، وبالتالي لفضح صنع النطاق كمشاريع سياسية من أجل معالجة المناطق في صنعها و (إعادة /أو عدم) اعادة صنعها هذه ، فهي إحدى طرق البدء لفك الارتباط عن التصورات المسبقة عن المنطقة، ولكن أيضًا، وعلى نطاق أوسع من عدم الملاءمة مكانة المنطقة المناطق و صنع المنطقة هو "دائمًا وسط عمليات هيمنة ومضادة للهيمنة". في حسابات معقدة للتخيل الجغرافي المستمر لما لدينا تعال إلى تسمية "السياسة العالمية"، يلفت "مايكل شابيرو" (1999) الانتباه إلى كيفية التاريخ سرد لانتصار الدول القومية ونسيانها فيما يتعلق بالمواجهات الاستعمارية العنيفة التي لا حصر لها تباع هذا المسار نفسه، سلط (Dodds الضوء على كيفية اختراع مصطلح "الجغرافيا السياسية" جنبًا إلى جنب مع الحجة - قد يسميها البعض المنطق الحديث أو التخيلي - أنه كان من الممكن مراقبة العالم في مجمله. وهكذا فإن عكست النصوص المبكرة للجغرافيا السياسية الاعتقاد بأن المراقب الأوروبي كان يمتلك الإطار الفكري ولمفاهيمي الضروري لرؤية العالم كإطار خارجي و كائن" مستقل) في المجالات الأكاديمية التي تركز على العلاقات الإنسانية في المكان (الأماكن) والزمان (الأوقات) الطريقة الشائعة لتمثيل هذا العالم هي من خلال رسم خرائطه السياسية[1]الحقيقة "حول الأشياء في" موضوع أحادي وعالم متجانس "عادةً ما تختفي، مثلMignolo يذكرنا، بأسسهم الجيوسياسية. وهذا يعني أن هناك صمتًا حول "الجغرافيا السياسية للمعرفة" ، لاستخدام عبارة "مينولو الخاصة، ودعم هذه الأفكار الإمبريالية للتاريخ العالمي والنمط العالمي المفترض للرؤية / الوجود في العالمية. وثيق الصلة بهذا النقاش لأنه يساعد في الكشف عن بعض الأسس من الخطابات الجيو-تاريخية التي تساهم في وجهات النظر الهرمية للمجتمعات كذلك باعتبارها رؤى للعالم تمحو بعض المساحات الجيوسياسية لصالح "مظهر من التماسك" والحقيقة.[2]كما أوضحت "بينار بيلجين" (2005) في كتابها الثاقب مراجعة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط - ربما إحدى مناطق العالم الأكثر اعتبارًا من المسلمات - ترجع أصول النهج السائدة للأمن الإقليمي في الاهتمامات الأمنية [العالية] ومصالح الدول الغربية

[1] *Dodds, Klaus. 2005. Global Geopolitics – An Introduction. Essex: Pearson Education.*
[2] *Tsing, Anna Lowenhaupt. 2005. Friction: An Ethnography of Global Connection. New Jersey: Princeton University Press.*

والقوى العالمية الأخرى مثل الاتحاد السوفيتي خلال معظم القرن العشرين. وفقا "لبلجين"، أحد الآثار السياسية الدائمة لهذا المفهوم "من أعلى إلى أسفل" والخارجي للمناطق هو انتشار منظور القوى الخارجية والاستراتيجيين والخبراء الأمنيين بدلاً من الدول أو الشعوب الإقليمية وهذا يذكرنا بأن التمثيلات الجغرافية من هذا النوع لا تحدث بشكل سياسي. يعد الخطاب الجيوسياسي الأكاديمي وجغرافيته المتخيلة أمرًا بالغ الأهمية بناء الأهمية الجغرافية للأماكن والمناطق التي يمكن ربطها إلى المصالح المادية والأهداف الأيديولوجية الأوسع. وبالتالي، جغرافيات خيالية ليست جامدة ، لكنها مطلعة تاريخيًا وسياسيًا. من هذا المنظور ، هناك يمكن القول إنها علاقة تأسيسية بين الاختراعات الجيوسياسية (مثل تعريف مناطق العالم)، والممارسات والخطابات اليومية للأكاديميين و الجهات الفاعلة الاجتماعية - بما في ذلك أولئك الذين تم إسكاتهم في تداخلات هذه المشاريع. نحن لذلك تحتاج إلى النظر في أهمية النهج التي تربط إنتاج المعرفة حول المناطق أو السكان أو المناطق (أي دراسات المنطقة) مع الاستراتيجية المتنوعة الأهداف التي حفزت هذا الإنتاج في المقام الأول؛[1] وكذلك ما تم محوه من التعميم يصور هذه المساعي إلى الإنتاج كما يظهر في القسمين السابقين، يبدو أن الخطاب الجيوسياسي يسود ومعظم تصويرات المجال للمناطق والسياسات الإقليمية (مع استثناءات نادرة، وعلى الرغم من المحاولات والاعتراضات على عكس ذلك) يتأثر بالحداثة وجهات النظر الجيوسياسية "في رغبتهم في التقسيم" والاقتراب من "العالم إلى مناطق أو مناطق كبيرة".[2]

من خلال ملاحظة المحلل للديناميكيات والعمليات المختلفة وتفاعلات الجهات الفاعلة (الدول في الغالب) و / أو خطاب هؤلاء الفاعلين - تصبح مساحة مؤطرة حيث الخيال الحديث حول المستويات والسلطة والتبعية والإقليمية، من الداخل والخارج، وستحدث أيضًا الاستعارات العلوية والسفلية. بهذا المعنى، يمكن القول أن المناطق الجغرافية المتخيلة يتم رعايتها من قبل وجهتان تبدو للوهلة الأولى أنهما تتنافسان بسبب الاختلافات في افتراضاتهما حول الأشياء والمكانة، ولكن في الواقع تعزز بعضها البعض، حيث تتم رعاية كلاهما من خلال سياسة صنع المناطق المهيمنة للعودة إلى مشكلة مستوى التحليل و التوترات المرتبطة بها نرى ، من ناحية ، مخطط مستويات يبدو أنه يميز الرؤية من مستوى الفاعلين الفرديين (أي المنطقة التي تحاكي الدولة ونمط سلوك الممثلين) - بعبارة أخرى، فردية وجودية تمنع إمكانية رؤية سياقات اجتماعية أكبر وخصائصها الهيكلية. نحن نشير إلى مقاربات تعترف بالاختلافات بين الوحدات أو

---

[1] *Teti, Andrea. 2007. 'Bridging the gap: IR, Middle East studies and the disciplinary politics of the area studies controversy'. European Journal of International Relations 13(1): 117-45.*

[2] *Dodds, Klaus. 2005. Global Geopolitics – An Introduction. Essex: Pearson Education.*

الجهات الفاعلة الفردية فقط من حيث التسلسل الهرمي المتجنس القدرات والإمكانيات. من هذا المناطق مهمة المقارنة ليس للتأكيد على أوجه التشابه وعدم التناسق في الدستور المشترك ، ولكن لتسليط الضوء على الثغرات أثناء تصوير الاختلاف على أنه نقص في القدرة بالإضافة إلى تخلف. بهذا المعنى ، عندما يكون يتم إهمال "السمات الهيكلية للكل" و "الحكم الاستعماري والسيطرة الإمبريالية"، من السهل التعامل مع الدونية غير الغربية (اللاعقلانية والتخلف الثقافات، وما إلى ذلك) كتفسير للنجاحات والفشل النسبي الوحدات المستقلة وجهة النظر الأخرى هي التركيز على الكل كمساحة تفاعل متجانسة وغير تاريخية وشبه سياسية لهذه الوحدات الرصينة شبه الأصلية. كما لوحظ سابقًا، عندما يُسمح بلغة التفاعل والتكوين المشترك في هذه عادة ما يتم استيعابها من حيث الاعتراف بالاعتماد المتبادل المتزايد بين اقتصاديات وأمن الدول القومية، بسبب الطبيعة المعقدة والمترابطة للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في زمن العولمة. الكثافة الاجتماعية العالمية يتم الاعتراف بها فقط من خلال إيماءات محدودة نحو مفهوم محدود لـ "اجتماعي" باعتباره هيئة لعدد صغير من الجهات الفاعلة - عادة الجهات الفاعلة الحكومية أو الجهات الفاعلة التي تقودها الدولة - إدارة الترابط الناجم عن تفاعلاتها. يبدو أن التأثير هو نفسه: نظرية معادية للمجتمع للعلاقات الاجتماعية يتم فيها تصنيف الهياكل التاريخية والقصص الخاصة لصالح النظرية العامة والمقبولة في عالم ما يسميه "شابيرو" (1999) `` الجغرافيا المنتصرة." . بعبارة أخرى ، عادةً ما يُفترض أن خصوصية قصة واحدة عامة أو فردية المعيار ، الذي يبدو أن أساطيره الدائمة تكرر نفسها من خلال الانغماس في إمبراطورية التحديق وجغرافيا خيالية محددة أثناء قمع الآخرين. في هذا الإطار ، فإن ملف مشكلة المستويات، عند قراءتها في سياق آثارها الأوروبية، يبدو أنها واحدة من احتمالية أن تصبح المنطقة بديهية باعتبارها كيانًا كليًا في ظل العالمية مثل هذا التعريف بالكاد يسمح لنا بأخذ التعددية في الاعتبار الرؤى والخطابات والممارسات ووجهات النظر العالمية فيما يتعلق بالمناطق أو التي يجب أن تكون- وهذا يعني تعدد الكلمات الإقليمية والعوالم الإقليمية.[1]

كما ذكرنا سابقًا، فإن مظهر الحياد في خطاب المقاييس والمستويات التي يتم فيها تضمين طبولوجيا العالمية يتم تحميلها سياسياً. يدور لسياسة التوسع التي تمنح امتيازات ديناميكيات وموضوعات وفاعلين معينين وخاصة وجهة نظر العالم - أو طريقة معينة لرؤية العالم ومعرفته - وهي مرتبطة وجهة النظر الأخرى لهذه هي التركيز على الكل كمساحة تفاعل متجانسة وغير تاريخية وشبه سياسية لهذه الوحدات الرصينة شبه الأصلية.

---

[1] *Paasi, Anssi.. 'Place and region: regional worlds and words'. Progress in Human Geography 26 (6): 2002 '802-11.*

فالفضاء الجغرافي يتجاوز مجرد الوعاء المادي الحيادي، وتحوله إلى ذلك الوعاء النشط بالمفهوم الذي تتولد فيه الاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية المتناقضة، الصراعات، الممارسات المشحونة برموز واشارات عفوية وغير عفوية، يصبح ذلك الوعاء الرهان الذي يصقل حسب المصالح والقيم والأفكار المتصارعة، صراع مرتبط بمصالح، وهي حقيقة الاستعمال السياسي للفضاء وبالتالي الاهتمام بالتوجه السياسي للتمثيلات الاجتماعية للفضاء أو الحيز الجغرافي.

وبذكر "ايف لاكوست" فقذ كان له نقاشا محتدما حول فكرة عودة الجغرافيا مع "بيرتراند بادي"، صاحب طرح نهاية الأقاليم أو الحدود الوستفالية، التي تزامنت وموجة أفكار النهايات التي صاحبت بروز النظام الدولي الجديد تحت التفرد الأمريكي والتي كان جوهرها طرحها مستمدا من فكرة السيادة مخترقة من أعلى تقدم القانون الدولي، العولمة، التكامل الاقتصادي و السياسي في تجمعات اقليمية، ومن أسفل اللامركزية، انتشار القوات العابرة للحدود، وزن المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، وسائل الاعلام، مما يتيح فرصا لبروز أنماط جديدة من التفاعل لها القدرة على قهر جغرافيا الدول. لكن ورغم رواج هذا النوع من الخطاب داخل الدوائر الاعلامية المهيمنة، إلا أن المطارحات المتناقضة له عادت بقوة لتطفو إلى السطح يرى "لكوست" أن الحديث عن نهاية الاقاليم أو الجغرافيا أمر محير، فرواج مفهوم نزع الطابع المحلي في الأواسط المهيمنة لا يعني زوال الأقاليم بل يعني الحديث عن اقليم آخر، الأقاليم دائما وأبدا فإهمال الفضاء الجغرافي كان نتاج قناعة راسخة بحتمية الوصول إلى حد التجانس خاصة أمام ما أتاحته العولمة من تطور أوصل الفضاءات الجغرافية حد الصمت على حد تعبير w.soja، فقد دعم كل من البريطاني john agnew مسؤول قسم الجغرافيا في جامعة لوس أنجلس وزميله stuart corbridge فكرة الجغرافيا النشطة ميزتها أنها تتموقع بالنسبة للأحداث الدولية فالسيطرة المادية على الفضاء وتنظيمه يمر بالضرورة على السيطرة الفكرية.[1]

محاضرة رم 02 : تطور الدراسات الاقليمية كمستوى وسطي في حقل العلاقات الدولية.

لم تُحظى دراسة النظم الاقليمية باعتبارها مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول القومية وباعتبارها نظما فرعية للنظام الدولي بالاهتمام الواجب طيلة عقدي السبعينيات والثمانيات، حيث ركز مُنظّرو العلاقات الدولية المحدثون على دراسة القوى الكبرى

[1] سمير البح، الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط: بين الفهوم النظرية والترتيبات المؤسساتية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه l.m.d في العلاقات الدولية ،تخصص الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية، جامعة باتنة01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019-2020، ص 36.

والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة أساسية، وتعاملوا مع الاقليمية كما يقول كانتوري وشبيغل كجزء من دراسة المناطق دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر.

هذا العزوف لا يُلغي أهمية الدراسات الرائدة للنظم الاقليمية خاصة دراسات بايندر ورسيت وكانتوري وناي وغيرهم، خاصة في سنوات الحرب الباردة فقد ركزت معظم الدراسات على العالمية في مواجهة الاقليمية، لم يكن تأثير هذه التطورات قاصرا على التراجع الملحوظ في مكانة النظم الإقليمية، ومن ثم تراجع مكانة الدراسات التي أجريت على هذه النظم ضمن أدبيات العلاقات الدولية، وكما يقول "ديفيد مايرز" عندما ظهرت تطورات أخرى جديدة أثرت في تفاعلات النظام العالمي كان لهذه التفاعلات الجديدة أثر واضح في تنشيط وتفعيل توجهات السياسة الاقليمية والدراسات الخاصة بالنظم الاقليمية، ومن ثم ظهر ما أسماه "سوشيتز بنظرية الاقليم"، كما طورها كل من "كرازنز وجيرفز و أوسلر هامبسون" وغيرهم، التي طورها فيما بعد "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيغل" في مؤلفهما السياسة الدولية في الأقاليم، وبذلك لم يعد الاهتمام بدراسة خصوصية العلاقات التي تربط بين النظم الاقليمية والنظام العالمي هل هي علاقة تبعية كاملة أم هي علاقة تأثير متبادل؟، بل أصبح الاهتمام مرتكزا على دراسة الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الاقليمية في الأقاليم المختلفة والتعرف على خصائص وأنماط التفاعلات التي تحدث داخل كل نظام اقليمي، والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات ومعرفة الكيفية التي ترتبط بها النظم الاقليمية بالنظام العالمي.[1]

01.الاقليمية كمستوى وسطي معرفي ومنهجي في حقل العلاقات الدولية:

تطرح مشكلة مستويات التحليل بحدة في حقل العلاقات الدولية نظرا لخاصية التعقد والديناميكية التي تتميز بها، مما يؤدي إلى تعدد العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوث الظواهر الدولية، وهو الأمر الذي يفرض تطوير منهجية تحليل تحيط بمختلف المتغيرات التغيير المؤثرة في حدث معين، في سبيل تحقيق ذلك شهدت فترة الخمسينيات والستينات محاولات بحثية لتطوير أساس علمي بين مختلف مصار التفسير في اطار ما وصف بالثورة العميقة التي مست مجالات الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية، فقد أدخلت السلوكية مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية، ويعد كل من "كنيث والتز"، و "مورتن كابلان"، و"ديفيد سينغر"، حيث يعد "كثيث والتز" أحد أبر وألمع الباحثين في تطوير عملية توظيف

[1] محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 03-04.

مستويات التحليل من خلال مؤلفه الشهير "الرجل، الدولة والحرب."[1] في حين أن "ديفيد سينغر" من خلال مراجعته لكتاب والتز (1960) في مقاله الصادر عام (1961) والمعنون بـ مشكلة مستويات التحليل في العلاقات الدولية، وقد جاء ثمار التطور الذي حققته السلوكية وبقية الحوارات النظرية حول مستويات التحليل التمييز بين ثلاث مستويات وهي: مستوى النظام الدولي، مستوى النظام الاقليمي، مستوى الوحدات الوطنية، ويحتل المستوى الاقليمي مركزا وسطا بين المستويين الدولي والوطني، ويعتبر "باري بوزان" المستوى الاقليمي مكونا منطقيا ضمن أي نظام انطولوجي للمستويات، ويعود تبني النظام الاقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية إلى تطورات فكرية وأخرى سياسية، فعلى المستوى الفكري للدولة الذي يعتبرها الواقعيون الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، وإن كانت طروحاتهم كلاسيكية تتنافى والمعطيات الجديدة، فجاءت أبحاث "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" بمنظور جديد للعلاقات الدلية عرفوا باسم التعددين، يركز هذا النظور بالأساس على العلاقات عبر القومية، ويتمحور حول الاعتماد المتبادل والمركب، كما ظهرت مدارس فكرية أخرى ساهمت في التأكيد على النظام الاقليمي كمستوى للتحليل ينبغي اعتماده في العلاقات الدولية مثل الاقليمية والتكامل حيث برز النقاش بين دعاة الاقليمية والعالمية حول أفضل السبل لحفظ السلام العالمي، ففي اطار المراهنة على النظم الاقليمية ومؤسساتها لتحقيق السلام العالمي تحدث "بروس روسيت" عن فكرة السلام العالمي من خلال تحقيق السلام الاقليمي؛ وهي فكرة التي تبناها فيما بعد "جوزيف ناي" في كتابة peace in parts (1971)، أما على الصعيد السياسي فقد برزت تفاعلات جديدة في نهاية الثمانيات وبداية التسعينيات، والتي أثرت في تنشيطها وتفعيل السياسة الاقليمية بالتزامن مع التطورات التي شهدتها التجربة التكاملية الأوروبية بالانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الاوروبي.[2]

وازدادت الاهتمام تمام أكثر بتناول المستوى الاقليمي من قبل الدارسين نظر لتطور الذي حدث في الدراسات الاقليمية، اضافة إلى بروز أحداث على المستوى الدولي أظهرت الدور المتزايد للقوى الاقليمية في التأثير على تطورات الأحداث العالمية، وهذا ما أشار اليه دافيد مايرز بقوله" إن تراجع القوى الكبرى عن التوسع عالميا أعطى فرصة للقوى (الدول) الاقليمية أن تكون لها طموحات اقليمية، كما أكد "مورغن لاك" وبرفن" بأن التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة أوجدت فرصة للمختصين في الدراسات

[1] عبد القادر دندن، الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، الطبعة الأولى،عمان، ص ص 23-424.

[2] المرجع السابق الذكر، ص ص 24-26.

الاقليمية لإعادة النظر في بحوثهم والتركيز على العلاقات بين الاقاليم، ثم علاقتها بالنظام العالمي، وذلك بتمييز ديناميات الاقليم عن واقع الضغوطات الخارجية خاصة وأن الظاهرة العولمية أثرت بصفة واضحة في وعلى الدول.[1]

وقد حدد "محمد السعيد ادريس" في أهمية النظام الاقليمي كمستوى تحليل كونه:

- يقوم بدور وحدة التحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية، و النظام الدولي من ناحية أخرى؛
- يكتسب تحليل النظم الاقليمية أهمية بوصفه مستوى تحليلي متوسط بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول الاقليمية؛ كونه يهدف إلى الكشف عن طبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الاقليمية في اقليم معين؛
- إن تحليل النظم الإقليمية بهذا المعنى يساعد على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم وداخل الاقليم الواحد من مرحلة تاريخية لأخرى؛
- يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الاقليمية المقارنة، ويساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدواقة بين النظام الدولي و وبالذات النظام الدولي للنظم الاقليمية، وذلك لفهم حدود الترابط والاختراق أو التبعية وأسباب تباين درجة ومستوى الاختراق النظام الدولي للأقاليم.[2]

واعتمد الباحثين "كانتوري وشبيغل" على ستة أسباب تعطي صورة مفصلة لأهمية التحليل في مستوى النظام الاقليمي كما يلي:

- يساعد مفهوم النظام الاقليمي في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقييمه مستوى متوسط للتحليل بين المستوى الدولبي ومستوى الوحدات الوطنية؛
- يساعد في تصحيح رؤية الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام الدولي؛ حيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصية الحدث أو الظاهرة

(1) حبيبة زلاقي، أثر المتغيرات الدولية على الدور الاقليمي لإيران في الشرق الأوسط: فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018/2017، ص 25.

(2) محمد السعيد ادريس، مرجع سابق الذكر، ص ص 13-14.

السياسية على مستوى الاقليمي فهناك أحداث لا يمكن رصد أسبابها إلى المستوى الدولي بل هي نتاج عوامل اقليمية أ وما دون اقليمية؛

- يساعد هذا المستوى أخصائي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول أن يوسعوا مجال دراستهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الاقليمي في مناطق معينة؛
- يساعد في دراسة التفاعلات بين المستويات المختلفة في العلاقات الدولية كالتفاعل بين النظام الدولي ونظام اقليمي معين؛
- يساعد التحليل على المستوى الاقليمي على القيام بدراسات مقارنة لسياسة دولة على المستويين الاقليمي والدولي؛
- تساهم الدراسة على المستوى الاقليمي في دمج النتائج التي يتوصل اليها أخصائيو العلاقات الدولية وأخصائي المناطق في أبحاثهم.[1]

02.الانتقال المتعدد المستويات من المنطقة الاقليمية إلى الدولة الاقليم

قسم" Bjorn Hettne " في مقاربته الحديثة المسماه المقاربة الاقليمية الحديثة (Regionalism Approach New NRA ا الأقاليم إلى ثلاث أقسام:

01.الأقاليم المركزية: و هي أقاليم مستقرة سياسياً و ديناميكية اقتصادياً، و هذه الديناميكية في شكل منظمة سياسية–أي هذه الأقاليم -مع ذلك فهي منظمة بشكل يسمح لها بمراقبة بقية العالم) خارج مناطقهم .(هناك ثلاثة أقاليم مركزية في العالم :أروبا، أمريكا الشمالية، شرق آسيا. حيث أن أروبا تطمح إلى بناء منظمة سياسية .أما أمريكا الشمالية و شرق آسيا فهما قوتان اقتصاديتان لكن يفتقران إلى نظام سياسي إقليمي حتى الآن.

02. الأقاليم الوسطية:

هي أقاليم جد قريبة من الأقاليم المركزية حيث تتعاون فيما بينها حسب معيار" الإقليم المركزي :"التطور الاقتصادي و الاستقرار السياسي .بمعنى أنها بنيويا قريبة من المركز و هي في حالة تحضير لتندمج فيه .سرعة اندماجها تتوقف على قدرتها و على رغبة المركز .هذه الأقاليم الوسطية هي:

-وسط أروبا :فهي تقف في الصف الأول طوعا بانتظار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

-أمريكا اللاتينية و الكاريبي :هي في طور التحول لتصبح بمثابة " الشمال المتأمرك."

[1] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ص ص 56-57.

-جنوب شرق آسيا و أروبا الباسيفيكية) أستراليا و نيوزلندا :(كلها منجذبة نحو العاصمةاليابانية في الفضاء الاقتصادي لشرق آسيا.

03.الأقاليم الهامشية:

هي أقاليم مضطربة سياسيا و راكدة اقتصاديا؛ و بالتالي فإنها يجب أن تنظم من أجل أن تضع حدا لعملية التهميش التراتيب الإقليمية في هذه الأقاليم هشة وغير فعالة .وضعها العام يجعل من مسائل " الأمن الإقليمي " و " التنمية الإقليمية " أكثر أهمية من إقامة أنظمة تجارية حرة، فهي أقاليم منغلقة على نفسها أساسا .هذه الأقاليم الهامشية هي:

-منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي :أغلبية الأجزاء هي في عملية إعادة الاندماج في شكل كومنولث الدول المستقلة.

-منطقة البلقان :حيث فقدت الدول في هذه المنطقة كل تقليد– مهما كان صغيرا -للتعاون كانوا ذات مرة قد اشتركوا فيه.[1]

-الشرق الأوسط :بنية إقليمية مضطربة، تأثير خارجي كبير.

-أفريقيا :في العديد من البلدان، البني السيادية المسماة" دول "متصدعة أو متفككة و منهارة. بسبب الحرب الباردة - "Regionness" جنوب آسيا :مستوى ضعيف جدًا من حالة أو نزعة الأقلمة و أحياناًالصراعات الساخنة (بين القوتين الرئيسيتين " الهند و باكستان).

كما أن هناك مؤشرات تؤخذ كدلالات على زيادة / نقص مستوى نزعة الأقلمة .مثلاً التغير من الثنائية إلى الإقليمية في طبيعة العلاقات بين الدول الإقليمية هو مؤشر حاسم على زيادة مستوى نزعة الأقلمة للإقليم. مثال ذلك :أمريكا، حيث كانت كل من النافتا و مكسور نتاج وضعية و هي أن الأطراف التالية) كندا في حالة النافتا / الأروغواي في حالة مركسور (أصبحت قلقة من أن تبقى في الظل لأن القوى الإقليمية) الولايات المتحدة / البرازيل (تفضل عادة العلاقات الثنائية على الإقليمية.

فترعة الأقلمة تعرف عدة مستويات تعبر عن نوع من المنطق التطوري) نظرية المرحلة (فهناك ثلاث مراحل للأقلمة)

1- مرحلة ما قبل -الإقليمي :الإقليم يشكل وحدة جغرافية / وحدة اجتماعية.

2-مرحلة البدء في عملية الأقلمة :تشكل القنوات الرسمية و غير الرسمية للتعاون الإقليمي.

---

[1] سامية ربيعي، آليات التحول في النظام الاقليمي لشرق آسيا، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعةباتنة01، 2008/2007 ، ص 76.

3-مرحلة النتائج لعملية الأقلمة :حيث يبدأ الإقليم في البروز كهوية متميزة، قدرات مؤسساتية، acting subject

.شرعية، أي أن الإقليم يتحول إلى فاعل عملي.

وقد وضع كل من Bjorn Hettneو"Fredrik Soderbaum هذه المراحل في خمس مستويات دقيقة وهي: تبدأ من المنطقة الاقليمية وتنتهي عند الدولة الاقليم:

- **المنطقة الإقليمية** تعني مجموعة من الناس يعيشون ضمن جماعة محددة جغرافيا، يسيطرون على قدر معين من الموارد الطبيعية، متحدين من خلال مجموعة من القيم الثقافية و الروابط المشتركة لنظام اجتماعي تشكل عبر التاريخ.
- **المركب الإقليمي Regional Complex** الاتصالات الاجتماعية و المبادلات المتزايدة بين المجموعات المنعزلة تؤدي إلى خلق نظام اجتماعي و تسمح بنوع من الأقلمة و لو بمستوى منخفض .مثال ذلك : إنشاء بين 800 م و 1200 م والذي تضمن أيضا ميلاد الهوية الأوروبية Latin Christendom .العالم المسيحي اللاتيني إن ظهور المركب الإقليمي يدل على اتساع العلاقات العبر المحلية) إيجابية و/أو سلبية (بين المجموعات الإنسانية و على التأثير بين الثقافات) الهويات الإقليمية تكون راسخة تاريخياً.
- **التجمع الإقليمي:** هذا هو المستوى الذي تتطور و تتكثف فيه العملية الحاسمة الأقلمة، حيث أن عددا من الفاعلين المختلفين – ماعدا الدول – تظهر على مختلف المستويات الاجتماعية و تتحرك نحو تجاوز الفضاء الوطني .ديناميكية هذه العملية يمكن أن توصف بأنها" تعميق"و" توسيع "لعدة أبعاد :اقتصادية، سياسية، و ثقافية، أي تقليم متعدد الأبعاد[1]

في حالة وجود تعاون رسمي منظم، الإقليم يعرف بأعضاء المنظمة الإقليمية .ومن أجل تقييم ما يناسب منظمة إقليمية و تحديد إمكانيات المستقبلية يجب ربط " الإقليم الرسمي" "بالإقليم الواقعي."

- **الجماعة الإقليمية:** هذا المستوى الرابع يشير إلى العملية التي بواسطتها يتحول الإقليم إلى فاعل نشيط بهوية متميزة و بشرعية وبهيكل صنع -القرار في إطار العلاقة مع مجتمع مدني إقليمي متجاوب تقريباً و متجاوزا الحدود القديمة للدولة .تدل الجماعة الإقليمية على التقارب و التوافق بين الأفكار الإقليمية) المتناقضة أحيانا (و بين المنظمات و العمليات ضمن إقليم معين).

[1] المرجع نفسه، ص 76-81.

من المنطلق الأمني، يجب العودة إلى مفهوم " الجماعة الأمنية " و قراءاته الحديثة .تعني" الجماعة الأمنية "أنّ مستوى الأقلمة المحقق يجعل من غير الممكن حل النزاعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم أو داخل الدول المشكلة للإقليم.

- **الدولة – الإقليم:** العمليات التي تشكل الإقليم" الرسمي" و الإقليم" الواقعي "متشابهة لكن ليست على الإطلاق مماثلة لعمليات تشكيل و بناء الدولة .و يمكن أن تكون النتيجة الأساسية لتلك العمليات :دولة-إقليم، التي يمكن مقارنتها بالإمبراطوريات التقليدية فيما يخص المجال و التنوع الثقافي.

الدولة- الإقليم تختلف عن الدولة -القومية .فالمنطق السياسي للتقليم مختلف نوعاً ما عن المنطق السياسي للدولة -القومية .فلا يمكن أن يدل التجانس ضمن إقليم كما في الدولة-القومية (على توحيد المقاييس الثقافية) وفقا لنموذج عرقي معين، لكنه بالأحرى يدل على التوافق بين الاختلافات في إطار تعددية ثقافية.فمثل هكذا أقاليم عالمية لكل منها تعريف متعدد الجوانب و متعدد الثقافات.

لا يمكن لهذه الأقاليم أن تقوم على أساس هيمنة السلطة) كما في الدولة-القومية،(فالقوة و هيمنة السلطة يمكن أن يدلا على أن هناك ضغطا و بالتالي انفجارا داخليا . [1]

[1] المرجع السابق الذكر، ص 81.

المحاضرة رقم 03: التحليل البيوتولوجي الماكرو والميكرو لمؤشرات قياس قوة الدولة حسب أبحاث راي إس كلاين

حتى الآن، ربما لم يكن هناك محلل قوى آخر مثل "راي إس كلاين" (1918-1996)، المدير السابق للاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية الأمريكية، سابقًا نائب مدير وكالة المخابرات المركزية (CIA) والمدير التنفيذي السابق مدير مركز الفكر البارز في واشنطن للاستراتيجية والاستراتيجية الدراسات الدولية (CSIS)في قياس ومقارنة القوة الإجمالية لـ في إشارة إلى العديد من المؤلفين قبله، جادل بأن القوة الوطنية هي الأخرى تأثرت بشدة ليس فقط بالقدرات العسكرية ، ولكن - هنا العديد من أوجه التشابه مع العمل من " Morgenthau" أصبح واضحًا - أيضًا من خلال مجموعة واسعة من العوامل الأخرى مثل الحجم و موقع الإقليم، وطبيعة الحدود، والسكان (السكان) المحليين، والمواد الخام المتاحة الموارد والاقتصاد الوطني (الهيكل الصناعي والتطور التكنولوجي، القوة المالية، المزيج العرقي، التماسك الاجتماعي، الاستقرار السياسي الداخلي العمليات واتخاذ القرار ونوعية الروح الوطنية.[1]

الجدول رقم:01 يوضح المقارنة بين الباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية حول مؤشرات قياس قوة الدولة

[1] *Luis Fernandes, and others, Shifting Power in Asia-Pacific?: The Rise of China, Sino-US Competition and Regional Middle Power Allegiance, Enrico Fels Center for Global Studies University of Bonn Bonn, Germany, Dissertation an der Rheinischen Friedrich-Wilhelms-Universität Bonn, 2016,p*

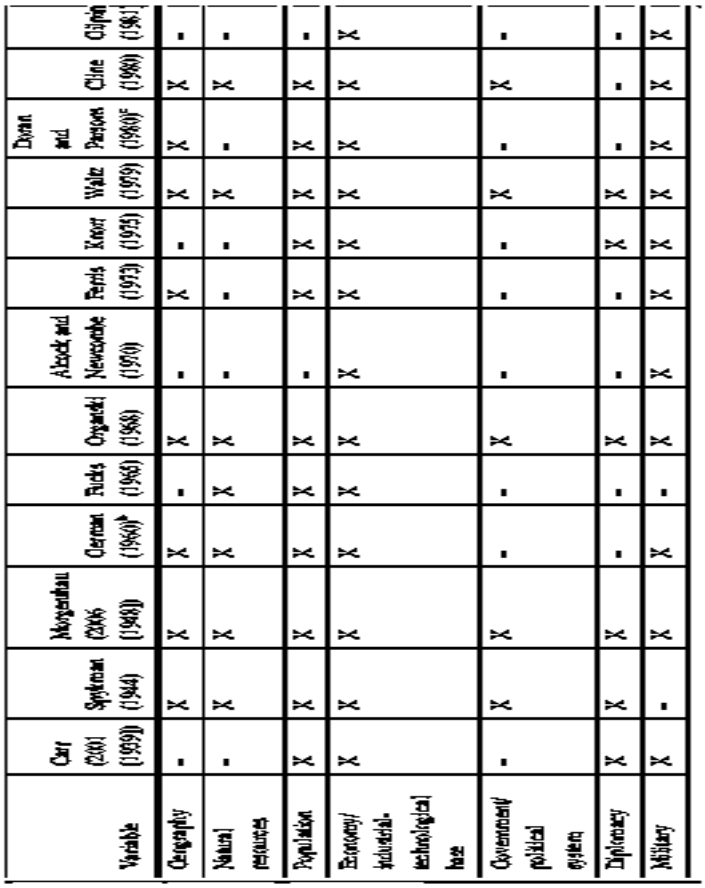

Variable	Carr (2001) (1939))	Spykman (1944)	Morgenthau (2006) (1948))	Clarmont (1960))	Ruchs (1965)	Organski (1968)	Aboyd and Newcombe (1970)	Harris (1973)	Knorr (1975)	Waltz (1979)	Doran and Parsons (1980)F	Cline (1980)	Clifford (1981)
Geography	.	x	x	x	.	x	.	x	.	x	x	x	.
Natural resources	.	x	x	x	x	x	.	.	.	x	.	x	.
Population	x	x	x	x	x	x	.	x	x	x	x	x	.
Economy/ industrial- technological base	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
Government/ political system	.	x	x	.	.	x	.	.	.	x	.	x	.
Diplomacy	x	x	x	.	.	x	.	.	x	x	.	.	.
Military	x	.	x	x	.	x	x	x	x	x	x	x	x

Surce: ***Luis Fernandes, and others, Shifting Power in Asia-Pacific?: The Rise of China, Sino-US Competition and Regional Middle Power Allegiance ,op cit ,p226.***

من أجل تنظيم أبحاثه ووضع مؤشر للقوة العالمية يلتقط ما أسماه "القوة المدركة" طور صيغة مقنعة و قياس عوامل معينة لـ 40 دولة. من الجدير بالذكر أن كلاين استخدامه مؤشر مركب للمواد (والقوة غير المادية) كأساس لشرح القوة العلائقية للأمم، استخدم كلاين ثلاثة مؤشرات كمية C) و E و (M واثنان نوعية S) و(W هذه المؤشرات من أجل تحديد الدول القوية على المستوى العالمي وفي 11 منفصلة المناطق "السياسية"، التي رآها مرتبطة ببعضها البعض بواسطة العامل الثابت جغرافيا وعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية أكثر مرونة.

كانت القوة الوطنية مزيجًا من بعض الاستراتيجيات والعسكرية والاقتصادية والسياسية العوامل التي يمكن تحديدها تحليليًا بوسائل قياس الماكرو (انظر الجدول التالي):

الجدول رقم 02: يوضح مؤشرات قياس قوة الدولة حسب راي اس كلاين

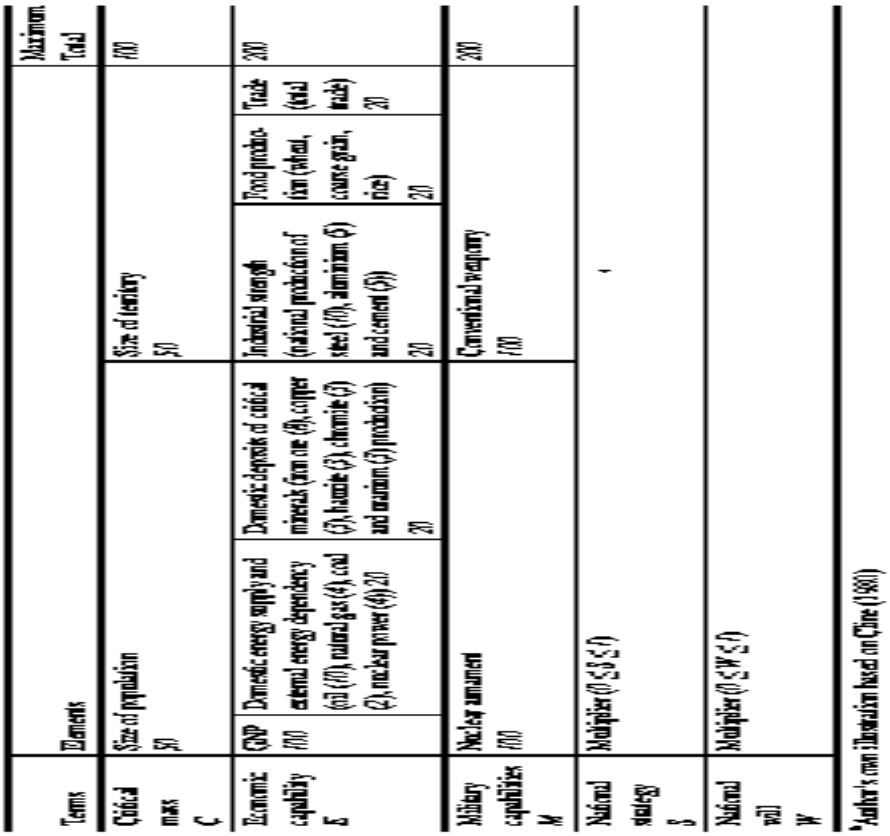

Terms	Elements			Maximum Total
Critical mass C	Size of population /20	Size of territory /20		/100
Economic capability E	GNP /100	Domestic energy supply and external energy dependency (oil (/10), natural gas (/4), coal (/2), nuclear power (/4)) /20	Domestic deposits of critical minerals (iron ore (/5), copper (/5), bauxite (/5), chromite (/5) and uranium (/5) production) /25	Industrial strength (national production of steel (/10), aluminium (/5) and cement (/5)) /20
				Food production (wheat, coarse grain, rice) /20
				Trade (total trade) /20
Military capabilities M	Nuclear armament /100			Conventional weaponry /100
National strategy S	Multiplier (0 ≤ S ≤ 1)			
National will W	Multiplier (0 ≤ W ≤ 1)			
Author's own illustration based on Cline (1980)				

Surce: Luis Fernandes, and others, Shifting Power in Asia-Pacific?: The Rise of China, Sino-US Competition and Regional Middle Power Allegiance, op cit ,p229.

من المهم ملاحظة أن كلاين رأى أن (القوة المتصورة) ليست متطابقة مع القوة الحقيقية، ولكن بالأحرى كتقدير أولي للأهمية الدولية من الدول ذات الصلة بالنخب السياسية المحلية والدولية والمخططون الاستراتيجيون أنه حاول العثور على مقياس يلتقط تصورات القوة ، ألا وهو الكتلة الحرجة بدأ Cline مؤشره بـ C ، والذي يشمل السكان والإقليم كمتغيرات. في حين اعترف بأن الأرقام السكانية المرتفعة أفضل بشكل عام من الأعداد المنخفضة، جادل أيضًا بأن أرقام نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي منخفضة جدًا (أدناه500 دولار أمريكي للفرد) يقلل من فائدة السكان من حيث الطاقة كما هو الحال مع الدول مثل هذا التكوين "يعاني من العبء الاقتصادي للفقراء الكبار.

01.من حيث المساحة:

جادل بأن كل ولاية أعلى من 3 مي 2 (7770 كم 2) يجب أن تتلقى كحد أقصى ما أسماه "وزن القوة" فيما يتعلق بالعنصر المحدد للقومية . "وزن القوة" هو رقم يُنسب إلى البلدان وفقًا لها ترتيب ضمن قائمة متغيرة محددة. بالنسبة لحالة السكان والإقليم ، فإن وزن القوة المنسوب هو 50 نقطة لكل منهما. أضاف

كلاين علاوة على ذلك 10 نقاط إلى تلك الدول المتمركزة في مواقع مهمة استراتيجيًا (في أو بالقرب من خطوط الاتصال البحرية ونقاط الاختناق البحرية) ومجهزة بما يكفي بالقدرة العسكرية لممارسة السيطرة ذات الصلة أو الحرمان على المنطقة. انعدام الأمن الداخلي أو عدم الاستقرار ، مع ذلك ، يمكن أن يسلب هذه القدرة كما ذكر أن الأرض الصالحة للزراعة مهمة وأن المساحة كبيرة مهمة أيضا.[1]

02.القدرات الاقتصادية

المصطلح الثاني في صيغة كلاين، يتعلق بالقدرات الاقتصادية. رأى كلاين القدرات الاقتصادية كقاعدة لتوفير السلع والخدمات المقدمة لشعوب الأمم بالإضافة إلى مقدمة للتكنولوجيا، الدعم اللوجستي والأفراد للقوات المسلحة الحديثة. وهكذا فهم ذلك للقدرات الاقتصادية تأثير هائل على قوة الأمة. بالإشارة الى هذه الحقيقة لاحظ "فريد زكريا" بجدارة أن "بريطانيا لم تتراجع كقوة عالمية بسبب السياسات السيئة ولكن بسبب سوء الاقتصاد ". وجادل أن صانعي السياسات وكذلك المخططين الاستراتيجيين وبالمثل تشير إلى الناتج القومي الإجمالي في تقييمهم للقدرة الاقتصادية للأمة كإجراء إحصائي، GNPهو تجميع قائم على الملكية (عادةً تقاس بالقيمة السوقية) لجميع المنتجات والخدمات التي ينتجها المواطنون أو المقيمين الدائمين) لبلد معين في غضون عام بحد أقصى 100 نقطة طاقة لأعلى ناتج محلي إجمالي وتستخدم أقل نسبيًا عشرات البلدان ذات الناتج القومي الإجمالي المنخفض. ومع ذلك ، كان يدرك هذه الحقيقة جيدًا.

03.القدرات العسكرية:

بالنسبة إلى القدرة العسكرية للدول، نظر كلاين إلى الاستراتيجية النووية وكذلك الأسلحة التقليدية. لكلا القطاعين خصص حدًا أقصى100 نقطة لكل منهما. من أجل التأكيد على أهمية جيش الأمة المحتملة، أشار كلاين إلى "كارل فون كلاوزفيتز"؛ الذي جادل في عام (1832) في كتابه الشهير كتاب عن الحرب أن القدرات العسكرية مهمة لأن الحرب مجرد استمرار من السياسة بوسائل أخرى وعمل من أعمال العنف لإجبار خصم الدولة على ذلك في الواقع، ليس فقط الحرب العالمية الأولى - في وقت كان فيه الاقتصاد صل التكامل خاصة بين الاقتصادات الأوروبية إلى الذروة الأولى وكان لم تتحقق إلا مرة أخرى في منتصف التسعينيات - ولكن أيضًا الحروب الحديثة مثل يوغوسلافيا الحروب (1991-2001)، روسيا ضد جورجيا (2008) أو حرب غزة (2008-2009)، أظهر أن السياسيين استمروا في استخدام القوة المسلحة من أجل

[1] *Luis Fernandes, op cit,p 230.*

الإكراه الأعداء، إذا كانت الوسائل الدبلوماسية وغيرها من الوسائل السياسية تعتبر غير كافية. في حالة النزاعات الإقليمية الأخيرة، على سبيل المثال فوق جزر سينكاكو / دياويو أو الجزر الصغيرة و الشعاب المرجانية في SCS، يتم استخدام القوات العسكرية بالتساوي من قبل جميع الأطراف من أجل الزيادة الضغط على الجانب الآخر. وهكذا، حتى في عالم مترابط اقتصاديًا تظل القدرات العسكرية أداة مهمة في ذخيرة الدول و يجب تضمينها في أي تقييم للسلطة الوطنية. بدأ كلاين عمله تقييم القدرات العسكرية على أساس أن "تصورات القوة العسكرية ذاتية للغاية "، ولكن يجب أن يكون هذا العاملان جزءًا من أي منهما التقييم: أولاً، ردع نووي مقنع وموثوق (سواء كان كليًا أو محدودًا أو هامشيًا) ، وثانيًا الحفاظ على قوات مسلحة قادرة على الأسلحة التقليدية لذلك بدأ كلاين تحقيقه في القدرات العسكرية من خلال النظر في التسلح النووي للدول. دون الدخول في نقاش واسع حول الهدم أو قابلية استخدام الأسلحة النووية في أي نزاع عسكري في هذه المرحلة، واضح بالنظر إلى التجربة التاريخية للحرب الباردة (1947-1989 / 1990) أثناء ها في أي وقت كان لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حرفياً الآلاف من الرؤوس الحربية النووية موجهة إلى بعضها البعض،[1] وذلك قبل أقل من ثلاثة عقود مضت على عقدين رئيسيين اعتقدت القوى أنه من مصلحتها الاستراتيجية استهداف خصومهم بشكل علني السكان المدنيين ويهددون بتدمير نصفي الكرة الأرضية بأكملها في حالة الحرب. استند هذا السلوك إلى الأساس المنطقي للتدمير المؤكد المتبادل، حيث أن كل قوة عظمى لديها القدرة على القضاء على نظيرتها الأسلحة النووية، حتى لو هاجم الآخر أولاً . كما يلخص "روي دين"ي المفهوم، "بشكل منحرف إلى حد ما، حيث يحتجز السكان المدنيين لبعضهم البعض كرهائن يمكن أن يوفر الإبادة النووية الاستقرار والسلام بين خصمين ". تطبيق نظرية الردع على صراعات العالم الحقيقي ". في المجال النووي، وهذا يعني أنه - بالنظر إلى الدمار الهائل للأسلحة النووية – واحد منن الدولة تحاول ردع الدول الأخرى من خلال التهديد باستخدام الأسلحة النووية وبالتالي فإن التركيز الرئيسي لاستراتيجية الردع هو بشأن منع الحرب النووية بدلاً من المواجهة الفعلية ". وبالمثل كلاين يعتقد أن "الأسلحة النووية مدمرة للغاية لدرجة أن قدرتها على ردع الآخرين هي أعظم مصلحتها العسكرية ". في هذا السياق، حقيقة أنه بعد الحرب الباردة استمرت بعض الدول في العمل من أجل الحصول على أسلحة نووية و في الآونة الأخيرة ، هددت كوريا الشمالية أيضًا باستخدام الطاقة النووية الفتية ما تُظهر إمكاناتها النووية الجديدة ضد أهداف أمريكية أن بعض الدول على الأقل الاستمرار في رؤية الفوائد في الحصول على الأسلحة النووية و "استخدامها" ، أي باعتبارها استراتيجية أداة مساومة في شكل "ابتزاز نووي" في التفاعلات السياسية أو لصالح منع الغزوات

[1] *ibid,p231.*

العسكرية التقليدية أو العقوبات الاقتصادية. لذلك ينبغي أن نوضح أن "الأسلحة النووية اليوم هي الرادع النهائي" وما إلى ذلك الردع هو ملاذ دائم ومهم في السياسة الدولية". إذن كيف قام كلاين بقياس القوة النووية للدول؟ جادل في تلك التصورات من القوى الخاصة والمتعارضة هي الأكثر ملاءمة لتشكيل التقييمات الخاصة و التخطيط الاستراتيجي وأن هذه التصورات ديناميكية للغاية . وهذا يعني ذلك ترسانة نووية ، تنمو إما بالأرقام أو تصبح أكثر ابتكارًا في نطاقها الصفات، سوف ينظر إليها صانعو السياسات والاستراتيجيون على أنها أكثر فاعلية مقارنة بالركود. وهكذا، نظر كلاين إلى كل من الأرقام الفعلية في أنظمة إيصال (صواريخ باليستية عابرة للقارات (ICBMs) ، قاذفات بعيدة المدى والغواصات) والصفات التقنية مثل) MIRV.52 القيام بذلك ملائم إلى حد كبير لروح العصر للدراسات الاستراتيجية في ذلك الوقت ، والتي فضلت "عدد الصواريخ.(" اعتبر كلاين أيضًا القوة التفجيرية للأسلحة النووية، والتي يتم قياسها عادةً بـ القوة المكافئة للمادة المتفجرة التقليدية (TNT) في شكل محصول في إما كيلوطن أو ميغا طن. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحمولات الفعلية للصواريخ العمارة الدفاعية المحلية لتلك الدول التي تنتمي إلى "النادي النووي" على سبيل المثال ضد الطائرات المسلحة نوويًا أو الغواصات الحاملة للصواريخ البالستية العابرة للقارات) و "الشحنات الطارئة "، مما يعني أن العدد الإجمالي للأسلحة المستهدفة بشكل مستقل، كانت اعتبر 53 منح 100 نقطة لأكبر قوة نووية والمرتبة الأخرى الدول حسب تقييماته الخاصة لإمكانياتها النووية.[1]

بالنسبة للجزء الثاني من تحليله للقدرات العسكرية، أكد كلاين ذلك تحت الظروف العادية القوة العسكرية التقليدية هي مفتاح المواجهات قصيرة من الحرب "كما جادل بأن القوات التقليدية" ذات أهمية مضاعفة " حيث تعمل القوات المسلحة التقليدية القادرة على الحد من خطر الحروب المتصاعدة إلى أسلحة نووية . وبالمثل، الحروب المحلية والمحدودة التي تشنها القوى العظمى والصغرى أن تظل سمة بارزة في الشؤون الدولية. على الرغم من الجهود الدولية الكبيرة لتغيير هذا الوضع، في حروب القرن الحادي والعشرين لا يزال استمرار السياسة بوسائل أخرى. ولهذا السبب فإن تقييم الغرض الاستراتيجي والإرادة الوطنية المكونان الأخيران لكلين في صيغته هما S و .W وهما عاملان في وجود وتماسك استراتيجية الأمة بالإضافة إلى قوة الأمة إرادة. استخدم كلا العاملين من أجل تعديل العناصر التي يسهل تحديدها كميا القوة الوطنية ورآهم في الواقع على أنهم "أهم العوامل" في صيغته. وقد عرّف S على أنها "جزء من عملية صنع القرار السياسي التي تتصور ويحدد الأهداف والغايات المصممة لحماية وتعزيز المصالح

[1] *ibid ,pp 233-236.*

الوطنية في البيئة الدولية "و W كـ" درجة التصميم التي يتم حشدها بين مواطني الأمة لدعم القرارات الحكومية حول الدفاع والسياسة الخارجية.[1]

من الواضح أن كلا العاملين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بفهم "مورغنثاو" الواقعي . لم يستخدم كلاين ببساطة هذين المكونين الجديدين بإضافتها إلى المكونات الثلاثة السابقة C و E و M ، ولكن يتم استخدامها منها كمعامِلات، أي مُضاعِف مُجمع للعوامل الثلاثة الأخرى لذلك ، فإن النهج يبني على نفس الأفكار التي يفهمها الفهم العلائقي تعتمد القوة على: عدد كبير من السكان أو اقتصاد قوي لا يمكن ضمانهما تأثير قوي في الشؤون الدولية. من الواضح أنه من الصعب ربط قياس S و W على الأرجح المتغيرات الموضوعية وكان كلاين مدركًا لذلك بوضوح. حل كلاين لهذا كانت المشكلة أنه يعتقد (بشكل صحيح) أن الأمم ليس لها أهداف مميزة فحسب، ولكن الأهم من ذلك، هناك أيضًا بؤر مختلفة فيما يتعلق بمصالحهم الاستراتيجية: المحلية والإقليمية و / أو العالمية. في المقابل، فإن معظم الدول تقيد نفسها للسعي وراء الأهداف المحلية ؛ قد يكون للبعض أيضًا أجندة إقليمية، في حين أن القليل منها فقط تشارك حقًا في الشؤون العالمية. وفقًا لفهم كلاين ، في معظم الحالات الحالات القطرية، القيمة المعيارية لـ S و W على التوالي 0.5 لكل منهما ، مع الاحتفاظ بـ القيمة المجمعة لـ C و E و M دون تغيير. ركز كلاين على السلوك المنحرف أعلى أو أقل من هذه القيمة القياسية، مما يجعل من الممكن التركيز على الدول التي على سبيل المثال لديك استراتيجية واضحة المعالم (زيادة قيمة (S اجتماعيًا، أو أكثر توحيدًا نفسيًا وسياسيًا (زيادة قيمة .(W في حالات حيث تفتقر الدول إلى أي استراتيجية على الإطلاق، وتسعى لتحقيق أهداف متنافسة، وعانت من أن الخلط بين الهدف الاستراتيجي أو لا يمكن حشد الإرادة السياسية اللازمة لذلك اتباع استراتيجية وطنية على سبيل المثال بسبب الاضطرابات الداخلية ، كانت الأرقام قد خفضت وفقًا لذلك. بعد النظر بإيجاز في ثلاث دول رئيسية – الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة – وفحص الأشخاص في قمة التسلسل الهرمي السياسي المحلي (لأنهم هم من لا يتمتعون فقط بأكبر قدر من السيطرة على عملية صنع القرار السياسي المحلي، ولكن لجعل السياسة الخارجية متماسكة وفعالة أو ضعيفة وغير ملائمة"، كلاين أيضًا نظر بشكل سريع إلى بلدان أخرى في مناطق العالم الرئيسية للحصول على موجز لتقييم استراتيجيتهم الوطنية. في الخطوة الثانية قام بتحليل عناصر الإرادة الوطنية ووصف W بأنه الجودة التي تمكن الأمة من استخدام مواردها وقدراتها بشكل فّعال تحمل لغرض وطني محسوس، وهو استراتيجية الأمة". جودة سريعة الزوال، قابلة للمقارنة مع فهم مورغنثاو للروح المعنوية

[1] *ibid,p240.*

الوطنية غير مستقرة، وجادل بأن ثلاثة عناصر هي الأكثر ملاءمة لقوة إرادة الأمة: أولاً، مستوى التكامل الثقافي لشعب الأمة في الشعور من الانتماء إلى أمة (التوحيد الثقافي يُفهم على أنه العرق واللغة و الدين) ثانياً، القوة الفعالة للقيادة الوطنية ؛ وأخيرًا الصلة بالموضوع الاستراتيجية الوطنية لمصالح الأمة كما يراها الشعب.[1]

المحاضرة رقم 04: جائحة كورونا الاهتزازات المصاحبة للقوى الاقليمية ومراكز نفوذها

02. افرازات عالم مابعد كورونا على مجال السياسة العالمية

من بين افرازات عالم ما بعد جائحة كورونا يمكن ايجازها فيمات يلي:

أولاً - العودة القوية للدولة الوطنية:

من أهم تداعيات وباء كورونا هو تعزيز دور الدولة الوطنية، وترسيخ قيم المواطنة، ففي مقال بصحيفة الغارديان البريطانية جادل "ديفيد رانسيمان" -أستاذ العلوم السياسية بجامعة كيمبريدج -أن انتشار وباء كورونا قد أزاح ستار الديمقراطية عن الدولة الحديثة، وكشف عن وجه السياسة الحقيقي وهو الهيمنة وسلطة الإنفاذ والقسر .وأن فكرة هوبز عن الدولة ككيان يملك الحياة والموت -ويُقرّ الشعب لها بتلك السلطة حفاظاً على الصالح العام -باتت ماثلة أمامنا الآن في ظل الحجر والعزل، بل ونزول الشرطة والجيش إلى الشوارع في بلدان كثيرة لفرض النظام، وتغريم المخالف أو حبسه باعتباره يمثل خطراً على المجموع.

ثانياً - هشاشة مؤسسات التكامل الدولي:

تراجع الاتحاد الأوروبي كقوة توازن في النظام الدولي أو حتى بصفته داعماً للحليف الأكبر، الولايات المتحدة . وجاءت استجابة دول الاتحاد الأوروبي الفردية والانعزالية على أزمة كورونا بصفته أكبر تحدٍّ يصيب أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، على حد تعبير قادته، لتزيد اليقين في هشاشة بنية الاتحاد الاوروبي الذي لا يزال تحت تأثير أزمة بريكستBrexit(فالاتحاد الأوروبي يقدم نموذجاً فاشلا يصعب تجاوزه في المدى القريب والمتوسط في تصديه لأزمة لا تعد ذات طابع استراتيجي تقليدي ومع ذلك وعلى الرغم من أنها صورة صادمة فإنها لا تأتي بجديد على صعيد المسارات الاستراتيجية، فقد سبق للاتحاد الأوروبي أن تعرّض لأزمة الديون الأوروبية في (2009)، وأزمة المهاجرين في (2015) ، وهي الأزمات التي عجز عن مواجهتها وحدّت كثيراً من فرصته ليشكل قطباً دولياً .ومن المرجح أن يكون الاتحاد الأوروبي قد دخل مساراً نحو التراجع والتفكك لا رجعة فيه. ظهور ما يشبه "التشرذم الأوروبي" في مواجهة الأزمة، سواء من خلال إغلاق الدول الأوروبية للحدود فيما بينها، أو التنافس للحصول على المعدات الطبية من الصين، بالإضافة إلى عدم وجود خطة

[1] *ibid,p240.*

عاجلة لإنقاذ إيطاليا؛ الدولة الأكثر تضرراً من جراء الوباء، رغم أن الميثاق المؤسس للاتحاد الأوروبي ينص في إحدى مواده على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، ربما يكون على دوله الأعضاء إعادة النظر في تفعيل مبدأ التضامن ذاته، وخاصة إبان الأزمات من خلال إقرار خطة للطوارئ والأزمات بغض النظر عن طبيعة تلك الأزمات والتي لم تعد أمنية فحسب، كما أنه -وتكاملا مع الميثاق المنشئ للاتحاد- ربما يتم إطلاق خطة للأمن والتعاون الأوروبي بمفاهيم وآليات جديدة تأخذ في اعتبارها القدرات والأولويات وذلك على غرار المفهوم الاستراتيجي يصدره حلف الناتو، أو ربما يتم تعديل بعض المعاهدات والاتفاقات بين دول الاتحاد.[1]

02.التداعيات على التفاعلات الدولية: تمركز الصين على هرمية التراتبية العالمية والعودة للعولمة الاقليمية

كشفت هذه الجائحة العالمية الضعف الذي يعانيه النظام العالمي في مواجهة أو ادارة المخاطر والأزمات بحث لم تجد هناك أي صيغة لمواجهة التحديات العابرة للحدود وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الاقليمية والدولية، الأمر الذي يضرب فرضيات بروز مؤشرات حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظل التجاذبات التي تشهدها علاقات العديد من الدول، فهناك من أقر أن مراكز النفوذ والقوة ستتحول من الغرب إلى الدول الآسيوية على رأسها الصين، وهذا ما أكده "ستيفن والت" والذي أيد فرضية انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب إلى دول آسيوية وهذا نتيجة قدرة هذه الدول النجاح في السيطرة على الفيروس من خلال نهج استراتيجية فعالة في التعامل مع الأزمة' فإعادة النظر في هرمية التراتبية العالمية على رأسها الصين التي استطاعت التمركز على العالم وذلك بتقويه نفودها الاستراتيجي من خلال الاعتماد على الدبلوماسية الطبية وهذا مؤشر على استمرار نمط الصراع كمبدأ في ادارة العلاقات الدولية، كما أن جائحة كورونا اعادت النظر في دعاة ذوي النزعة العولمية خاصة على مستوى الاقتصاد العالمي؛ بحيث فرضت الأزمة اعادة تقييم الاقتصاد العالمي المترابط ولم تسمح العولمة فقط بانتشار السريع للأمراض المعدية بل عززت الترابط العميق بين الشركات والدول مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات غير المتوقعة وهكذا كانت فرصة لعودة أنصار القومية والحدود المغلقة، في حيث يجادل بعض اتباع العولمة بعدم القدرة على تراجع نمط العولمة خاصة التحولات الجيوسياسية الجديدة وكثافة التفاعلات عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم عالية جدا لدرجة أن العودة إلى حقبة ما قبل العولمة أمر شبه مستحيل، لكن ستغير الاتجاه على المستويات الاقليمية فالصين ستزيد من جهودها لقيادة العولمة نحو الاقليمية؛ بحيث أظهرت الجائحة أهمية العولمة الاقليمية بحيث أظهرت الجائحة أهمية العولمة

[1] محمد بوبوش، تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء- ربيع، 2020، ص49.

الاقليمية فتشير الدول الرائدة في المواقع الاقليمية أن انشاء سلاسل التوريد الاقليمية تحت قيادتها أمر حيوي لمصالها الحيوية.[1]

03.جائحة كورونا وصعوبة التملص الكولونيالية الاقتصادية للدول النامية.

حدد "سوبنين" طريقتين يؤثر فيهما الوباء وتدابير المكافحة على الأمن الغذائي: عن طريق خفض الدخل ومعدلات التوظيف، وتعطيل النظم الغذائية وسلاسل القيمة. بينما حدثت صدمات مماثلة خلال أزمة أسعار الغذاء العالمية في (2007-2008)، كان اضطراب نظام الغذاء العالمي لعام (2020) أكبر بكثير من حيث الحجم. سيؤدي الوباء إلى تكثيف صراعات الاقتصاد السياسي حول توزيع الموارد وإعطاء الأولوية للاستثمارات العامة. في العديد من البلدان الأفريقية، سيؤدي الإنفاق الحكومي المرتبط بالوباء إلى ارتفاع الديون. في الواقع هناك بالفعل 20 دولة أفريقية معرضة بشدة لضائقة الديون. علاوة على ذلك؛ يُقدر حاليًا أن تكلف السياسات المالية المتعلقة بالوباء 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو حوالي 32 مليار دولار بالنسبة للبلدان الأفريقية، حسب ما قال نائب مدير "المكتب الإقليمي لأفريقيا" التابع "للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" "صمويل بنين". وقالت بنين إن هذا المزيج من الديون ونفقات COVID-19 سيقيد ميزانيات البلدان الأفريقية ويحد من الاستثمار العام في السنوات المقبلة.[2]

يعكس الاقتصاد السياسي لفيروس كوفيد -19 أنماطًا طويلة الأمد لاستخراج الموارد المرتبطة بالتمييز العنصري والتهميش والتبعية الاستعمارية، كما كتب "جيسي بامب" وزملاؤه. يتناقض عدم اليقين الظاهر في محددات الإنجاز الوطني مع النمط المألوف للنتائج دون الوطنية في الأماكن التي انتشر فيها فيروس كوفيد -19:المرض والوفيات أسوأ بكثير بالنسبة للسكان الأصليين والمهاجرين والسود وغيرهم من ضحايا العنصرية والتمييز، والتهميش يعكس هذا النمط عدم المساواة الكامنة في الفرص والتعليم والثروة والحصول على الرعاية، وفي سياسات التباعد المادي التي أجبرت الناس على الاعتماد على مواردهم الخاصة. أثرت مخاطر الاضطراب الاقتصادي وانتقال الأمراض بشكل غير متناسب على الأشخاص في وظائف قطاع الخدمات ذات الأجور المنخفضة، حيث يجد العديد من المواطنين المهمشين بالفعل وظائفهم. على الصعيد المحلي، كانت حصيلة فيروس كورونا تراجعية، مما يعني أن الفقراء والمهمشين عانوا أكثر من الأغنياء. على الصعيد الدولي، تبنت العديد من البلدان موقفًا تنافسيًا، حيث تتنافس مع الآخرين للوصول إلى الإمدادات أو الميزة التجارية

---

[1] مصطفى ونوغي، النظام الدولي بعد جائحة كورونا: قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المحتملة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص ص 463-464.

[2] *Timothy Karoff, Policy Seminar: The Political Economy Of COVID-19 And Impacts On Food Policies Around The World, NOVEMBER 23, 2020, https://www.ifpri.org/blog/policy-seminar-political-economy-covid-19-and-impacts-food-policies-around-world.*

في المستحضرات الصيدلانية. أن يحرموا من اللقاحات والأدوية والإمدادات هم أولئك الذين لديهم أقل قوة تفاوضية اقتصادية وسياسية.

لفحص أنماط covid-19 هذه عن كثب، علينا السؤال عن الاقتصاد السياسي للوباء، والذي يشير إلى توزيع تأثيراتcovid-19 وسلوك الدول، وعلاقات القوة التي تعكسها هذه العوامل. بشكل عام، نفسر الأنماط الواسعة في التوزيع التراجعي للمرض والتنافس على اللقاحات والإمدادات للإشارة إلى أن الاقتصاد السياسي لفيروس كوفيد -19 هو الاقتصاد السياسي للاستخراج، وفقًا لأنماط طويلة من الاستغلال. العلاقات الاستخراجية غير متكافئة بشكل أساسي وهي عكس العدالة التعاونية المجسدة في المثل العليا والأخلاقيات العامة للصحة العامة وفي الدعوات المحددة للتضامن والتعاون التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية. ومع ذلك في العديد من البلدان، كشفت الخسائر غير المتكافئة لـ covid-19 عن الهياكل الاقتصادية المحلية الاستخراجية التي تضر بشكل غير متناسب بنفس المجموعات العرقية والإثنية التي تم استغلالها في ظل العبودية أو الاستعمار، وكشفت عن أوجه قصور في شبكات الأمان الاجتماعي. لقد أثار فيروس Covid-19 سياسات خارجية تنافسية وفردية أيضًا. تتعارض هذه المواقف مع بيانات التضامن العامة ومناصرة جماعات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة من أجل لقاح ميسور التكلفة ومتاح عالميًا.

على الصعيد الدولي، يعكس الاقتصاد السياسي لفيروس كوفيد -19 أنماط الاستخراج العالمية التي نشأت في الحقبة الاستعمارية، والتي استمر بعضها منذ أن أصبحت الدول المستعمرة مستقلة، بما في ذلك بعضها المتجسد في الطب والصحة العامة. هذه الأنماط لها عواقب مهمة في ثلاثة مجالات: إنها تقوض التضامن وتزيد من عدم المساواة الاقتصادية وتزيد من نقاط الضعف الأخرى. بُني الاستعمار على الاستخراج واستند إلى أفكار التفوق الثقافي التي جعلت التضامن غير وارد بالنسبة للدول المهيمنة.[1]

ترتبط إمكانية الوباء بتعطيل ترتيبات الحوكمة جزئيًا بتسليط الضوء على هشاشة النظام الاقتصادي العالمي الذي بدا، حتى الآن، أنه الوحيد الممكن؛ الكشف عن التفاوتات الهيكلية ومضاعفتها على المستويات المحلية والعالمية؛ وقد أدى إلى تدخل الدولة المكثف للتصدي لحالة الطوارئ الصحية والتداعيات الاقتصادية الناتجة، مما قد يؤدي إلى إعادة تشكيل الخطابات العامة حول دور الدولة والسوق لسنوات قادمة.

---

[1] *Political Economy Of Covid-19: Extractive, Regressive, Competitive bmj 2021; 372 Doi: Cite This As: BMJ 2021;372:N73 Https://Doi.Org/10.1136/Bmj.N73.*

بشكل عام قدمت الأزمات الكبرى عبر التاريخ نقاط تحول في التنظيم الاجتماعي والسياسي، وتغيير الأسس الاقتصادية وإعادة ترتيب التحالفات، وتغيير السرديات، وإعادة تشكيل السلطات العامة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك الكثير من الجدل حول مكان الأزمات، وروايات الأزمات، في إعادة هيكلة السياسات العامة من وجهة نظر قانونية، فإن التشريعات لمواجهة الوباء في بلدان متنوعة مثل كولومبيا، الهند، جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة، تحدت الركائز الأساسية للحكم المعاصر، بما في ذلك الحريات الشخصية وتشغيل الأعمال التجارية والأسواق والتجارة عبر الحدود .بينما يجب أن تكون معالجة طوارئ الصحة العامة هي الأولوية الرئيسية ، فإن هذه الاعتبارات تدعو أيضًا إلى استكشاف التمزق والاستمرارية في النظام الاقتصادي والسياسي. إنهم يدعون إلى "اقتصاد سياسي للأزمة" يمكن أن يسلط الضوء على مدى تنوع الجهات الفاعلة العامة والخاصة في إعادة تموضع نفسها وإعادة التفاوض على العلاقات في الظروف الاستثنائية التي أوجدها الوباء، من خلال الممارسات الخطابية والإجراءات الملموسة، والتي من المحتمل أن تكون بعيدة المدى. تداعيات الوصول في مجموعة واسعة من مجالات السياسة، سواء في الوقت الذي تتكشف فيه الأزمة أو على المدى الطويل.

في أحدث كتبه، القرن الوبائي (2020) يسرد المؤرخ الطبي "مارك هونغيسباوم" سلسلة الأوبئة التي اجتاحت العالم، من الإنفلونزا الإسبانية عام (1918)إلى جائحة كوفيد -19 الحالي، وعمليات احتواء انتشارها. على الرغم من التحسينات في علم الأوبئة لفهم أسباب الأمراض المعدية، وكذلك التطورات في التكنولوجيا الطبية التي أدت إلى مزيد من التأهب ضد انتشار الأمراض المعدية ، إلا أنها دائمًا ما تفاجئنا .من هذا المنظور التاريخي ، فإن السؤال فيما يتعلق بمستقبل الأوبئة ليس ما إذا كان بإمكاننا التنبؤ بتفشي مرض معدٍ آخر، ولكن ما مدى استعدادنا لامتصاص العواقب السلبية غير المتوقعة والتعافي منها. فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي ، فإن التمييز لا يتعلق بالقدرة على حساب المخاطر ، أو احتمالية نتيجة معينة، أو "مجهول معروف". بدلاً من ذلك، يجب تأطير التحليل الاقتصادي للأوبئة من حيث عدم اليقين، أو "ظاهرة تنتج توزيعات متداخلة للنتائج المحتملة " النقطة هنا ليست إثارة أو تفاقم الأثر النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للأوبئة. بل العكس هو الصحيح. إذا فهمنا أن التحليل الاقتصادي يبدأ باختيار الإنسان في عالم مفتوح من عدم اليقين، فإن فهمنا لكيفية توليد الترتيبات المؤسسية البديلة لأنماط مختلفة من الحوافز والمعرفة للتعامل مع عدم اليقين يفسح المجال مباشرة لاقتصاد سياسي قوي من الأوبئة.[1]

[1] *lorenzo cotula, towards a political economy of the covid-19 crisis: reflections on an agenda for research and action, international institute for environment and development (iied), united kingdom, world development 138 (2021) 105235,pp01-04.*

تتخذ مجموعة "البنك الدولي"، وهي مصدر رئيسي للتمويل والمعرفة للاقتصادات النامية، إجراءات سريعة وبعيدة المدى لمساعدة هذه البلدان على تسريع استجابتها للوباء. بقولها نحن ملتزمون بدعم تدخلات الصحة العامة وضمان تدفق الإمدادات الطبية الحيوية مع دعم القطاع الخاص لتمكين الشركات من مواصلة العمل والحفاظ على الوظائف. نخطط لتوفير تمويل يصل إلى 160 مليار دولار على مدار الخمسة عشر شهرًا القادمة لمساعدة أكثر من 100 دولة على حماية الفقراء والضعفاء ودعم الأعمال التجارية والمساعدة في استعادة الاقتصادات. يشمل هذا المبلغ 50 مليار دولار في شكل منح جديدة وائتمان بشروط ميسرة للغاية مقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية الصناعية. أزمة الناجمة عن وباء COVID-19 استثنائية من نواحٍ عديدة: إنها تتشكل لتكون أعمق ركود يُسجل في الاقتصادات المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية، بينما من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية الانكماش الأول في إنتاجها بعد ستين عامًا، حسب تحليل "أيهان كوس"، مدير قسم آفاق التنمية في البنك الدولي. تتسبب الحلقة التي نمر بها بالفعل في إجراء مراجعات نزولية لتوقعات النمو العالمي على نطاق غير مسبوق. واستناداً إلى ما حدث في الماضي، يمكن توقع المزيد من المخاطر السلبية، مما يعني أن صانعي السياسات يجب أن يكونوا مستعدين للجوء إلى تدابير إضافية لدعم النشاط الاقتصادي[1]

04. اللقاحات: قراءة في مشهد لوحة جيوبولتيكا الصحة

قراءة في المشهد الجيوسياسي لتنافس القوى العالمية على مسألة اللقاحات المضادة لفيروس كورونا ينذر بتغليب المصالح الوطنية على مبدأ التعددية التي تدعوا إليها منظمة الصحة العالمية وفي مواجهة الدول الغربية التي تنقلب على نفسها، تعمل القوة الناعمة الصينية على نسج شبكتها؛ بذلك أثبتت الأزمة الصحية لفيروس كورونا وخاصة سباق اللقاحات إلى اعادة النظر في المكانة والتنافس ومنطق القوة الناعمة، ففي فرض قواعد اللعبة الجيوسياسية تمكنت أمريكا من انتاج لقاح pfizer و moderna، والمملكة المتحدة من انتاج لقاحastrazeneca، فضلا عن الصين sinopharm و sinovac، وروسيا لقاح Sputnik-V، في قراءة المشهد السياسي يحيل أننا بصدد استخدام اللقاحات كسلاح دبلوماسي، ويتجلى ذلك الخلاف في مركزية القوة ما حدث لدى دول الاتحاد الاوروبي بين رئيسة المفوضية الأوروبية، والمختبر

[1] *La pandémie de COVID-19 plonge l'économie planétaire dans sa pire récession depuis la Seconde Guerre mondiale, COMMUNIQUÉS DE PRESSE 08 JUIN 2020, https://www.banquemondiale.org/fr/News/press-release/2020/06/08/covid-19-to-plunge-global-economy-into-worst-recession-since-world-war-ii.*

البريطاني "أسترازينيكا" المتهمين بتأخر تسليم اللقاحات، وهو ما يؤكده تحليل "أمانين كريسبي" أستاذ العلوم السياسية من جامعة بروكسل الحرة من "يقول المملكة المتحدة يقول بريكست"؛ لذلك بالنسبة "لبوريس جونسون" من الضروري أن تكون في طليعة السباق على اللقاحات هذا لإظهار أنه حتى في خارج الاتحاد الاوروبي لم تفقد المملكة قدرتها على ايجاد أدوات لحماية سكانها وتنذر ببدء حرب باردة وتعيد موضع الحديث عن الجغرافيا السياسية للقاحات ولتمرير الصين لقوتها الناعمة تمكنت الاستفادة من الأزمة الصحية من خلال ملئ الفراغ الذي تركه الغربيون في البلدان النامية، بذلك تطرح اللوحة الجيوبوليتيكية الحالية ثلاث عوامل شكلت تحول للنظام العالمي من خلال الوباء وهي تراجع العولمة، صعود الشعبوية و القومية، وصعود الصين [1] بذلك يدفع بتعزيز دور الدولة في سياق العولمة بتراجع النظام العالمي اللبرالي، ويظهر استغلال أمريكا للوباء كوسيلة لحماية ذوي الامتيازات وزيادة النشاط العسكري والضغط على ايران وتقليص نفوذها في المنطقة بدلا من التضامن مع دول المنطقة ضد الوباء ومحاولة كسر القوة الناعمة الصينية، وهذا ما دفع المهتمين بالتنظير في حقل العلاقات الدولية التساؤل على التكرار الحالي للعولمة والايديولوجية النيوليبرالية خاصة بعد الانهيار السريع للحوكمة العالمية في احتواء الوباء، بالرغم من محاولة أمريكا والاتحاد الاوربي تخفيف حدة الوباء واستمرار الهيمنة اللبرالية واعادة تنظيم المؤسسات والجوانب العلائقية للعولمة من أجل تقليل نفوذ الصين، يشير بذلك "ريتشارد هورسون" بأن الخطاب و الاجراءات المعادية للصين تستخدم لإخفاء اخفاقات الغرب في ادارة الوباء وبذلك اتخذت روسيا والصين منهجية جديدة في ادارة الموارد وتوسيع النفوذ الجيوسياسي من خلال الدبلوماسية الانسانية لتعزيز قوتها الناعمة وولدت تخمين بأن الدبلوماسية الصينية الانسانية العالمية ستكون بمثابة خطة مارشال الصينية الجديدة و بالعودة إلى الاستحواذ على الأسواق في هذه المنافسة العالمية المتعددة اللاعبين تقود خمس مجموعات رئيسية الطريق وهي *GSK) GlaxoSmithKline)* و *MSD) Merck& Co)* و *Pfizer* و *Janssen-Johnson & Johnson* و *Sanofi Pasteur*.تخطط هذه الشركات لاستثمار مالا يقل عن 05 مليارات دولار ولتمويل أبحاثهم قام المصنعون بدمج شبكات كبيرة من المانحين والأهم هو التحالف الدولي*cepi*، التحالف من أجل ابتكارات التأهب للوباء ومقره النرويج، وهناك شبكات أخرى من نفس النوع مثل *Global Virus Network*، وتطرح مشكلة الحصول على اللقاحات احتدام التنافس بين القوى المؤثرة خاصة شركة *pfize*، من تحقيق القدر الكافي لاحتياجات الدول من اللقاح خاصة أمريكا التي تعرف توترا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي مما يولد الضغط على العلاقة الهشة العبر

[1] وليد شملال، جائحة كورونا والاهتزازات الامبريقية لحوكمة الصحة العالمية، مجلة الأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022، ص ص 134-146.

أطلسية، وتحدي آخر مرتبط بالتحديات الوجستية خاصة النشاط الاجرامي للمؤسسات التي تقدم اللقاحات مزيفة،(Pirelli, 2020) بذلك يقول "ايان بريمر" أستاذ الجيوسياسية التطبيقية من جامعة كولومبيا "إن التحدي الذي يوجهنا اليوم هو انحلال النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وغياب القيادة العالمية للتدخل نحن نعيش في عالم فراغ الزعامةzero – g، وسط حالة جديدة من الركود الجيوسياسي مما يؤدي الى انكسار السياسات العالمية إلى تأجيج المخاطر العالمية بدل المساعدة في حلها" ويرسل فيروس كورونا الاختلال الوظيفي للسياسة العالمية التي تحركها الواقعية السياسية، ومن المؤكد أنه ستكون هناك نزعة قومية تكنولوجية و حمائية اقتصادية ضمن دائرة التنافس الأمريكي – الأوروبي – الصيني.[1]

05.جدل تآكل النيولبرالية واحياء الحوكمة الصحية المتعددة المراكز

تجادل كل من "*LonaKickbusch*" و *"Dario Piselli*" " بشكل مبدئي بأن *covid-19* يرفض عملية التنسيق التنظيمي والقيادة السياسية الفعالة والأشكال الجديدة من التعاون والابتكار في منظمة الصحة العالمية وخارجها. في بداية العام الماضي، نشرت *Global Policy* مقالًا بحثيًا شاركوا في تأليفه مع *Michaela Told* و *David Held Kyle McNally*. في بحثهم حول الجمود في الحوكمة العالمية، والذي نُشر في الأصل في عام 2013، لاحظ من خلاله "ديفيد هيلد" وزملاؤه "توماس هيل وكيفن يونغ"، أن التعددية تبدو وكأنها تفشل على وجه التحديد عندما يكون المجتمع الدولي في أمس الحاجة إليها في مواجهة التحديات عبر العالم. خاصة في مجالات حماية البيئة والتجارة والأمن الدولي. كان الخلاف الرئيسي لهذا العمل هو أن نجاحات النظام المتعدد الأطراف في فترة ما بعد الحرب غذت مرحلة غير عادية من التقدم الاقتصادي والمجتمعي، والتي بدورها زادت من الترابط بين البلدان، ووضعت الظروف لظهور تحديات عالمية ذات تعقيد غير مسبوق، وفي النهاية أثرت على قدرة المؤسسات الدولية على الاستجابة لمثل هذه التحديات جادل المؤلفون أنه في ظل هذه الخلفية، يجب فهم رد الفعل الحالي ضد العولمة والتراجع الملحوظ لليبرالية.[2]

06.جائحة كروورنا وبرايغم التعقيد هل يمكن الاستجابة لمتطلبات التحول في بنية النظام العالمي

تتطلّب أزمة جائحة كورونا تحوّلً نوعيًا في البراديغم الذيُ تصنع في إطاره السياسات الصحية العامة والعالمية .فالعالم لن يكون مستعدًّا للأوبئة المقبلة ما لم تُتَّخذْ خطواتٌ جريئةٌ لخّصتها "بول وبراون وريد"

---

[1] المرجع السابق الذكر، ص 146.

[2] المرجع نفسه، ص146.

كما يلي :أولً، لا ينبغي أن تُصمَّم السياسات الصحية العالمية على أساس أسلوب الاستجابة لتهديدات كلِّ حالة على حدة، بل يجب أن تعتمد مقاربة نظميةً /نسقيةً مبنيةً على تصور كُلِّي للأعباء العالمية والمخاطر والظروف الصحية التي تفرضها الأمراض، فضلً عن مراعاة الآثار النظمية /النسقية الواسعة النطاق الناجمة عن التدابير المعتمدة؛ وثانيًا، ستتطلّب مواجهة التشظّي الراهن الذي تعرفه الحوكمة الصحية العالمية تحوّلً جوهريًا في صنع السياسات الصحية العالمية، من براديغم قائم على ردة الفعل، إلى براديغم نسقي /نظمي ووقائي، مع إبداء التزامات جادّة بالأمن الإنساني الصحي[إذ لا يمكن بأيّ حال من الأحوال فصله عن الأمن القومي للدول]؛ وثالثًا، ثمة حاجةٌ إلى تحويل التركيز من السياسات العلاجية القصيرة الأجل القائمة على البراديغم الباستوري، إلى السياسات الوقائية الطويلة الأجل القائمة على رؤية كُلّنية لصحة مجموع السكان إجمالً، وهي سياساتٌ تتضمن بوجه خاصّ الحدَّ من دور العوامل البيئية، والحدَّ من حالات التفاوت الصحي الاجتماعي، ومساعدةَ السكان على الحدِّ من عوامل الخطر الفردية وتعزيز مناعتهم الطبيعية؛ وأخيرًا، يجب تكييف هذه السياسات الوقائية الشاملة مع السياقات المحلية وتنفيذها من خلال أنظمة صحية محلّية قوية، قادرة على امتلاك القدرة" الوقائية "وعلى الاستجابة لحالات الطوارئ لذلك، فإن هذا التحول في البراديغم ينبغي أن يجري في ضوء المنطق الذي تستند إليه نظرية التعقد؛ منطق التشبيك بين المحلّ والعالمي، ضمن ما سمَّه" جيمس روزنو"" العو- محلي.[1]

يُقدّم "رايموند أنيانْوُو"، على سبيل المثال، مقاربةً قائمةً على منظور التعقد، لفهم الكيفية التي تتآثر بها مشكلة تفشّي جائحة كورونا مع مشكلات التغير المناخي .ففي حين أن تغيّ المناخ هو" عملية فيزيائية "تصيب ببطء نظام مناخ الأرض(نظام طبيعي)، ولا تتأثر مع النظام البيئي(نظام طبيعي)فحسب، بل أيضًا مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية(الأنظمة المتمحورة حول الإنسان)، فإن تفشّي جائحة كورونا هو" عملية بيولوجية "تسري بين الإنسان والحيوان، وتنتشر بسرعة في كلِّ مكان، وتؤثر بدورها تقريبًا في كلِّ نظام من الأنظمة الفرعية المتمحورة حول الإنسان .لذلك، تقترح نظرية التعقد، على نحو ما سبق، أن فهم الجائحة – سواء تعلق الأمر بأسبابها أو آثارها أو الجهود العالمية للاستجابة لها – ينبغي أن تنطلق من" الإقرار بالترابط الوثيق بين الأنظمة الطبيعية والأنظمة المتمحورة حول الإنسان بما في ذلك النظام الدولي الذي ينبغي فهمه بوصفه نظامًا-عالمًا ، تتشابك وتتآثر بُنَاهُ السياسيةُ والاقتصاديةُ

[1] محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية وجائحة كرورونا: أنبذة معتقة في قنان جديدة ونبيذ لما يعتق، مجلة سياسات عربية، العدد 05، مايو 2021، ص ص 70-71.

والاجتماعيةُ(المحليةُ والوطنيةُ والعالميةُ)بعضُها مع بعض، مثلما تتشابك وتتآثر هذه البنى مع الطبيعة الأوسع، حيث تكمُن.[1]

المحاضرة رقم: 05هل يمكن تصميم مقاربة معرفية ومنهجية لفهم المشهد الاستراتيجي للقوى الغير غربية

01.هل بإمكان نظريات العلاقات الدولية التقليدية استيعاب تحولات السياسة العالمية

تؤدي الأزمات والتطورات الناجمة على مدار تاريخ العلاقات الدولية نوافذ فرص زمنية window of opportunity، كونها تسهم في تطوير أطر المعرفة النظرية علاة على ذلك أنتجت اطروحات وأفكار لتطوير مصطلحات ومفاهيم ومداخل جديدة باطار معرفي يقوم على وصف وتفسير ملامح الواقع الجديد قيد التشكل.[2] على ما يبدوا أن التغيرات الدولية أصبحت متسارعة وجذرية تحتاج إلى محاولات لتأطير حركة التحولات تلك وديناميكيتها بمفاهيم تساير تلك التطورات جعل من مُنظّري العلاقات الدولية ينطلقون في تحليلهم تجاه التطورات الأخيرة في النظام الدولي من منطق أن نظرية العلاقات الدولية منذ القدم هي صنيعة الأزمات والتحولات الكبرى في العالم كونها تستند إلى معطيات مادية ومع ذلك فإن التطور مرتبط بسياقات ضاغطة تدفع الباحثين والخبراء لإعادة انتاج أطر نظرية ومفاهيم قادرة على استيعاب الواقع الجديد من خلال نظريات جديدة تقوم بوظيفة "الوصف والتفسير والتنبؤ" في اعادة تشكيل النظام الحالي، تمثل الواقعية الرؤى المعرفية التي طغت على الأفكار الدولية انطلاقا من طابع المصالح الذي يتحكم في علاقات الدول مع بعضها البعض والذي أصبح طاغيا في التفاعلات الدولية.[3]

02.لماذا لاتوجد نظرية غير غربية في العلاقات الدولية

لماذا لا توجد نظرية/نظريا ت غير غربية في العلاقات الدولية؟ يشكل هذا السؤال محورًا لاهتمام العديد من الدراسات التي صدرت ومنها ما هو قيد البحث والتطوير ها ضمن – خلال العقدين الأخيرين، والتي يمكن تصنيف فكريّ مشروعٍ طموحٍ يسعى للتعريف بالمنظورات غير الغربية للسياسة الدولية وتقديمها لكل من الجمهور ين الغربي وغير الغربي يمكن اعتبار هذا المشروع المعرفي جزءًا من التقليد" النقدي "الذي يناضل من أجل تعزيز الوعي حول ما نعتبره طبيعيًا وموضوعيًا فيما يتعلق بحقل العلاقات الدولية، وبالطريقة التي

---

(1) المرجع السابق الذكر، ص 71.

(2) فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبولتيكي لمساحة من الفضاءات العالمية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2020، ص 13.

(3) محمد عبد الله يونس، كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح عالم ما بعد كورونا، دراسة خاصة، العدد 02، 2020، ص 04.

ننظر بها إلى العالم .وبالتالي فهو يطمح إلى توسيع نطاق النقاش داخل نظرية العلاقات الدولية بإدخال تقاليد غير غربية في التفكير حول العلاقات الدولية.

و بناءا على ذلك تُشكل الأزمات السالفة الذكر تحديا كبيرا في طبيعة القوة الصاعدة في النظام الدولي وبذلك يمكن أن تؤدي هذه التحولات المتعددة الأشكال إلى أوضاع فوضوية متعددة، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار أحداث 11 سبتمبر 2001 ايذانا ببداية عصر من الاضطرابات التي قد تكون في المستولى المتوسط والبعيد على مختلف التوازنات العالمية بناءاً على هذه الأحداث أصبح مفهوم الفوضى اللينة رائجا في الأواسط الفكرية الأمريكية، ويعود الفضل للكاتب الياباني "أروكي موراكامي" في صياغة مفهوم الفوضى اللينة التي تفيد أنه إذا كان العالم يبدوا ظاهريا عالما منظما ومنسجما إلا أنه في الواقع لا توجد أية قواعد يمكن الوثوق بها،[1] بذلك قدم "كريستوف لاين" في مقاله المعنون بـ "وهم أحادية القطبية "المنشورة عام (1993) أطروحته المدافعة عن المقاربة الواقعية معتبرا أن الأحادية القطبية ليست سوى لحظة تعبر عن فترة جيوسياسية فاصلة سوف تعدوا إلى التعددية القطبية لفترة ما ومن هنا فإن تصاعد آثار التوترات المحتملة بين القوة المهيمنة ونظيرتها القوة الصاعدة يعكس حيوية جيوبولتيكية جديدة في مناطق متعددة سعيا نحو تعددية قطبية؛ وهو ما يستدعي تزايد الخلل في علاقات القوة الصاعدة، وسوف تصطدم ببعض الأمور التي ظلت إلى الآن معطيات السلطة القائمة وفي الوقت ذاته تبقى القوة الصاعدة مسكونة بالارتياب جراء احتمال مبادرة منافسيها إلى شل نموها في المجالات الحيوية التي تلامس العمق الاستراتيجي.[2]

زمن المهم في هذا السياق الاشارة إلى أن استقرار النظام الدولي بالنسبة "لكنيث والتز من خلال استقرار حالة التوازن فيه ذلك عندما يختل التوازن فإن الوحدات الأساسية في النظام وتحديدا القوى الكبرى تتخذ ما يلزم من مواقف واجراءات لإعادة تشكيل حالة التوازن من جديد.[3]

يشير الباحث محمد حمشي من خلال أطروحته المعنونه بـ النقاش الخامس في العلاقات الدلية: نحو اقحام براديغم التعقد داخل الحقل في مستهل تحليله عن دور النظريات الغير غربية في اعادة فهم الديناميات الجديدة في النظام العالمي؛ حيث يشير في الكتاب الجماعي الذي حرره" باري بوزان وآميتاف آشاريا،" النظرية غير الغربية في العلاقات الدولية: منظورا ت حول آسيا وما وراءها 2010 "تم اختيار آسيا لِما تتمتع به من" تاريخٍ طويلٍ وخاصٍ بالعلاقات الدولية مختلفٍ عن تاريخ الغرب"، فضلا عن كونها تمثل

---

[1] فراس عباس هاشم، مرجع سابق ذكره، ص 15.

[2] محمد عبد الله يونس، مرجع سابق الذكر، ص 04.

[3] علي الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 38، 2019، ص ص 33-34.

"مركز القوة والثروة المعاصر الوحيد غير الغربي الذي يضاهي الغرب ."ينطلق المحرران من فكرة أن" نظرية العلاقات الدولية الغربية هي ضيقة للغاية وفي الوقت نفسه مهيمنة للغاية من حيث التأثير، بحيث لا تستطيع أن تقدم أداة مناسبة لتحليل وفهم كل ديناميكيات العالم الاجتماعي حولها .وبالتالي يشجع المحرران الباحثين غير الغربيين على الإسهام في النقاش حول نظرية العلاقات الدولية بما يتناسب ودرجة انخراطهم في ممارستها .لذلك، كان الهدف من الكتاب، تمامًا كما عبر عنه المحرران، هو تقديم تقليدٍ غير غربي في فهم وممارسة العلاقات الدولية إلى الجمهور الغربي، وتشجيع مفكري العلاقات الدولية غير الغربيين على تحدي هيمنة النظرية/النظريات الغربية. يقترح "بوزان و آشاريا" عدة أسبابٍ ممكنة لغياب نظريات غير غربية في العلاقات الدولية، أهمُّها ما عبَّرا عنه بقولهما أن" نظريات العلاقات الدولية غير الغربية موجودة بالفعل، لكنها تبقى مخفية وغير معروفة على نطاقٍ أوسع، سواءً لدى الجمهور الغربي أو غالبًا لدى الجمهور غير الغربي نفسِه . ويُرجعان ذلك إلى" حاجز اللغة" الذي يحول دون وصول هذه النظريات إلى الجمهور الغربي ومشاركتها في النقاشات الأساسية التي يخوضها الحقل في الغرب الكبير .بغض النظر عن مضامين هذه النظريات، يبدو فعلا أنه على غرار المفكرين الذين تركز عليهم النظريات الغربية، مثل" ثيوسيديدز، هوبز، كانط، أو غيرهم، هناك تقاليد فكرية(منسية أو مهمشة)في آسيا ترتبط بشخصياتٍ مؤثرة(دينية، سياسية وعسكرية)مثل سا نتزُّو،كونفوشيوس، و كوتيليا" [1].

في سياق دراسات الحالة، حاول ياكينغ كين الإجابة على سؤال" لماذا لا توجد نظرية صينية في العلاقات الدولية؟ "بالإحالة إلى غياب الوعي بما سماه" الحقيقة الدولية في حدّ ذاتها، وهو غيا ب مورثي العقل الصيني التقليدي، لينتهي إلى" هيمنة خطاب حقل العلاقات الدولية الغربي في سياق صيني"، خاصة مع استبدال التقاليد الثقافية الصينية، الكونفوشوسية، بأفكار التحديث الغربية، أما "تشايسانغ تشان" فيعزو غياب نظريةٍ دولية في كوريا إلى سياقٍ تاريخيّ معقد أنتج تخلف حقل الدراسات الدولية في المنطقة، حيث أن الطريق نحو الحداثة في الغرب، الذي استغرق الثلاثمائة وسبعين سنة الأخيرة(منذ وستفاليا)، تم اختزاله في أقل من مئة وعشرين عامًا في كوريا(منذ تأسيس الإمبراطورية الكورية الحديثة .)وهكذا تم استيراد النظريات الغربية على أنها منتجات نهائية، كاملة ومجردة من أية تأملاتٍ في المسار الذي اتخذته عملية صنع تلك النظريات .من جانبها، تحيل نافنيتا شذا بيهيرا إلى غياب عددٍ كافٍ من برامج البكالوريوس/الليسانس في حقل الدراسات الدولية في الجامعات الهندية .كما أن هذا التخصص يحظى بتمويلٍ سيئ للغاية، فضلا عن عدم وجود أجندةِ بحثٍ منهجيةٍ واضحة في الجامعات التي تدرّسه .كما شددت على" عمى "الغرب عن رؤية

[1] محمد حمشي، مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2021، ص ص 396-401.

الفيلسوف الهندي كوتيليا كمفكرٍ رائدٍ سبق مكيافيلي وهوبز وأسَّس حتى لمفهوم الواقعية السياسية فضلا عن ذلك، تشدد الباحثة على أن المأمول من وجود مواقعَ بديلةٍ للمعرفة بشأن العلاقات الدولية هو خلقُ فضاءاتٍ غير تلك المهيمنة حيث يمكن أن تتعايش وتتلاقح تقاليد مختلفة في إطار حوارٍ بنّاءٍ ومثمر، مؤكدة على أنه ليس من الضروري أن تتفاعل نظريات العلاقات الدولية الغربية وغير الغربية عبر ثنائية الأنا الآخر.

أما" ليونارد سيباستيان و إيرمان لانتي" فيجادلان بأن إندونيسيا يمكن أن توفر دراسة استكشافية مفيدة في النظريات الغير غربية على سواء .حيث تتوفر فعلا مصادرُ نظريةٍ اندونيسيةٍ في العلاقات الدولية على غرار تأثير الثقافة السياسية الجافانية وتأثير الديانة الإسلامية .لكن وفرة هذه المصادر لا ينفي القصور في الجهود المبذولة من قبل باحثي العلاقات الدولية الأندونيسيين(والماليزيين)لتطوير هذه .في السياق نفسِه، قدمت شاهربانو تا جباخش فصلا في نقد النظريات الغربية من منظورٍ إسلامي، حيث سجلت أن هذه النظرية تتجاهل واقع الرؤية الإسلامية للعالم، كما تشير بدورها إلى وجود عدة مصادر محتملة لنظريةٍ إسلاميةٍ في العلاقات الدولية، كالقرآن، أقوال النبي محمد، الشريعة والتقاليد الإسلامية .كما تؤكد ل عقبة أمام بناء نظريةٍ على أن الانقسام داخل العالم الإسلامي، سواءً على المستوى السياسي أو الفكري، يشك إسلاميةٍ في العلاقات الدولية.[1].

من جهةٍ أخرى، يقدم بوزان و ليتل تقييمًا موسعًا للعلاقة بين تاريخ العالم و نظرية العلاقات الدولية في فصلٍ عنوانه "التاريخ العالمي وتطور نظرية العلاقات الدولية غير الغربية"، حيث يشددان على محدودية التفكير المتمركز حول أوروبا/الغرب في فهم العلاقات الدولية الراهنة .فما يُسمّى نظرة العالم المتمركزة حول أوروبا هي تجربة التاريخ الأوروبي الحديث، التي يتم اعتبارها عالمية في قيمها وتطبيقاتها .رغم أن حقيقة أن النظرية الغربية في العلاقات الدولية بنيت على هذه التجربة التاريخية المحدودة تجعل النظرية محدودة في حدّ ذاتها .إن تمثل هذه الحقيقة من شأنه أن يشجعنا على مساءلة صلاحية النظرية الغربية على الصعيد العالمي، كما من شأنه أن يحثنا على استكشاف سبلٍ أخرى متعددة لفهم العلاقات الدولية الراهنة .فضلا عن ذلك،" يبرز بوزان و ليتل" أهمية المقاربة الشاملة(غير الانتقائية)للتاريخ العالمي من أجل تطوير" نظرية العلاقات الدولية، ومن ثم أهمية الدور الذي ينبغي أن يلعبه رواد العلاقات الدولية غير الغربيين في تطوير منظورٍ تاريخي ذي بعدٍ عالمي حول نظرية العلاقات الدولية. ثمَّ يقدم بوزان و آشاريا، تحت عنوان" حول إمكانيةِ نظريةٍ غير غربيةٍ للعلاقات الدولية"، بعض الأفكار للتأمل في ما إذا كانت مسألة(أو إمكانية)وجود نظريةٍ غير غربية في العلاقات الدولية ذاتُ معنىً، وعما إذا كانت مقاربة هذه المسألة بالشكل الراهن يمكن أن تؤدي إلى نقاشٍ مثمر من شأنه إثراء الحقل .ويخلصان إلى أنه من حيث المبدأ، هناك مجال لتطوير

[1] المرجع السابق الذكر، ص 403.

نظريةٍ/نظرياتٍ غيرِ غربيةٍ في العلاقات الدولية، فضلا عن الحاجة إليها من أجل إعادة)تأهيل قدرة الحقل على تقديم فهومٍ أفضل للسياسة العالمية.[1]

يبدو هذا المشروعُ الذي يبحث في إمكانية(التأسيس)لنظريةٍ/نظرياتٍ غير غربيةٍ في العلاقات الدولية،– من خلال تحدي هيمنة النظرية/النظريات الغربية مشروعًا واعدًا، فهناك حجج قوية تؤكد أن النظرية/النظريات– الغربية ليست ويجب أن لا تكون العدسة الوحيدة التي ننظر بها إلى العالم .وإذا عدنا مرة أخرى إلى وجهة نظر كوكس، التي تفيد أن" النظرية هي دائمًا لشخصٍ ما أو لغرضٍ ما"، سنجد أن غير الغرب Non-West على اختلاف الهويات ومحددات المصالح، له مصلحة في نظريةٍ مختلفةٍ في العلاقات الدولية تتحدث عنه وعن مصالحه .صحيح أن هذا المشروع يعتبرُ استمرارًا وامتدادًا للتقليد" النقدي "غير الراضي حيال النظريات الأرثوذكسية ونظريات حل المشكلات.

03.استعصاء بناء نظرية غير غربية لاستيعاب مشهد تصاعد القوى الغير غربية

يتمثل هذا المعنى في أن كيفية تطوير الحقل ينطوي مفهوم دمقرطة الحقل على معنىً جوهري من المهمّ ليصبح أكثر عالمية مما هو عليه الآن تتوقف بشكلٍ كبير على التفكير في الأشياء التي لا يفكر فيها الحقلُ الآن . لذلك، لا ينبغي بالضرورة– أن نسعى إلى استبدال النظريات الموجودة(والراسخة)أو التي قد تنشأ مستقبلا الأفكار والتجارب الغربية .يمكنُ التوجهُ أكثر نحو بناءِ نظرياتٍ تستلهم بدورها أفكار وتجارب الجنوب و/أو الشرق، وذلك عبر الحوار بين النظريات غير الغربية نفسِها ومع النظريات الغربية وعبر الاستمرار في السعي لاستكشاف– مصادرَ بديلةٍ للتفكير والتنظير. على سبيل المثال، ينبغي الاستمرارُ في الإقرار بفضل البنائية في تشجيع وإلهام المساعي الحالية لبناء نظرياتٍ غير غربية في العلاقات الدولية، سواءً في أفريقيا أو في آسيا أو في أمريكا اللاتينية، وذلك بفضل اهتمامها وتركيزها على عاملي الثقافة والهوية .هذا ما جعل الباحثة الكولومبية آرلين تيكنر تصنف(الفلسفة)البنائية ضمن أحد أهم مصادر التنظير غير الغربي في العلاقات الدولية.[2] بهذا الشكل، لا ينطبق الأمر فقط على البنائية، لكنه يشمل جميع المقاربات النقدية المعروفة في الحقل، بما في ذلك النسوية وما بعد البنيوية والنقدية الاجتماعية. ورغم أصولها الغربية، إلا أنها يمكن أن تشكل مصدرَ إلهامٍ مهم بفضل ابستمولوجياتها المنشقة عن الوضعية الغربية المهيمنة هناك خطوتان أساسيتان ينبغي القيام بهما في سياق التفكير في مصادر(بديلة)للتنظير غير الغربي في العلاقات الدولية . تتمثل الخطوة الأولى في تبديد اللبس الذي يثيره الاستخدام السائد لمفهوم" النظام الدولي international)" system، حيث تنطوي الدلالة اللغوية الدقيقة للمصطلح على معنى" نظام(مجموعة من الدول "قد تكون

[1] المرجع نفسه، ص 404.

[2] المرجع السابق الذكر، ص 405.

محدودة من الناحية الجغرافية، لذلك فإن مفهوم" نظام الدول) inter-state system ("ليس مرادفا بالضرورة للنظام العالمي .هذا التميزُ من شأنه أن يلفت الانتباه إلى الكيفية التي تركزُ بها النظريات الغربية على النظام المتوسطي في حقبة السلام الروماني أو النظام الأوروبي في حقبة سلام واستفليا، بينما تتجاهل تمامًا النظام الهندي أو نظام وسط شرق آسيا رغم أنهما ينطويان معًا على تبادلٍ مكثفٍ للأشياء والأفكار بين مجموعةٍ من التشكيلات– السياسية المستقلة بعضُها عن بعض، لكنها ليست دولا بالضرورة كما في حالة النظام الأوروبي .ومن الواضح أن التركيز مثلا على تاريخ النظام الأوروبي هو الذي يجعلنا نستأنس أكثر بالأفكار الكلاسيكية التي تجد أصولها عند الرومان أو الإغريق وليس عند المصريين(القدامى)أو الفينيقيين أو الفرس، وبالأفكار الحديثة التي تطورت/تتطور في أوروبا أو في الولايات المتحدة وليس في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. أما الخطوة الأخرى فتتمثل في(إعادة)التفكير في العلاقات الدولية كمجموعةٍ من "العوالم الإقليميةregional worlds " ليس فقط لأن تفاعلات السياسة الدولية غالبًا ما تجري في سياقاتٍ إقليمية أكثر منها عالمية، بل أيضا لأن بعث الاهتمام بالدراسات المقارنة للإقليميات والنظم الإقليمية من شأنه أن يؤدي إلى إثراء مشروع التنظير غير الغربي في العلاقات الدولية، وذلك من خلال مثلا فهم الاختلافات بين الإقليمية الأوروبية والإقليميات– العديدة التي أخذت في الانتشار في أجزاءَ أخرى عديدةٍ من العالم، خاصة في آسيا التي برزت كحالةٍ إقليميةٍ من شأنها بها حالة الاندماج الإقليمي الأوروبي طوال السنوات الستين التي تلت أن تقوض من الطبيعة النموذجية التي توصَف نهاية الحرب العالمية الثانية.[1]

[1] المرجع السابق الذكر، ص 406.

المحاضرة رقم: 06 تكيف المشهد الاستراتيجي للقوى الاقليمية مع التحول في بنية القوة في العلاقات الدولية

يبدوا أن فهم واستيعاب الأزمة الخليجية من منظوراتها المُعقدة وتشابك أطرافها وتحولاتها المتسارعة وآثارها لم يقتصر فقط على البعد الدولي، وانما امتد إلى اهتمام لدى الأواسط الأكاديمية خاصة منظري العلاقات الدولية لفهم المشهد الاستراتيجي لتحول دور قوة صغرى في مجال العلاقات الدولية وبالتحديد "قطر"، بل امتد إلى حقول أكاديمية دراسات النزاعات والعلاقات الدولية .وإذا كان حل هذه الأزمة أو دفعها إلى مزيد من التعقيد رهين ظروف سياسية وتوازنات استراتيجية متغيرة، فإن أثرها الأكاديمي سيبقى طويلًا ، يُدرَّس في الجامعات كما تدرَّس حالات شبيهة من النزاعات والأزمات .تعالج هذه المحاضرة بالتحليل الأزمة الخليجية من منظور العلاقات الدولية وما يرتبط به من مفاهيم أساسية، كمفاهيم القوة والسيادة والأمن والبقاء والمصلحة الوطنية .كل هذه المفاهيم تتقاطع في الأزمة الخليجية لتشكل نموذجًا بحثيًّا مهمًّا، بعضه يتطابق مع الدروس التي تقدمها لنا نظريات العلاقات الدولية، وبعضه الآخر يشكل تحديًا نقديًّا لما هو سائد من تلك النظريات.خاصة لما تم التطرق اليه حول استعصاء بناء نظرية غير غربية لفهم المشهد الاستراتيجي للقوة الغير غربية فالعلاقات الدولية، على الصعيد النظري، تفترض تساويًا شكليًّا بين الدول المكوِّنة للنظام العالمي، كما يتساوى المواطنون أمام القانون في نظام ديمقراطي، ولكنها على صعيد الواقع تؤكد أن مقدار القوة الذي تملكه الدولة هو العامل الأساس، وأحيانًا الوحيد، في ترتيب موازين النظام الدولي وتحديد طبيعة العلاقات بين دوله .ولذلك حظي مفهوم القوة بموقع مركزي في الحوارات الكبرى التي دارت بين مختلف المدارس النظرية للعلاقات الدولية، بواقعيتها وليبراليتها وما يقع بينهما وعلى أطرافهما من مقاربات؛" فالليبراليون الجدد، والماركسيون، والما بعد حداثيين، كلهم يعتقدون أن القوة مسألة أساسية.[1]

01.التحول في مركزية القوة من المستوى الكلاسيكي إلى المستوى المتعدد المستويات

تعد القوة كمفهوم مركزي في بُنية العلاقات الدولية وفي نظرياتها المتعددة برغم الجدل المستمر حول تعريفها حتى قبل أن تصبح العلاقات الدولية حقلًا من حقول الأكاديميا الحديثة له نظرياته ومناهجه وروّاده، مثَّلت القوة، على مدى التاريخ، محورًا أساسيًّا في العلاقات بين الكيانات السياسية مُن ودولًا وإمبراطوريات .في تفسيره لأسباب الحرب البيلوبونيزية، يعتبر ثوسيديدس أن توزيع القوة بين معسكري المدن-الدول الإغريقية (حلف ديلوس بقيادة أثينا من جهة، وحلف البيلوبونيز بقيادة إسبرطة من جهة أخرى)كان السبب الرئيس . فهو يرى أن" صعود القوة الأثينية هو الذي دفع سكان إسبرطة للخشية على أمنهم، فكان اندلاع الحرب أمرًا

[1] *Wendt, A., Social Theory of International Politics, (Cambridge University Press, 1999), p. 97*

محتومًا[1] أما التحول في بنية القوة حديثا، فقد ارتبط مفهوم القوة بالمدرسة الواقعية أكثر من غيرها، ولكن النظريات الأخرى، بدورها، لا تفتأ تدور حوله وتنطلق منه وتعود إليه وإن بتنويعات لا تنقص من مركزيته في أي تحليل" .هانز مورغنثاو"، من مؤسسي المدرسة الواقعية في نسختها الكلاسيكية، يؤكد أن" السياسة الدولية، مثلها مثل السياسة في أي مستوى آخر، تقوم على الصراع من أجل امتلاك القوة، وأنه أيًّا كانت الأهداف القصوى للسياسة الدولية، فإن القوة تظل هدفها المباشر وبما أن القوة محور الصراعات في مختلف مستويات النظم الاجتماعية، فإن" الصراع على القوة يجعل من السياسة الدولية بالضرورة ساحة لسياسة القوة"من جهته، يركز" كينث والتز" على الطابع" غير التراتبي "للمنظومة الدولية التي تغيب فيها كل سلطة عليا يمكنها فرض النظام وحفظ الأمن وتنظيم العلاقات بين مكوناتها من الدول.[2]

ولا يختلف الواقعيون الجدد(الواقعيون البنيويون)عن أسلافهم الكلاسيكيين في اعتبار مراكمة القوة غاية الدولة القصوى. فحسابات القوة لدى "جون ميرشايمر" هي التي تقود سلوك الدول وتكفي رؤيتها لذاتها و"هي التي تشكل الطريقة التي تنظر بها كل دولة إلى العالم من حولها"إن الحفاظ على البقاء في بيئة عالمية تتسم، بنيويًّا، بالخطورة وعدم اليقين، حيث التهديدات بالاعتداء والغزو الخارجي قائمة باستمرار، يحتم على الدولة باعتبارها فاعلًا عقلانيًّا، تأمين قدر كاف من القوة للدفاع عن وجودها .ولكن، نظرًا لأن كل دولة تجهل حجم القوة التي تملكها الدول المجاورة، وتجهل كذلك نية الماسكين بالحكم فيها، فإن مراكمة المزيد من القوة، خاصة القوة العسكرية، يصبح شغلها الشاغل .وبما أن القدرة على اكتساب القوة ومراكمتها ليست متساوية، لأسباب موضوعية، فإن الدول الكبرى هي التي تفرض هيمنتها على النظام الدولي وعلى القانون الدولي وعلى المؤسسات الدولية.[3]

تلتقي المقاربة المؤسسية للعلاقات الدولية مع الواقعيين في بعض العناصر التحليلية للنظام الدولي، ولكنها تميل إلى المكاسب المطلقة دور التعاون والمؤسسات في التخفيف من المخاطر التي تتهدد المنظومة الدولية فالعمل بشكل تعاوني ضمن مؤسسات مشتركة يساعد على معرفة نية الدول الشريكة، وبالتالي يخفف من احتمالية استخدام القوة بصورة مفاجئة ويضيق بالتالي من دائرة" عدم اليقين "إزاء سلوك الدول الأخرى . يتفق" روبرت كيوهان"، أحد أبرز مُنظّري الليبرالية الجديدة مع هذا الطرح ويعترض على توصيف الواقعيين للسياسة الدولية بكونها" بيئة حرب ."صحيح أن القوى الكبرى فرضت هيمنتها على السياسة الدولية ولكن تلك الهيمنة لم تكن دائمًا عن طريق الحرب واستخدام القوة الصلبة" السياسة الدولية ليست ساحة

(1 Thucydides, History of the Peloponnesian War. Translated by Richard Crawley, Project Gutenberg (E-book) released 2009. Book 1, Chapter 1).

(2) Waltz, K. N. Theory of International Politics, (McGraw-Hill, Inc., 1979), p. 102 .

(3) Mearsheimer, J. The Tragedy of Great Power Politics, (Norton, New York: W.W. 2001), p. 12

حرب"، يقول كيوهان، فرغم النزاعات المستمرة، هناك مصالح مشتركة تربط بين الدول وتجعل من بعض أشكال التعاون، خاصة على الصعيد الاقتصادي، مفيدًا للجميع .كما أن" إدراك الدول لمصالحها ولكيفية تحقيق أهدافها لا يقومان على مفهوم المصلحة الوطنية وعلى توزيع القوة العالمية وحسب، بل أيضًا عن طريق كمية المعلومات ونوعيتها وتوزيعها عبر العالم.[1]

02.القوة الحادة الأرضية الوسطية بين القوة الناعمة والذكية.

في العام(1990) أدخل" جوزيف ناي" إلى مجال التداول مفهوم" القوة الناعمة "باعتباره الوجه الآخر للقوة الصلبة .فالدولة يمكنها أن تحقق أهدافها بوسائل أخرى دون الاضطرار إلى استخدام القوة التقليدية أو التهديد بها .فالقوة الناعمة في تعريف ناي هي" قوة الجاذبية التي تجعل الناس يريدون ما تريد بدلًا من إرغامهم على تغيير سلوكهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية"إنها باختصار القدرة على إقناع الآخرين بتنفيذ أجندتك دون تهديد صريح أو مبادلة، فجاذبية القيم وخصائص النموذج هي التي تجعل الآخرين يتعاونون طوعيًّا، فينتهجون سلوكًا معينًا أو يمتنعون عنه .ويحدد ناي موارد القوة الناعمة للدول في ثلاثة مستويات :الثقافة(بما هي آداب وفنون ونظم تعليمية إضافة إلى الثقافة الشعبية)، والقيم السياسية (نمط الحكم وقيم العدالة والمواطنة وحرية الاختيار)، والسياسة الخارجية(ترويج سياسات خارجية تقوم على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير وتسوية النزاعات سلميًّا) ورغم الارتباط الوثيق بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من حيث تكاملهما في ممارسة التأثير على سلوك الآخرين، إلا أن امتلاك موارد القوة الناعمة لا يقتضي بالضرورة امتلاك موارد القوة الصلبة بنفس المقدار .كما أن أثر القوة الناعمة غالبًا ما يكون أوسع وأدوم من أثر القوة الصلبة الذي عادة ما يكون محدودًا في الزمان والمكان.[2]

لاحقًا، أطلقت "سوزان نوسل" مصطلح" القوة الذكية "ليعكس تطورات جديدة في فهم مسألة القوة في السياسة الدولية .القوة الذكية ليست بالقوة الصلبة ولا هي بالقوة الناعمة، يقول" ريتشارد أرميتاج وجوزيف ناي"، اللذان مَنَحَا هذا المفهوم رواجًا أوسع في التقرير الذي أشرفا على إعداده لفائدة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" وإنما هي المزاوجة الماهرة بين الاثنتين ."فالوصول إلى معادلة دقيقة بين القوتين، الصلبة والناعمة، وضبط الإيقاع بينهما لتحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف يتطلب قدرة معايرة عالية .تلك القدرة هي القوة الذكية" التي تزاوج استراتيجيًّا بين استخدام القوة العسكرية وتستثمر في الوقت ذاته في التحالفات والشراكات والمؤسسات بمختلف مستوياتها.[3]

---

[1] *Keoghan, R. O. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, (Princeton University Press, 1984), p. 245*

[2] *Nye, J. Soft Power: The Means to Success in World Politics, (Public Affairs, 2004), p05.*

[3] *Nossel, S, "Smart Power", Foreign Affairs, (March/April, 2004).*

في عام (2017)، نشرت" الفورن أفيرز "مقالة لكريستوفر وولكر وجيسيكا لودفي"غ ورد فيه مفهوم جديد للقوة هو" القوة الحادة"ثم أُعيد نشر المقالة في تقرير أوسع صدر في ديسمبر من العام نفسه عن الوقف الوطني من أجل الديمقراطية بعنوان" القوة الحادة :صعود التأثير السلطوي ."يعتبر مؤلفو التقرير أن مفردات القوة الصلبة والقوة الناعمة متقادمة وتنتمي إلى الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة .وبالتالي، فهي لم تعد قادرة على تفسير الديناميات الجديدة في مجال السياسة الدولية واستيعاب التعقيدات التي رافقتها .فبعض مظاهر القوة التي طرأت في السنوات الأخيرة على صعيد العلاقات الدولية لا يمكن إدراجها ضمن القوة الصلبة أو القوة الناعمة ولا حتى القوة الذكية .فالصين وروسيا مثلًا تستخدمان تقنيات جديدة بغرض التأثير ليست من قبيل القوة الصلبة بما هي إرغام على تغيير السلوك عبر استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية .وليست كذلك من قبيل القوة الناعمة بما تعنيه من جاذبية ناشئة عن قبول طوعي لنموذج ثقافي أو قيم سياسية أو سياسة خارجية لدولة من الدول .وخلافًا للقوة الصلبة والقوة الناعمة اللتين تحملان معاني موضوعية أو إيجابية في حالة القوة الناعمة، يحمل مفهوم القوة الحادة حمولة سلبية لأنه مرتبط بالأساس بالدول السلطوية التي تريد أن تمارس التأثير العالمي بنفس الأساليب التي تستخدمها في الداخل .فالصين وروسيا، حسب "وولكر ولودفيغ،" تستخدمان تقنيات للتأثير في مجالات الإعلام والثقافة ومراكز الفكر ولأكاديميا، ليس بغرض الجذب أو الإقناع وإنما للتلاعب وبث البلبلة "في هذا السياق، يمكن فهم التدخل الروسي المزعوم في التأثير على قطاعات من الرأي العام الغربي أثناء الانتخابات في أميركا وبريطانيا على سبيل المثال، عبر استخدام تكنولوجيات التواصل الحديثة وشبكات الميديا الاجتماعية والتحكم في نوعية المعلومات التي تصل إلى الجمهور المعني .محاولات التأثير عبر تقنيات القوة الحادة يمكن أيضًا ملاحظتها في ثنايا الأزمة الخليجية التي انطلقت في أساسها من قرصنة حساب وكالة الأنباء القطرية والتحكم في محتواها من قبل دول الحصار تمهيدًا لاندلاع الأزمة.[1]

03.انعطاف الإطار التحليلي :من معادلة الموارد إلى قوة التأثير

رغم اختلاف المقاربات النظرية، ظل مفهوم القوة بمعناه التقليدي منحصرًا في اعتبارات" صلبة "تؤكد على حجم" الموارد القومية "التي تملكها الدولة ودورها في حفظ الأمن القومي .يدخل في تلك الموارد، التي ينبغي أن تكون عينية وقابلة للقياس: القوة العسكرية، والمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات التصنيعية .ساد هذا المنحى" المواردي" أدبيات العلاقات الدولية لعقود، ولكن مع منتصف خمسينات القرن العشرين برز اتجاه جديد يؤكد على البعد" العلائقي "للقوة ويركز على جدواها في التأثير

[1] *Walker, C. and Ludwig, J, "The Meaning of Sharp Power: How Authoritarian States Project Influence", Foreign Affairs, (November 16, 2017).*

الخارجي، فيما اعتُبر انعطافة مهمة في تاريخ هذا المفهوم .فالقوة الكامنة باعتبارها جملة من الموارد "لا قيمة لها إذا لم تتحول إلى قوة فعلية من خلال القدرة على التأثير في الآخرين بغرض تغيير سلوكهم، سيما أن القوة في أحد تعريفاتها البسيطة تعني قدرة(أ)على إحداث تأثير في(ب)يدفعه لتغيير سلوكه فعلًا أو امتناعًا.

هذه الانعطافة، أو" الثورة "كما يسميها دافيد بالدوين في النظر إلى دور القوة في السياسة الدولية، تضافرت لبلورتها جهود عدد من المنظرين من حقول معرفية مختلفة مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والفلسفة إلى جانب العلوم السياسية ويُعد" هارولد لاسويل" و"أبراهام كابلان"، مؤلفا كتاب" القوة والمجتمع"، رواد هذه الانعطافة التي خرجت بمفهوم القوة من الحدود" الوطنية "الضيقة إلى المجال العلائقي بين الدول، وحوَّلت التركيز من ملكية" الموارد "إلى القدرة على توظيف تلك الموارد في التأثير وتغيير سلوك الآخرين .لم يُغفل لاسويل وكابلان أهمية القوة الصلبة ولكنهما أضافا إليها عوامل أخرى مثل" الاحترام والاستقامة والعاطفة والاستنارة كقيم أساسية للقوة والتأثير.[1]

من هذا المنظور" العلائقي"، لم يعد الأهم في موضوع القوة امتلاك الدولة للموارد وإنما طريقة استخدامها وتوظيفها توظيفًا سليمًا لتحقيق الأهداف المرجوة؛ إذ يمكن أن يكون لديك من موارد القوة الصلبة ما يفوق عدوك بأضعاف مضاعفة ولكنك إذا استخدمتها بطريقة خاطئة أو لم تدرك قيمة تلك الموارد فإنك تخطئ أهدافك أو تعجز عن تحقيقها. من وجوه القصور الأخرى في المقاربة" الموارديةِ "للقوة، اكتفاؤها بالعناصر الصلبة العينية القابلة للقياس، والتغاضي عن عناصر أخرى غير مرئية وغير قابلة للقياس قد تلعب أدوارًا حاسمة في الصراعات وفي استراتيجيات التأثير الخارجي.

صحيح أن السياسيين والقادة العسكريين عمومًا يميلون في تقديرهم لقوة الدول إلى التعيين والقياس عند اتخاذ قرارات الحرب والسلم، ولكن ذلك كثيرًا ما يوقعهم في حسابات خاطئة .فالقيادة والإرادة والاستراتيجية والسياق وصناعة الصورة والفاعلون من غير الدول، كلها عناصر ينبغي أخذها بعين الاعتبار في حسابات القوة .والتاريخ يقدم لنا نماذج كثيرة من الحروب التي كانت مساراتها أو نهاياتها مخالفة لحسابات القوة الصلبة .من أمثلة ذلك حربا فيتنام وأفغانستان حيث انهزمت القوتان العظميان أمام دولتين صغيرتين ومجموعات من المقاتلين لا يملكون من موارد القوة الصلبة ما يُعتد به .يمكن أن نضيف إليهما حرب اليمن الجارية واختلاف مسارها عما كان قد رُسم لها عند انطلاقها في أواخر مارس2015 الحسابات الخاطئة التي لا ترى في القوة إلا عناصرها الصلبة ولا تنظر عند تقدير الموقف إلا إلى الفوارق على صعيد العتاد العسكري والمساحة الجغرافية وعدد القوات المسلحة وحجم الاقتصاد دون سواها، غالبًا ما تفوّت على الدول تحقيق

[1] عز الدين عبد المولى، الأزمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قسم التقارير، 2018، ص ص 04-03.

أهدافها .يعرض" ريتشارد باركر" في كتابه" سياسة الحسابات الخاطئة في الشرق الأوسط عددًا من الحالات التي أخطأ فيها الأمريكان والسوفييت حساباتهما في عقدي الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي في كل من فلسطين ومصر ولبنان.[1]

أهمية هذه الانعطافة لا تكمن فقط فيما فتحته من آفاق فكرية على مستوى النقاش الدائر حول القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية، وإنما أيضًا، وبالأساس، فيما أحدثته من تعديل في فهمنا لموضوع توازن القوة .فمحددات توازن القوة في العلاقات الدولية لم تعد محصورة كما في السابق في أحجام الدول وما تملكه من عناصر القوة الصلبة، وإنما أصبح بإمكان الدول الصغيرة، على سبيل المثال، أن تحقق توازن قوة مع دول كبيرة من خلال توظيف عناصر أخرى من القوة غير التقليدية. على هذا الصعيد، يقدم لنا صمود دولة قطر أثناء أزمة الخليج التي اندلعت في الخامس من يونيو /(2017)، مثالًا حيًّا وحالة تطبيقية لتجاوز النموذج التقليدي لتوازن القوة.

04.صمود قطر تحد للنموذج التقليدي في توازن القوة

يساعدنا الإطار النظري أعلاه، والتغيرات التي طرأت على مفهوم القوة واستخداماتها المختلفة على فهم الأزمة الخليجية بطريقة مختلفة .فقطر دولة" صغيرة جدًّا "بمقياس موارد القوة التقليدية وموقعها الجيوسياسي في قلب الخليج بين دولتين كبيرتين غير صديقتين، السعودية وإيران، يزيد من هشاشة وضعها ويجعل أمنها مهدَّدًا باستمرار .وترتفع درجة التهديدات الأمنية كلما زادت حدة التوتر بين الجارتين الكبيرتين .فاستقلال السياسة الخارجية والحفاظ على السيادة الوطنية ومقاومة التبعية لإحدى القوتين من أكبر التحديات التي تواجهها قطر بحكم حجمها الصغير ومحدودية مواردها من القوة الصلبة.

فالمقارنة السريعة بينها وبين الدول التي تحاصرها منذ عام، تشير إلى اختلال نوعي في كل مستويات القوة التقليدية، حيث يفوقها حلف الحصار الرباعي(السعودية والإمارات والبحرين ومصر)على هذا الصعيد بأضعاف مضاعفة .فإنفاق الرباعي على التسلح يتجاوز بأكثر من 15 ضعفًا ما تنفقه قطر، ويتجاوز عدد سكانه بأكثر من 55 ضعفًا عدد سكان قطر، أما المساحة الجغرافية لدول الحصار فتفوق مساحة قطر بنحو 280 ضعفًا، بينما على الصعيد الاقتصادي يصل الفارق في حجم الناتج القومي إلى أكثر من 10 أضعاف. نظريًّا، هذا الاختلال الهائل لصالح الرباعي يجعل من إمكانية صمود قطر في وجه حصار بري وبحري وجوي، مع تصميم معلن لتغيير النظام، من قبيل المعجزة .وكان يمكن لقطر أن تنهار في الأيام الأولى للحصار أو تخضع لمطالب المحاصِرين لو اقتصرت حساباتها في المواجهة على موارد القوة الصلبة، ولكنها تمكنت على مدى اثني عشر شهرًا، حتى الآن، من الصمود وإفشال تلك الخطة في كل مستوياتها.

---

[1] المرجع السابق الذكر، ص 04.

تدرك القيادة القطرية، التي تولت الحكم في منتصف تسعينات القرن الماضي، هذا الخلل في موازين القوة التقليدية، وتدرك أكثر خطر التهديدات الأمنية التي تتعرض لها هذه الدولة الصغيرة في بيئة غير مستقرة . فقد تعرضت في السنة الأولى لحكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في العام 1995 إلى محاولة انقلاب خطط له نفس الرباعي الذي حاصرها في العام . 2017 وقد تخللت هاتين العشريتين محاولات متعددة لإخضاعها سياسيًّا تراوحت بين ضغوط خفية وأخرى معلنة كان أبرزها الحصار الدبلوماسي أو ما يُعرف بأزمة سحب السفراء؛ حيث أقدمت كل من الرياض وأبوظبي والمنامة على سحب سفرائها من الدوحة في مارس/آذار 2014 .دفع إدراك قطر لهذه التهديدات المستمرة وهذه العلاقات المضطربة مع جيران أقوياء إلى التفكير بطريقة غير تقليدية لتعديل موازين القوة، ومواجهة التحديات التي تفرضها حقائق الجغرافيا السياسية فسعت إلى المزاوجة بين نمطي القوة الصلبة والناعمة، بتعزيز مواردها من القوة الصلبة، ومراكمة موارد مستحدثة من القوة الناعمة.[1]، على صعيد القوة الصلبة، استخدمت قطر موقعها الاستراتيجي في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط عمومًا باستضافة قيادة القوات المركزية الأميركية وقيادة القوات الجوية المشتركة في قاعدة العديد منذ العام 2003 على إثر انتقالهما من قاعدة الأمير سلطان الجوية في المملكة العربية السعودية . وطوَّرت تعاونها العسكري والأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة، وكان الحوار الاستراتيجي الذي عُقدت دورته الأولى في واشنطن، في يناير/كانون الثاني(2018) تتويجًا لذلك التعاون .فقد أعلنت الدولتان في أعقاب ذلك الحوار عن عدد من الاتفاقيات كان من بينها برنامج مبيعات أسلحة أميركية لقطر تصل قيمته إلى 24.7 مليار دولار .من جهة أخرى، بدأت قطر في تطوير تعاونها الثنائي مع تركيا خاصة في المجال العسكري منذ (2014) حيث وقَّع البلدان اتفاقية دفاعية أقيمت بموجبها قاعدة عسكرية تركية في قطر تلتها عدة مناورات مشتركة ومشاريع تصنيع عسكري من بينها مشروع أنظمة محاكاة الطائرة المروحية" AW139 " ، وهو أكبر مركز تركي للصناعات الدفاعية في قطر .وفي العام 2017 ، وبعد اندلاع الأزمة الخليجية، عززت قطر علاقاتها مع شركاء آخرين في أوروبا على رأسهم المملكة المتحدة وفرنسا اللتين عقدت معهما اتفاقيتين لاقتناء طائرات مقاتلة ومدرعات وأنظمة تسلح متطورة بقيمة تصل إلى17 مليار دولار. قد تكون هذه الشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية أسهمت، بأقدار متفاوتة، في تغيير مسار الأزمة الخليجية وزودت قطر بعوامل إضافية للصمود في وجه الحصار، ولكن إدارة الدوحة" الذكية "لموارد قوتها الناعمة كان لها بالتأكيد الدور الأكبر في إفشال خطة الرباعي المحاصِر.

في الحقيقة، لم تكن زيادة موارد قطر من القوة الصلبة هي التي أثارت مخاوف أبوظبي والرياض والمنامة، كما كان شأن إسبرطة وحلف البيلوبونيز مع تزايد قوة أثينا، 431 عامًا قبل الميلاد، وإنما زيادة التأثير الذي باتت

[1] عز الدين عبد المولى، الأزمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قسم التقارير، 2018، ص ص 06-07.

تمارسه بفعل قوتها الناعمة .لقد استثمرت قطر في الإعلام منذ أكثر من عشرين عامًا فأطلقت قناة" الجزيرة " في العام 1995 ، التي سرعان ما تحولت إلى لاعب دولي كبير ينافس كبرى شبكات الإعلام العالمية، خاصة بعد تحولها إلى شبكة تضم عدة قنوات ومنصات رقمية ناطقة بلغات متعددة .على المستوى العربي، سلطت الجزيرة الأضواء على مكامن الفساد والتسلط والتبعية لأغلب الأنظمة فشكلت رأيًا عامًّا مناهضًا للاستبداد مدافعًا عن الحرية مطالبًا بالتغيير، فتصدت لها أغلب حكومات المنطقة بما في ذلك حكومات خليجية[1]

على مستوى السياسة الخارجية، انتهجت قطر، منذ مجيء الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم، خطًّا استقلاليًّا جعلها تختلف، وأحيانًا تصطدم، مع بعض سياسات جيرانها" الأقوياء ."كما تبنت سياسة نشطة بادرت خلالها بالتوسط في عدد من الأزمات الإقليمية، فلعبت دورًا مؤثرًا في كل من لبنان وفلسطين والسودان وأفغانستان .ولا يخفى أن هذه الساحات تُعتبر ساحات تقليدية للتأثير السعودي والمصري .من جهة أخرى، ساندت قطر ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس، في ديسمبر/كانون الأول(2010) ، وامتدت إلى مصر وليبيا واليمن ثم سوريا، فوجدت نفسها مصطفة مع حركة تغييرية واسعة تقودها قوى سياسية واجتماعية جديدة أبرزها قوى الإسلام السياسي .هذا الاصطفاف جعلها في مواجهة مباشرة مع أنظمة الحكم المحافظة في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات.[2]

اقتصاديًّا، شهدت قطر في العشريتين الأخيرتين نهضة تنموية متسارعة نقلتها في ظرف سنوات معدودة إلى المركز الأول عالميًّا حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل إلى 129 ألف دولار سنويًّا .كما تمتلك قطر صندوقًا سياديًّا يحتل المرتبة التاسعة عالميًّا، يديره" جهاز قطر للاستثمار "بأصول مالية تصل قيمتها إلى أكثر من335 مليار دولار، وتتوزع على استثمارات واحتياطات مالية في عدد كبير من بلدان العالم .ويستثمر الصندوق مليارات الدولارات في بنوك عالمية كبيرة، مثل" :باركليز "و"كريدي سويس"، ويُعدُّ أكبر مساهم في شركة" فولكسفاغن "الألمانية العملاقة لصناعة السيارات، كما يدعم الناقلة الجوية "الخطوط القطرية "التي تدير مطار حمد الدولي وتملك أسطولًا كبيرًا من الطائرات وتصل إلى أكثر من 150 وجهة حول العالم .ولا شك في أن موقع قطر في سوق الطاقة العالمية باعتبارها صاحبة ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم وأكبر مصدِّ ر للغاز الطبيعي المسال، يجعلها أحد أهم اللاعبين على هذا الصعيد .فهي تصدِّ ر الطاقة للعديد من الاقتصادات الكبرى، وتقع في قلب شبكة خدمات لوجستية للهيدروكربونات تمتد على آلاف الكيلومترات من اليابان شرقًا إلى بريطانيا شمال غربي أوروبا؛ ما يجعلها في قلب دائرة الاهتمام العالمي. على صعيد القوة الناعمة أيضًا، تمكنت قطر من تحقيق طموحها في استضافة كأس العالم لكرة

(1) المرجع السابق الذكر، ص 08

(2) المرجع نفسه، ص 09.

القدم للعام . 2022 وهي الدولة الأولى في العالم العربي وعلى مستوى الشرق الأوسط التي تنال شرف تنظيم هذه التظاهرة العالمية .كما تملك قطر، وترعى، نوادي رياضية عالمية مثل نادي العاصمة الفرنسية، باريس سان جيرمان، وقبله نادي برشلونة الإسباني .كما فازت الخطوط القطرية في العام(2018) بعقد رعاية للنادي الألماني، بايرن ميونخ، بعد منافسة مع الناقلة الوطنية" لوفتهانزا ."وبموجب هذا العقد سيحصل النادي البافاري على أكثر من عشرة ملايين يورو كل موسم، مقابل دعاية لاعبيه للشركة القطرية بوضع شعارها على قمصان اللاعبين.[1]

أعادت الأزمة الخليجية للنقاش موقع الدول الصغيرة في النظام الدولي وفي النظم الإقليمية، كما طرحت على المحك مفهوم القوة وأصنافها واستخداماتها المتعددة .وتُعتبر إدارة قطر للأزمة الخليجية وصمودها في وجه الحصار الرباعي نموذجًا تطبيقيًّا في كيفية مواجهة الدول الصغيرة للأخطار الأمنية التي تهدد وجودها وسيادتها واستقلال قرارها .هذا النموذج يمكن أن تستفيد منه بقية الدول الصغيرة التي تقع في محيط إقليمي مُعادٍ أو مضطرب، سواء في منطقة الخليج مثل الكويت وعُمان، أو في أنحاء أخرى من العالم .وأبلغ درس يقدمه لنا صمود قطر في هذه الأزمة هو قدرة الدول الصغيرة على التعامل الإيجابي مع حقائق الجغرافيا السياسية من خلال مراكمة موارد القوة الناعمة وتوظيفها توظيفًا ذكيًّا مع ما يتيسر لها من موارد القوة الصلبة ولو كان ميزان القوة على هذا المستوى يميل لغير صالحها .في النهاية، ليست كل دولة صغيرة ضعيفة، فقد بيَّنت تجربة صمود قطر أنها صغيرة ولكنها قوية.

[1] المرجع السابق الذكر، ص 08.

المحاضرة رقم 07: تبولوجيا التحول في بنة الوكلاء في العلاقات الدولية من التقلديين إلى الهلاميين

01.الوكلاء في العلاقات الدولية اتمولوجية المفهوم

تعنى فكرة الوكالة أن طرفا خارجيا يفوض وكيلا للقيام بمهام ما لتحقيق مصالحة دون حضوره مباشرة وهي علاقة تنبني على توافق أهداف الطرفين، لكنها تكفل للطرف الأول القدرة على التأثير في سلوكيات الآخر وتوجيهها لمصلحته دون تحمل المسؤولية مباشرة وانبثق عن تلك الفكرة التي انتقلت من علوم الاقتصاد إلى حقل العلاقات الدولية مفهوم الحرب بالوكالة كاستراتيجية بديلة أقل تكلفة للحروب المباشرة بين الدول، لكن التغيرات على مستوى البيئة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة ألقت بضلالها على ممارسات الوكالة في مناطق النزاعات من حي طبيعة الفواعل والمجالات ديناميات العلاقة بين الرعاة والوكلاء فلم يعد الرعاة يقتصرون فقط على الدول، وانما قد يكونون فواعل دون الدول، [1]أما الوكلاء فصاروا أكثر تنوعا فقد يكونون بدورهم دولا أو فواعل دون الدول مثل الشركات الأمنية الخاصة بلاك ووتر الامريكية، والمليشيات المرتزقة والجماعات المسلحة في ظل تصاعد الاتجاه العالمي لخصخصة الأمن وتراجع قدرة بعض الدول على السيطرة علة وظيفتها الأمنية بالمثل امتدت مجالات الوكالة في مناطق الصراع إلى مراحل حفظ وبناء السلام حيث برز نمط اسناد المهام أو التعهد في عمليات حفظ وبناء السلام إذ قد تلجأ الدول و المنظمات الاقليمية والأممية لإسناد مهام فنية وأمنية إلى شركات الأمنية والعسكرية الخاصة في مناطق الصراع لتنفيذ مهام كالتدريب، والدعم اللوجستي، ونقل قوات حفظ السلام وغيرها، كما أدى صعود قوة المجتمع المدني في دبلوماسية الوساطة الخاصة بل وأيضا التغيير القيمي داخل المجتمعات والدول التي يسعى الرعاة لتعزيز مصالحهم فيها في اطار الحروب السيبرينية .[2]

وعلى جانب ذلك لم تعد العلاقات بين الرعاة والوكلاء في مناطق النزاع غير مباشرة أو حتى سرية في بعض الأحيان فالطرفان يوجدان معا وبشكل صريح وعلني كالتدخل الروسي المباشر في سوريا لدعم نظام الأسد، بل الوكالة باتت تتجه في بعض الأحيان إلى النمط الجيوسياسي لتأسيس علاقات وأدوار اقليمية ممتدة للرعاة فايران تسعى مثلا للربط بين العراق وسوريا ولبنان و العراق، واليمن كمنطقة نفوذ استراتيجي لها في منطقة الشرق الأوسط عبر اجتذات وكلاء هوياتيين يدعمون نفوذها المذهبي، وأصبحت

---

[1] خالد حنفي على، نظرية الوكالة في العلاقات الدولية:ا لتغيرات، انماط الفواعل، الاشكاليات، في خالد حنفى علي، تغيرات ومخاطر الوكالة في مناطق الصراعات، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر، 2019، ص 03.

[2] رغدة البهى، الوكالة السيبرانية: عوامل النشأة وأنماط التفاعل، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر2019، ص 15.

علاقات الوكالة في مناطق الصراع تؤسس لمحاور اقليمية ودولية متضادة وهو أمر برز جليا في صراعات الشرق الأوسط تعاون امريكي مع قوى دولية واقليمية لدعم المعارضة المسلحة في سوريا ، واللافت للأمر أن الوكلاء أنفسهم قد يلعبون دور الرعاة في بعض الأحيان مثل لجوء نيجيريا إلى دعم "قوة المهام المدنية لمكافحة بوكو حرام في شمال شرق البلاد" بل إن الوكالة تمددت أحيانا لتأخذ سمتا أيديولوجيا في العلاقات بين تنظيمات معينة، وبذلك يكمن أن نستعرض مخاطر الوكالة في علاقتها مع الراعي فيما يلي:

- ليس شرطا أن تحول الوكالة في مناطق الصراع دون التصعيد وتورط الرعاة في حروب مباشرة مكلة فالحروب الاقليمية الدولية بالوكالة في سوريا كادت تؤدي في لحظة إلى مواجهة أمريكية-روسية مباشرة؛
- إن الفرضية التي ترى أن الراعي يسيطر على الوكيل لتحقيق أهدافه في منطقة النزاع بحكم العلاقة التي تربط بينهما خاصة في ما يتعلق الأمر بالتمويل والتدريب والتفاوت في ميزات القوة قد يحتاج إلى مراجعة نسبية مع تعاظم قدرة الوكلاء على الاستقلالية و الدليل على ذلك النزاعات المسلحة فب الصومال التي شهدت حروبا بالوكالة ابان الحرب الباردة استمرت حتى بعد أن انصرفت عنها الأطراف الخارجية الراعية؛
- إن بعض الوكلاء قد يؤخذون الدعم السياسي والمالي من الرعاة ولا ينفذون سياساتهم بالكامل من مناطق النزاع لاسيما إذا كان الراع يعرف تعدد للرعاة مما يزيد هامش المناورة للوكيل؛
- إن تقلص سيطرة الراعي على سلوكيات الوكيل يضعف قدرته على وقف الحرب بالوكالة اذا ماتقرر تغيير استراتجيته اتجاه منطقة النزاع؛
- ثمة نقطة مهمة وهو أن الحروب بالوكالة لا تبدو في جوهرها منحفضة التكلفة يمكن لتلك الأموال أن تقع في أيد جماعات مسلحة وبالتالي تخرج عل ى النهج المتفق عليه.[1]

02.كرونولوجيا تطور نظرية الوكالة

ظهرت نظرية الوكالة في علم الاقتصاد في سبعينات القرن العشرين لتعكس مسألة الفصل بين ملكية الشركات في يد أصحابها أي الرعاة والادارة الفعلية لها على يد المدريين و الرؤساء التنفيذيين الوكلاء، برزت نظرية الراعي- الوكيل لتقييم الصعوبات المترتبة على قيام الراعي بتفويض وكيل لينوب عنه في القيام بمهمة أو مهام معينة ، ويعد ميللر من أبرز المنظرين الذين نقلوا نظرية الوكالة إلى حقل العلوم السياسية في محاولة لتطبيق النظرية ومعرفة اشكالياتها وما يمكن تطويره لتصبح النظرية أكثر ملائمة

[1] خالد حنفي على، نظرية الوكالة في العلاقات الدولية: التغيرات، أنماط الفواعل، الاشكاليات، مرجع سابق الذكر، ص 04.

لتفسير الظواهر الدولية وقد تركزت الدراسات التي استخدمت نظرية الوكالة كاطار تحليلي في حقل الدراسات السياسية الأمريكية حول علاقة الكونغرس بالبيروقراطية ، وفي مجال العلاقات الدولية طبقت نظرية الوكالة لدراسة المنظمات الدولية، والدور الذي تلعبه كوكيل او ممثل للدول الأعضاء فيها كما استخدمت النظرية في دراسة السلم و الأمن لدراسة حروب الوكالة و التدخل الانساني.[1]

والجدول التالي يوضح نظرية الوكالة وتطبيقاتها السياسية:

الجدول رقم :03يوضح اشكاليا نموذج الراعي- الوكيل الأسباب ومقاربات الحل

إشكاليات نموذج الراعي – الوكيل .. الأسباب ومقاربات الحل

إشكاليات علاقة الراعي – الوكيل	الأسباب الأساسية	أساليب الحل
المخاطرة الاخلاقية Moral Hazard	– عدم التماثل في المعلومات بين طرفي علاقة الوكالة خلال فترة العقد. – حالة عدم اليقين بسبب عدم القدرة على مراقبة سلوك الوكيل.	– تصميم عقد الوكالة بصورة افضل، بحيث تتضمن مكافآت، مستقطعات ... إلخ. – تحسين قدرة الراعي على رقابة سلوك الوكيل. – معاقبة الوكيل عند ظهور مخرجات غير مرغوبة. – مكافأة الوكيل عند تحقق المخرجات المرغوبة.
مشكلة الاختيار الخاطئ Adverse Selection	– عدم التماثل في المعلومات بين طرفي علاقة الوكالة في الفترة السابقة على إبرام العقد. – عدم اليقين النابع من عدم وجود معلومات حول نيات الوكيل بشأن مخرجات علاقة الوكالة.	– تصميم عقد الوكالة بصورة افضل بحيث تتضمن مكافآت، مستقطعات ... إلخ. – بنود احترازية، تلغي التزامات الراعي، حال ثبوت احتيال الوكيل. – القيام بتحريات كافية عن الوكيل قبل إبرام العقد. – معاقبة الوكيل عند ظهور مخرجات غير مرغوبة. – مكافأة الوكيل عند تحقق المخرجات المرغوبة.

Source: Robert W. Ruachhaus, "Principal- Agent Problems in Humanitarian Intervention: Moral Hazards, Adverse Selection, and the Commitment Dilemma" In International Studies Quarterly, Vol. 53, No. 4, Dec 2009, p.881.

[1] رانيا حسين خفاجة، نظرية الوكالة: المفاهيم والأبعاد والاشكاليات، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر2019، ص 05.

ويمكن تناول محددات العلاقة بين الرعاة والوكلاء من منظور العلاقات الدولية وفق فحص مقارباتي لنظرية العقود الغير تامة ونظرية الرئيس الوكيل.

- نظرية العقود الغير تامة : وتستند في تفسيرها العلاقة بين الوكيل والموكل إلى طرح مفاده أن أطراف العقد عاجزون عن تحرير عقود كاملة تغطي جميع الجوانب العلاقة التعاقدية بسبب وجود تباين في المعلومات بينهم وصعوبة التحكم المطلق في الوضعية الفعلية للعلاقات الكائنة بين المتعاقدين بد ابرام العقد ومن ثم نمط التعاقد بين الراعي والوكيل غير تام لأن الاتفاقيات غير واضحة بشأن جميع الاحتمالات الممكنة في المستقبل وتخضع للمساومات اللانهائية التي تتطور مقوماتها عبر الزمن اذ تعاني الدول الراعية جمع المعلومات الكافية عن وكلائها الذين تتعاقد معهم خاصة أن الجماعات التي تم توكيلها غالبا ما تسكن أراضي دول اخرى فضلا أن الوكلاء قد تتغير مصالهم مع تطور الأحداث، وبذلك يفتقد هذا النمط من العلاقات السمة الاستراتيجية للتحالفات الرسمية ويسهل التنصل منها.
- نظرية الرئيس –الوكيل: يستعين بموجبها الرئيس بالوكيل لينفذ باسمه وظيفة أو عملا ما ويمنح للرئيس للوكيل درجة من الاستقلالية أي يتنازل عن بعض جوانب السيطرة في ادارة العملية الأمر الذي يثير العديد من الاشكالات في العلاقة بين الطرفين.[1]

03.أنماط الوكلاء والعلاقة غير المتكافئة مع الرعاة:

نشير إلى ستة أنماط رئيسية من الوكالة وذلك على النحو التالي:

- **الدول القومية**: التي توافق على القيام بدور الوكيل مادي أو لأغراض سياسية وقد تقوم في هذا الصدد بتوفير قوات ومستودعات وذخيرة للقوات التي تدعم الرعاة فضلا عن التعامل في جمع المعلومات ، وفي الدعاية الاعلامية خاصة في شن العمليات العسكرية ، وغالبا ما يشار إلى الدول التي تسمح بوجود قوات أجنبية على نحو مستدام من خلال قبول انشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها؛
- **شبكات أفراد المسلحين**: عادة ما تحافظ هذه المجموعات على علاقتها بالدول الرعاة من اجل الحفاظ على استمرار وجودها في مسرح الأحداث، وتتعدد أسباب تعامل هذه المجموعات مع

[1] رضوى عمار، علاقات الرعاة والوكلاء من منظور ممارسة القوة، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر2019، ص 11.

الرعاة من ديناميات هوياتية وعرقية ودينية من خلال ما تعانيه من استبعاد من قبل الحكومات التي تسيطر على المنطقة؛

- **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**: وهي ظاهرة حديثة نسبيا بوصفها كيانا قانونيا له وجود معترف به وهي تعمل على شراء السلاح وتدريب الأجهزة الشرطية لوكلاء آخرين، وجمع البيانات والمعلومات الاستخباراتية، مقابل حصولها على منفعة مادية من الرعاة ويتملصون المستفيدين من العملية من المساءلة القانونية؛[1]
- **المجتمع المدني**: وهو ما يندرج تحت مظلة أعمال القوة الذكية، ولعل أبرز ما ورد من هذا النمط ما طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مقال منشور في مجلة foreign affairs يحمل عنوان القيادة المدنية عادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية أشارت فيه إلى دور الجهات الغير حكومية في التأثير على الأحداث خاصة في عصر المعلومات وهنا تتأتى أهمية الدبلوماسية العامة بوصفها وسيلة تؤثر في قطاعات المجتمع المدني.

- **الحروب السيبيرانية**: وهي إحدى أنماط علاقات الوكالة الحديثة ولها صور مختلفة مثل استخدام فيروس كمبيوتر لتقويض الخصوم.

أما فيما يتعلق الأمر بالإشكالات التي تعترض العلاقة بين الرعاة والوكلاء يمكن ضبطها فيما يلي

- السرية
- قصور المعلومات
- تعدد الرعاة
- تحديد اولوية المصالح.[2]

04.تغيرات نظرية الوكالة وأطرافها

أثرت الثورة التكنولوجية في نظرية الوكالة خاصة بعد التحول أن أصبح الفضاء السيبراني وكيلا عن الفضاء المادي لينشئ بذلك حدود جغرافية الكترونية وهي ساحة أصبح من الصعوبة بما كان تحديد هوية الخصوم وتعد الحروب السيبرانية استراتيجية مثالية للوكلاء السبرانيين بفعل صعوبة تتبع مصدر

[1] المرجع نفسه، ص 12.
[2] المرجع السابق الذكر، ص 13.

الهجمات السيبرانية، وفي الفضاء السيبراني ثلاث أطراف رئيسية أولها الرعاة، وثانيها الوكلاء السيبرانيون، وثالثها الفاعل المستهدف وكل من هذه الأطراف قد يكون دولة أو فاعلا من غير الدول.[1]

الجدول رقم: 04 يوضح أطراف الوكالة السيبرانية

		الفاعل (ب) الوكلاء السيبرانيون	
		دولة	فاعل من غير الدول
الفاعل (أ) الرعاة	دولة	الدول العميلة Client States	مثل: شركات الأمن الخاصة، والمرتزقة، والقراصنة السيبرانيين، وغيرهم.
	فاعل من غير الدول	الدول الهشة والضعيفة التي توظفها جماعات الجريمة المنظمة.	قراصنة يوظفون آخرين لاختراق هدف بعينه. شركة توظف قراصنة لاستهداف طرف ثالث.

الفاعل (ج): دولة؛ فاعل من غير الدول

The Source Is Discharged: Tim Maurer, Proxies and Cyberspace, Journal of Conflict & Security Law, Vol. 21 No. 3, 2016, p. 388.

أما عن مفهوم الوكلاء السيبريانيون أشارت اثنان من الوثائق البارزة التي تتصل بقواعد الفضاء السيبراني ففي عام (2012) اتفق فريق الخبراء الحكوميين من ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي والمكون من 15 دولة في تقرير لهم عن عدم استخدام الوكلاء السيبريانيين ارتكاب أعمال غير مشروعة دوليا ، ويمكن تعريفهم على أنهم وسطاء يقومون أو يسهمون بشكل مباشر في الهجمات السيبرانية. أنماط الوكلاء السيبرانيين: صنف كل من أيريكا بورجارد، وشون لونرجران الوكلاء السيبرانيين تبعا لمعيارين وهما طبيعة الوكلاء سواء أكانوا أفراد أو جماعات، ونوعية الأهداف التي يسعون لتحقيقها كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

[1] رغدى البهى، مرجع سابق الذكر، ص 15.

[2] المرجع السابق الذكر، ص 17.

الجدول رقم05 يوضح أنماط الوكلاء السيبرانين

الأهداف	أفراد أو جماعات	جماعات منظمة
السياسية	المتسللون الوطنيون القراصنة الإرهابيون السيبرانيون نشطاء الإنترنت جماعة أنومينوس، وغيرها	الميليشيات السيبرانية منظمة ناشي في روسيا الجيش السيبراني السوري الجيش السيبراني الهندي الجيش السيبراني الباكستاني
الاقتصادية	المهوسون المستأجرون Geeks-for-hire مثال: فيروس I Love You	الشبكات الإجرامية مثل: Rbn Asian Triads

Source: Erica D. Borghard & Shawn W. Lonergan, Can States Calculate the Risks of Using Cyber Proxies?,Orbis, Vol. 60, No. 3, 2016, p. 408.

05.الوكلاء الميليشاويون الأنماط والمحفزات

يعد الوكلاء الميلشاويون جزءا من الوكلاء الأمنيين في مناطق الصراعات ويمكن النظر لهم أحد الأنماط للفاعلين المسلحين من غير الدول على غرار المرتزقة، وشركات الأمنية والوكلاء المحليين ذوي الطابع القبلي أو الديني وتعرف دراسة لمعهد الدانماركي للدراسات الدولية الوكلاء الميلشياين بأنهم فواعل غير دولاتية تستخدم القوة او التهديد بالقوة من اجل تحقيق بعض الأهداف وهي ليست تابعة للمؤسسات الأمنية المحلية ويمكن ضبط عدة عوامل التي ساهمت في بروز هذا النمط من الوكلاء فيما يلي

- خصخصة الأمن وتراجع الدولة القومية؛
- التدخل الدولي وعسكرة الصراعات؛
- العولمة وتقييد سيادة الدولة.[1]

أنماط الوكلاء الميلشاويين وعلاقتهم مع الرعاة

- **المرتزقة والعلاقات الزبائنية:**

للمرتزقة سمات مميزة عن الوكلاء الميلشاويين الأخرين ومن أبرز تلك السمات أنه يتم تجنيدهم داخليا او من الخارج كما ان مشاركتهم في الأعمال العدائية تستهدف الرغبة في تحقيق مكاسب مالية فضلا عن أنهم

[1] أحمد عبد العليم، تداعيات الوكلاء الميليشاويين على أمن الدول، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر 2019، ص 21.

لا يكونون اعضاء في الهياكل المسلحة لأحد طرفي النزاع وبالتالي فعلاقتها مه الرعاة هي علاقة غير ايديولوجية بل برغماتية .

- **شركات الأمن الخاصة وعلاقة المقاولات:**

فعلى مدى العقد الماضي ظهرت أنواع جديدة من رواد الأعمال الأمنيين الدوليين وذلك في شكل شركات أمنية لاسيما في ظل وجود فائض من الأفراد العسكريين من الدول الغربية وتعد شركة بلاك ووتر الأمريكية من أشهر الشركات في ظل انخراطها في حرب العراق (2003-2011) ، حيث يتم توظيفهم في الصراعات المسلحة عبر عقود مالية وتتسم بالغطاء القانوني.

- **وكلاء ذات طابع قبلي أو ديني وعلاقة المصلحة والايديولوجية:**

يوجد نوعين من الوكلاء الميلشاويين ذوي الطابع القبلي مع الرعاة النوع الأول هو أن يكون الراعي كيانا خارجيا ، والنوع الثاني هو ان يكون الراعي الحكومة الوطنية ، يرتبط العلاقة بالوكلاء الميلشاويين ذوي الطابع القبلي الوكلاء المنخرطون في الصراعات لدوافع دينية متطرفة على غرار تنظيم القاعدة وداعش، وفي الأخير يمكن القول أن انتشار الوكلاء المليشاويين يثير عدد من الاشكالات ياتي على رأسها صعوبات نزع السلاح بعض الوكلاء خاصة ذوي الطابع القبلي ، علاوة عن اشكالية الدمج والتأهيل خاصة للوكلاء ذوي الطابع الديني كذلك من الصعوبة بمكان تنفيذ القوانين الدولية على المسلحين المنخرطين تحت مظلة شركات الأمن عبر محاكمتهم إلى جانب تراخي القوانين الوطنية في التعامل مع هذه الفئة.[1]

[1] المرجع السابق الذكر، ص ص 22-23.

محاضرة رقم 08 العلاقة بين الجيوبولتيك والأداء الاستراتيجي للقوى الاقليمية

01.الأداء الاستراتيجي نحو أيجاد أرضية معرفية واستقرار لفضي للمصطلح.

يعد الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقول المعرفة المختلفة حيث حُضي باهتمام من الباحثين والمختصين في مجالات عدة فالأداء لغة يعني تنفيذ الشيء أي تأديته ودفعه للتنفيذ والأداء أيضا من حيث اللغة مصطلح مستمد من الكلمة الانجليزية to perform الذي أشتق بدوره من الفرنسية القديمة performerوالذي يعني نتفيذ مهمة أو تأدية عمل.[1]

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف بشأن المصطلح بالرغم من الاتفاق على أن الأداء هو الذي يعكس نجاح أو فشل الدول أو المؤسسة في تحقيق أهدافها ومصالحها؛ فهناك من وصف الأداء من حيث النتائج حيث يرى "wright" في تعريفه للأداء بأنه "النتائج التي تسعى الدولة أو المنظمة إلى تحقيقها"، ومنهم من عرف الأداء بوصفه "المخرجات أو الأهداف التي تسعى النظام إلى تحقيقها"، ولذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، في حين يورد " zahar pearce" في ايرادهما لمفهوم الأداء على البعد البيئي الداخلي والخارجي للدولة ومدى قدرتها على تكييف عناصر ذلك البعد لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها فالأداء هو النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من الدولة في تحقيق أهدافها، وفي سياق أخر يرى "بورمان وموتويدلو" أن الأداء هو مفهوم متعدد الأبعاد ولكنهما يميزان بين نوعين من الأداء وهما:

- أداء المهمة: ويتضمن فاعلية الفرد أو المؤسسة أو الدولة في القيام بالأنشطة التي تحقق الأهداف في اطار البيئة التي تتحرك فيها؛
- والأداء السياقي: ويشير للأنشطة التي تقوم بها ذات الأطراف المتعلقة بتكييف بيئة عملية تحقيق الأهداف من النواحي الاجتماعية والنفسية .

وعليه يمكن القول أن الأداء مرتبط بطبيعة الفعل أو السلوك المطلوب من الدولة لتحقيق هدفها وفقا لتصورات مبنية على أفعال ملموسة واجراء التغيير اللازم لتحقيق تلك الأهداف.[2]

([1]) فراس عباس هاشم، و على حسين حميد، ارتدادات الجيوبولتيكا: الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الايراني في الشرق الأوسط، المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة ،الطبعة الأولى، 2020، ص 43.

([2]) المرجع نفسه، ص 43.

أما بالنسبة للأداء الاستراتيجي" strategic performance" فيقصد به الأداء الشامل الذي يأخذ بنظر الاعتبار وضع جميع الامكانيات والموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ المخطط المسبق للدولة وبأتم وجه يتخلل مرحلة التنفيذ هذه مراحل من التقويم والمراجعة لردم أية فجوات قد تظهر أثناء التنفيذ.

كما يعرف أنه "قدرة الدولة أو المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة"، بناءا على ما سبق يتطلب على الاستراتيجيين:

- ادراك البيئة الخارجية وفهم القوى المؤثرة في تلك البيئة لتمكينهم من تحديد اتجاهات تلك القوى وما تعكسه من فرص وتهديدات لتبني استراتيجيات تحق أهداف الدولة أو المنظمة بكفاءة وفعالية.
- وضع الاستراتيجيات التي تمكن الدولة من استغلال الفرص البيئية وتعظيم العائد، وتقليل الآثار الناجمة عن تهديدات البيئة، وصياغة الاستراتيجيات لمواجهة التهديدات ووضع البدائل من خلال تبني استراتيجيات تستطيع من خلالها تعظيم الفرص والتصدي للتهديدات.

وهنا ينوه "angelie" أن أداء الدولة يتجسد في قدرتها على تنفيذ استراتيجيتها وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية، في حين يشير "منهم العمار"، أن "الأداء الاستراتيجي هو استحضار المقومات الاستراتيجية كافة وتوظيفها في اية مواجهة للدولة بما يفضي في تعضيد مقومات القوة لبناء المواجهة ومن ثم تحقيق الأهداف في ضمن عملية التداخل ما بين السياسة الخارجية و الأداء الاستراتيجي".[1]

وعليه نجد ان الأداء الاستراتيجي هو عادة تضافر تأثيرات الأهداف التي تم تحقيقها والمفاهيم التي تم تطبيقها والموارد التي تم استخدامها وتحدث تلك التأثيرات في مستويات مختلفة وينبغي فهم تلك التأثيرات ضمن ثلاث أبعاد:

- البعد الأول: الاستراتيجية الجيدة تسعى عمدا إلى خلق تأثيرات متعددة المستويات أي سلسلة من التأثيرات التي تتوج بالنجاح على المستوى الاستراتيجي، وهي نتاج عقلاني لتفكير الخبير الاستراتيجي بقصد تحفيز التفاعل والظروف داخل البيئة والتأثير بشكل تهم السياسة وعندما يتم تطبيق مفهوم استراتيجي لتحقيق هدف ما ويخلق في الوقت نفسه رد فعل متعمد من الخصوم أو يعمل تغييرا مباشرا داخل البيئة فعندئذ يظهر تأثيره بدرجات متفاوتة المستوى، ولكن إذا استشرف

[1] المرجع السابق الذكر، ص 44

الاستراتيجي تأثيرات متعددة المستويات وسعى إلى احداثها نتيجة للمفهوم المعمول به فو بذلك بخلق متعمدا تأثيرات متلاحقة أي تأثيرات متعددة المستويات.

- البعد الثاني: عند اخفاق الاستراتيجي في تكوين فهم كامل لعواقب خياراته حيث تخلق الاستراتيجية حينذاك عواقب غير متوقعة في البيئة.
- البعد الثالث: تدخل المصادفات أو الخصوم و الاطراف الأخرى في القيام برد فعل على التأثيرات أو على الاستراتيجية الأصلية ويسعى إلى فهم جميع هذه الأبعاد المتعلقة بالتأثيرات ويستفيد منها.[1]

ويربط "محمد السيد سليم" بين الأداء الاستراتيجي وبين السياسة الخارجية اذا يعرفها "بأنها الحسابات الشاملة لصنع السياسة الخارجية للعلاقة ما بين الأهداف المحددة والوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف ويضيف بأنه ثمة أبعاد تقع ضمن مخطط وتصورات صانع السياسة تعبر عن الاستراتيجية الخارجية للدولة وأدائها المنضبط وهي:

1. الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية ويقصد بذلك وضع أولويات لتلك الأهداف وربط تلك الأولويات بمواقف محددة في السياسة الخارجية؛
2. المدى الزمني اللازم لتحقيق تلك الأهداف؛
3. الأدوات المناسبة لتحقيق كل من أهداف السياسة الخارجية؛
4. المقدرات النسبية ويشمل ذلك تصورا لحجم الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية مع تصورات لمقدرات الخصوم.[2]
5. الوحدات الدولية التي يتعامل معها ونوعية التحالفات الأساسية التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر في أهدافه وماهي التحالفات التي يمكن أن تساعد على تحقيق تلك الأهداف؟
6. قواعد المباراة الدولية ويقصد بذلك الحدود التي يمكن في اطارها التحرك في المجال الخارجي كوجود تقسيم للنفوذ في منطقة معينة أ ووجود اتفاق ضمني بعدم السماح لتصعيد الصراع في منطقة ما. وفي اطار السياسة الخارجية للدولة فإن الأداء الاستراتيجي للدولة يعتمد على:

---

[1] هار آر يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين: ترجمة راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، 2011 ، ص 95.

[2] محمد وائل عبد الرحمن، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008، ادارة باراك أوباما أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة النهرين، 2014، ص ص 22-23.

- توجه القيادة داخل الدولة بين العزلة أوالتفاعل المحدود مع بيئتها الخارجية، أو الميل إلى استعراض القوة أوتبني دبلوماسية المتعددة المستويات؛ وهذه الانواع تنعكس على طريقة الاعداد للفعل الاستراتيجي للدولة.
- الثقافة السياسية السائدة: وهي انعكاس لمجموعة فرعية متعددة من العوامل منها موقع الدولة و التجانس الاجتماعي وغيرها.
- الموقف السياسي خاصة في العلاقة التي تربط الدولة وقياداتها بأطراف الموقف الذي يتم فيع التفاعل الدولي.[1]

02.الجيوبولتيكا والأداء الاستراتيجي

هناك علاقة بين الجيوبولتيك وعلمية الأداء الاستراتيجي تتسم في اطار تفاعل يربط ما بين الجيوبولتيك وأهداف الأداء الاستراتيجي لأن كلاهما يوحي لنا بتأثير المتبادل ومن هنا يظهر لنا التأثير إذ أن استخدام العامل الجيوبولتيكي للحفاظ على الوضعية الراهنة في ظل مرحلة تغيرت فيها التوازنات الاقليمية والدولية بشكل ديناميكي يؤدي إلى وضع لا يمكن فيه استخدام الميزات الجيوبولتيكية فهو لا يمتلك قيمة بمفرده بل إنه يكتسب معناه إذا تم استخدامه كأداة مؤثرة في صياغة استراتيجية السياسة الخارجية التي تنسجم مع متطلبات الوضع الجديد؛ إذ لابد من النظر إلى المقاربات المتعلقة بالوضع الجيوبولتيكي بعدم الارتكاز عليها كأداة استراتيجية توجهها فكرة الدفاع عن الحدود والحفاظ على الوضع الراهن؛ بل يجب الرؤية إليها كأداة للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الاقليمي أو الدولي.

ومن هنا يرتبط الأداء الاستراتيجي بمفهوم الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في محيطها الاقليمي ويشمل الدور الخارجي سواء السلبي او الايجابي للوحدة الدولية على أربعة أبعاد:

- البعد الأول: تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة معدل القوة الشاملة national total power)

الجغرافية والبشرية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية في النسق الاقليمي و الدولي والمستوى الجغرافي الذي يوجد فيه هذا المركز ؛ويقصد بذلك تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ ودرجة النفوذ والقوة التي تتمتع بها الوحدة الدولية في هذا المجال.

[1] فراس عباس هاشم، و على حسين حميد، ارتدادات الجيوبولتيكا: الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الايراني في الشرق الأوسط، ص ص 46-47.

- البعد الثاني: تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع ما بين دوافع صراعية أو براغماتية أو تعاونية ومدى عقيدة تلك الدولة بدورها في الاقليم أو على المستوى العالمي.
- البعد الثالث: تصور صانع السياسة الخارجية للبيئة الاستراتيجية التي يتفاعل فيها من منطق ذاتي مع دول أخرى أو أطراف أخرى لخدمة مصالحها وأجندتها في الاقليم، وتتألف هذه البيئة من سياق داخلي وآخر خارجي وظروف وعلاقات وتوجهات وتهديدات وفرص وتفاعلات ونتائج تؤثر في نجاح الدولة في علاقتها مع العالم المادي، ومع الدول والأطراف الأخرى كما تضم عاملي المصادفة والمستجدات المستقبلية المحتملة
- البعد الرابع: توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الاقليمي والدولي نتيجة اداء وظيفته سواء السلبية أو التعاونية في الاقليم أو في العالم في ظل سيادة متغيرات وتحالفات ومواقف اقليمية ودولية معينة تساعده او تعرقله في تنفيذ استراتيجية لتحقيق دوره المرجو في نطاق مشروعه و أجندته.[1]

وبذلك يتطلب أداء الدور بالخصائص التالية:

- يمكن أن تؤدي الدولة دورا وهذا يتطلب مستوى انفاق موارد معينة بحسب حجم الدور المرجو، ومن ثم فكلما اتسق الدور مع قدرات الدولة ازدادت فعاليته وامكانية استمراريته فاذا زادت مساحة الدور عن مقدرات الدولة زادت احتمالات انهياره شريطة مواقف جادة وتحركات مضادة لوحدات دولية أخرى في الاقليم، وإلا استمر الدور برغم ازدياد مساحته عن قدرات الدولة كما حدث في حالى الدور الايراني في المنطقة، وكلما قلت مساحة الدور عن مقدرات الدولة فقدت الدولة فرصا لتعظيم مصالحها ودورها اقليميا ودوليا.
- الثانية لا ينصرف الدور عن مفاهيم وتصورات صانعي السياسة الخارجية فهذه الرؤى والتصورات هي المحدد المباشر للدور الخارجي، ولكن في تحديده لدور الوحدة الدولية فأن صانع السياسة الخارجية يتأثر بعدد من المتغيرات الأخرى لعل أهمها توقعات القوى الكائنة في البيئة الخارجية الاقليمية والدولية للدور الذي قد تقوم به الوحدة الدولية هذا بالإضافة غلى أن شكل البنية القطبية يؤثر في الدور الخارجي للوحدات الدولية كما ان تحديد صانع السياسة للدور الاقليمي يتأثر بميزان القوى بين الوحدة الدولية وحلفائها على الصعيدين الاقليمي والدولي والوحدات المتعاملة

(1) مستقبل التوغل الايراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية، مركز الخليج للدراسات الايرانية، نقلا عن ahttps// arabiangcis.org ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/02.

معها وبموقعها الجغرافي وبحجم مقدرتها الاقتصادية والعسكرية وحجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الوحدة الدولية.

03.تحليل المجال المكاني لروسيا فحص لأبحاث فيدال لابلاش و بتر سافيتسكي

بالعودة إلى الجيوبولتيك فقد أصبح كمتغير وأداة مؤثرة إلى جانب أدوات أخرى في التحركات الروسية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، نظرا لما تتميز به من موقع جغرافي شكل نقطة ارتكاز في توسيع مجالات تحركها تجاه مناطق الفضاءات الإقليمية أيضا فضاءات الجوار البعيدة ولهذا الأمر دلالة في فهم الأساس القيمي في تفسير السياسة الروسية لاسيما وأن الاهتمام الروسي بالجيوبلتيك إنما كان نتيجة تراكم معرفي وتاريخي ساهمت فيه العديد من المدارس الجيوبولتيكية في الواقع ما من شك أن التكوين الجيوبولتيكي بشكل متناغم ومنسجم وتميعها في تحالفات جيوبولتيكية على أساس قدرتها الاقتصادية والعسكرية في المنحى نفسه نلاحظ أن الاتحاد السوفياتي السابق شكل في عهد "جوزيف ستالين" الجيوبولتيكا المكتملة وحدها كنموذج لحضارة الأرض وقوة التيلوروكراتيا وصيغت هذه الأفكار في قوالب علمية أدت بتبني نظرية المجال الكبير، ولعل هذا ما يتطابق مع اقليم أورواسيا؛ لهذا ستالين ينطلق من رؤية جيوبولتيكية جوهرها هدف واحد يتمثل بدولة اقليمية قوية ومعارضة للحرب بتحليل "بيترسافيتسكي"،[1] وانسجاما مع تلك المرجعيات يقدم "بتر سافيتسكي" نمودجا جديدا في علم الجيوبولتيك وهو مصطلح بؤرة التطور وهذا المصطلح يمثل الشبه دقيق لمصطلح المجال عند شميدت ذلك أن سافي تيسكي كان يؤسس لنزعة توسعية لمصلحة روسيا نابعة من رغبته بإعادة بحث الإمبراطورية الروسية على حد قوله يجب أن يتذاوب كل من الوسط الاجتماعي- السياسي والأرض بالنسبة لنا في وحدة متكاملة في شخصية جغرافية، كما قدم كل من "فلادير كولوسوف" و"نيكولاي ميرونينكو" في كتابهما بعنوان "الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية فكرة رئيسية"؛ وهي ضرورة أن تستفيد روسيا من موقعها الجغرافي كدولة وسطية بين أوروبا وآسيا، فتفكك الاتحاد السوفياتي لم يغير موقع وهوية روسيا لكنه يعتبر فرصة استراتيجية ستمكن روسيا من اعادة تشكيل ظروف عمل جديدة،[2] من جانب آخر نجد أن الطروحات الفكرية التي صاغها "فيدال لابلاش" في نظريته الجيوبولتيكية البوسيبيليزم وتعني الممكن والتي كان لها دور في التصورات الاستراتيجية للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ونظريته لعملية التوسع المكاني لروسيا، كما رأى بلانش أن التاريخ السياسي هو أفقان مكاني جغرافي وزماني تاريخي، إذ ينعكس

([1])فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبولتيكي لمساحة من الفضاءات العالمية، شكركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2020، ص ص 30-31.

([2]) المرجع نفسه، ص 31.

العامل الجغرافي في الوسط المحيط، أم التاريخي فينعكس في الانسان نفسه، وهنا اقترح النظر إلى الوضع المكاني على أنه احتمال أو امكانية أن تفعل لتغدوا عاملا سياسيا حقيقيا فلا يمكن للعامل الجغرافي للدولة وحده أن يكون بمفرده تفسيرا لسلوكها الخارجي انما يجب أن يضاف له العامل الانسان الذي له القدرة على جعل العامل الجغرافي فاعلا غير قادر لنكون بذلك البوسبيليزم،انطلاقا من هذا المعطى الجيوبولتيكي في المحيط الأوراسي الذي يشكل روسيا فيه حالة القلب وحالة الظهير الخلفي لمنطقة الارتطام والي ستكون الصراع العالمي من أجل السيطرة على مواردها الاقتصادية وممراتها المائية.[1]

وفي الوقت نفسه فإن من أولويات روسيا الجيوبولتيكية الراهنة هي التغلغل الاستراتيجي في الأراضي الساحلية واقامة حلف أورواسي بالشكل الذي يحقق التكامل بين أورواسيا والمركز روسيا وهذا لا يتحدد بإعادة مناطق الجوار القريب فقط ولا في بعث علاقات التحالف مع دول اوروبا الشرقية، بل من خلال تعزيز ادخال دور الغرب القاري كألمانيا والشرق القاري كإيران والهند واليابان في الحلف الأوراسي الاستراتيجي الجيد.

قاد انهيار الإتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة إلى إعادة انتاج واسعة لسياسة روسيا الخارجية، فبدت فيها أقرب إلى هموم القوة الإقليمية منها إلى طموحات الدولة العظمى، وهنا بدأ التركيز جليا على المحيط الجغرافي المباشر في كل من آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقتي البلطيق والبحر الأحمر، وكانت ولادة رابطة الدول المستقلة المنبثقة من فضاء الإتحاد السوفياتي تعبيرا على المسار الجديد للسياسة الخارجية الروسية في أوائل (1992)، حيث أعلن وزير الخارجية الروسي أنذاك "أندري كوزيروف" : "أن السياسة الخارجية الروسية تختلف عن تلك التي كانت مُعتمدة في عهد الإتحاد السوفياتي ،وأن السياسة الجديدة تسند إلى مصالح روسيا الوطنية وليس إلى نظرية التقسيم الدولي للمصالح International cles interests"، جرى جدل نظري في إعادة رسم السياسة الخارجية الروسية بين منظّورات العلاقات الدولية (الواقعية، اللبيرالية، الماركسية) والتي تستند إلى أفكار (الأطلسيون، والأوراسيون، والقوميون)، وبالتالي يُمكن طرح تساؤل مفاده ما فحوى هذه الاتجاهات الجديدة في تحديد معالم السياسة الخارجية الروسية الجديدة؟[2]

---

[1] نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبولتيك، دار مكتبة عدنان، العراق، 2014، ص 69.

[2] عبد الجليل، زيد المرهون، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الطبعة الاولى، 2011، ص ص 09-10.

الفرع الأول: المدرسة الليبرالية الاصلاحيون الراديكاليين وأولوية الغرب "الأطلسيون"

لم تخرج المدرسة اليليبرالية الروسية عن الإطار العام الذي رسمه اللبراليين. واللبراليين المؤسساتيين لسلوك الدولة في علاقتها الخارجية، حيث ينظر المتقرب النيوليبرالي إلى روسيا وسلوكها الخارجي نظرة نحو التحول إلى ديمقراطية واقتصاد السوق، [1]ويظهر جليا في حكومة الرئيس "بوريس يلتسين" مع اللإندماج المتزايد لروسيا في الأنظمة الدولية الليبرالية وبالتالي، يُؤدي إلى عملية اجتماعية متقدمة لروسيا[2]. فهو على هذا الأساس يرى هذا الاتجاه أن عصر الصراع قد تلاشى وبالتالي لابد من فتح شبكة التعاون والاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية للدول. لذا يُقللون من أهمية التفكير الجيوبولتيكي، وتم استبداله بالتفكير الجيو-اقتصادي "From geopolitics to geo-economics"، فهم يمنحون الأولوية للسياسات الدنيا على حساب السياسات العليا "القضايا الأمنية"، لذا يُقّرون بتوازن المصالح لا بتوازن القوى[3]. فتوجه تفكيرهم له نظرة كانطية على أساس أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض وفقا لنظرية "السلام الديمقراطي"، [4] وعلى هذا الأساس تم التركيز في المحاورة الليبرالية الواقعية حول أولويات السياسة الخارجية الروسية في مسألتين:

- **العلاقة مع رابطة الدول المستقلة:** وبهذا الصدد يرى" Zogorski" أن انشغال روسيا بالمنطقة لا ينبغي أن ينصرف إلى النقاش حول التفكيك أو التكامل فقط، بل يتعدى إلى تكامل أيديولوجي أو إلى بناء ديمقراطي قائم على اقتصاد السوق.
- **توسيع حلف الناتو:** فهم يرون فيه آلية لمأسسة التفاعل مع الغرب ولا يُشكل خطرا على روسيا بل هو أكثر ضمان لأمنها ،وذلك أنه لو نجح الحلف في التوسيع نحو دول الشرق ووسط أوروبا المحاذية لروسيا فأنها ستصبح بعد ذلك أكثر عداءا لموسكو، وعلى هذا الأساس فالتوثيق التعاون مع الحلف سيتضمن تكفل هذه الأخيرة بالتعامل مع قوس الأزمات جنوبا.

حيث يرى الأطلسيون أن مستقبل روسيا مرهون في الانضمام إلى حلف آمن وجار قوي فالخيار الأمثل لها هو التحالف الوثيق مع الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو ودخول الاقتصاد الغربي[5]، وتحديد

---

(1) *William D.Jackson, Imagining Russian : western international theory , in www.casnovicas.muohioedu/havinghurstoenter/papers, Jackson's 05.*

(2) *William D. Jackson, Op-Cit.*

(3) *alexander Asergunin , Russian post-communist foreign policy thinking at the cross roads », changing paradigms, journal of international relations and development, volume 3 nµ°03,(eptember 2000) in www.ciaonet.org/oljjird.*

(4) *Kenneth, altz, Realist thinking and new realist theory , in journal of international affairs 1990, pp 43-44.*

(5) *Alexander Aserguin, Russian post-communist foreign policy thinking at the crosoadrs, op.cit.*

مسافات متقاربة مع واشنطن ،وهذا يُشكل لها مِظلة أمن من أي خطر قد يأتي من الشرق ويُعزز لها دورها وموقعها على المسرح الدولي، ولهذا هيمنت أفكار هذه المدرسة على دوائر صنع القرار الروسي خاصة في عهد "يلستين" وكانت منحازة للغرب بشكل واضح.

الفرع الثاني: المدرسة الجيوبولتيكية وأولوية أوراسيا الجديدة"السلافيون والشيوعيون".

أثارت سياسة "يلتسين كوزيراف" الخارجية إلى عدّة انتقادات من أواسط السياسيون ومفكرين لروسيا، لهذا حاولوا تطوير مفهوم بديل للسياسة الخارجية بداية من (1992) أصبح لتيار الأوراسية بديل حقيقي للنظريات المُغتربة التي هيمنت على مجالي التنظّير وصنع القرار في السياسة الخارجية الروسية، فهذا التيار الذي يرجع بجذوره إلى مدرسة فلسفية روسية تأسست في عام (1920)، والتي تؤكد على تفرد موقع روسيا، ولّدت معها نظرية "ماكيندر" حول أوراسيا قلب العالم "Heart land theory" ، حيث يعتقد الأوراسيون أن الحكومة أولت أهمية أكبر للغرب في سياستها الخارجية، بينما وجهة روسيا هي نحو الشرق والجنوب، فأوراسيا هي جسر روسيا للبقاء على الهوية الحضارية، وبالتالي تستطيع الحركة أكثر مرونة وقدرة على التأثير ،ويُشكل هذا التيار الخلفية النظرية والفكرية لمدرستين وهما "السلافية والشيوعية" فهم يختلفون في ملامح السياسة الخارجية الروسية، لكن يتفقون حول تحديد أولوياتها الخارجية التي يجب أن تُقلل اعتمادها على الغرب والقدرة على التأثير.

***السلافيون:**

يُقّرون بألوية الجيوبولتيكا ويؤكدون على الإختلاف الحضاري بين الشرق والغرب كما يشير ذلك Elgiz pozdnyakov""، ليس الموقع الجيوبولتيكي لروسيا وحيدا من نوعه فقط، حقا إنه مصيري للعالم، إن أهم جوانب هذا الموقع أنه جعل روسيا تقع بين حضارتين وجعلها حامي طبيعي للتوازن الحضاري ،و الميزان القومي العالمي" ،فهم دُعاة لمأسسة سلطة مركزية قوية[1]،[1]ويقاطعون الغرب، ويعارضون الانظمام إلى المؤسسات ذات الدوائر الغربية سواء الاقتصادية منها أو العسكرية، والعمل على توثيق العلاقة مع رابطة الدول المستقلة، ثُم تأتي أوروبا الشرقية في المرتبة الثانية ، يليها التعامل مع قوس الأزمات جنوبا (الأقليات المسلمة) ،واعتماد الدول الآسيوية كشركاء اقتصاديين وتجاريين خاصة الصين والهند كركيزة للأمن الجماعي الأوراسي، لكن هذا التيار كان ضعيفا بسبب نفوذ التيار الليبرالي على الواجهة.[2]

- **الشيوعيون الجدد:**

(1) سهيل فرح، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوة والضعف، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية ، لبنان، بيروت، العدد 112، خريف 2003، ص ص 30-33.

(2) المرجع نفسه، ص 34.

اتجاه يتبنى الغرب كعدو، وله عداء للإمبريالية القديمة، و النظرة للعودة إلى الماضي أي الامتداد التاريخي والحضاري العريق للدولة، حيث أنها دولة قائمة على تعددية عرقية ودينية، لمواجهة العدو الخارجي والتي تم تحديدها فيما يلي:

- القوة الجديدة التي يُمكن أن تُحاول تغيير وضعيتها الإقليمية إلى العالمية وبالتالي تُؤدي إلى تغير ميزان القِوى كالصين واليابان والهند.
- تزايد الاتجاه نحو الإقليمية في العالم كـ "الاتحاد الأوروبي"، و"رابطة دول جنوب شرق آسيا"
- تراجع قدرة الردع النووية.

وبالتالي لتجنب مزيد من الضعف في مكانة روسيا الدولية تم اقتراح عدّة بدائل من خلال العمل على عدم توسع عضوية "مجلس الأمن"، لتبقى روسيا ضمن القوى الكبرى ورفض تحويل الناتو إلى المنظمة الرئيسية للأمن في القارة بدل" منظمة الأمن والتعاون" في أوروبا (OSCE)، أما فيما يتعلق الأمر بالأولوية الجيوبولتيكية فيضعون "رابطة الدول المستقلة" على رأس الهرم، [1]والتعاون مع دول العالم الثالث بدل من الغرب، وفتح مجال للأإفراج في العلاقات، مع الصين وللاستفادة منه للإصلاح، لكن ماتم طرحه من الشيوعيين الجدد جعلت من الصعب بناء عقيدة شيوعية للسياسة الخارجية الروسية، لهذا لم يستطيعوا التأثير في الخطاب الدبلوماسي الروسي العسكري والعملي.[2]

الفرع الثالث: المدرسة الواقعية "أنصار روسيا القومية الأصلية ودحض المقاربة الأحادية القيادية

تدرس الواقعية الجديدة روسيا من حيث مكانتها في نظام عالمي أحادي القطبية الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة وحلف الأطلسي وبُنيّة القوة، فموقع روسيا في ظل الأحادية فرض عليها إما أن تنتهج سياسة التحالف الجماعي مع الغرب المتفوق، وبالتالي التشجيع على بروز تحالف متوازن، وإما العمل على تغيير بُنّية القوة، من حيث الأحادية إلى التعددية[3].من خلال العمل على وضع ضمانات فعّالة للأقليات الروسية في دول الجوار وبناء دولة قوية مع سياسة خارجية ثابتة، على أساس أن الواقعية الجديدة تنطلق في مسلماتها بناء أمن عسكري قوي لمواجهة أي أي تهديد يلحق بالدول. وهذا ما تم اقتباسه في الحفاظ على الأمن الروسي على أساس أولوية الأمن القومي على الأمن الجماعي، والاعتماد على النفس دون خلق شبكة تعاون مع الأطراف الأخرى والعمل على تبني الأيديولوجية الدولاتية لضمان السيادة

---

(1) Wi Sergei Kortunov and Veikortunov , From Moralism to pragmatism new dimensions of Russian foeign policy in comparative strategy , V 13, N°3, 1994, pp 260-262.

(2) ibid, pp 260-262.

(3) William D.Jackson. Imagining Russian: western international theory, Op cit, p 09.

ومواجهة أي خطر داهم. وقد شكلت أطروحات الواقعين الخلفية النظرية والفكرية للمدرسة المعروفة باسم "أنصار قوة الدولة"، وهو مُصطلح يشير إلى الدفاع عن الدولة قوية يُمكنها من الحفاظ على النظام التي هي فيه. فهي مدرسة تطرح نفسها بصيغة نيوسفياتية مُعّدلة جغرافيا ومنقحة أيديولوجيا[1.]أما فيما يتعلق الأمر في تعاملهم مع الغرب فهم يُقّرون في التعامل معها بطريقة حذرة خوفا من احتوائها فنتيجة للوضع التي هي فيه. ووجوب اختيار النهج الأوراسي وذلك لعدّة اعتبارات أهمها مواجهة العودة القوية للقومين والشيوعيين، وكرد فعل على تباطؤ الغرب في قبول روسيا ضمن مؤسساتها، [2]والحاجة إلى بناء التوازن بين الشرق والغرب، أما فيما يتعلق الأمر بالأولوية الجيوبولتيكية فيحددها" Rogov" في ثلاث دوائر بالترتيب وهي: "رابطة الدول المستقلة"، "أوروبا الشرقية" ثُم "الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) ، وقد كان لأفكار هذه لمدرسة دورا كبيرا في تبني مفهوم الأمن الوطني الروسي الجديد لعام (1997)التي أعدها الرئيس "فلادمير بوتن" لعام(2000)، والتي ركزت على بتبني حماية حدود الدولة ووحدتها والتركيز على المجال الأوراسي.[3]

03.فلادمير بوتين ومُحاكاة الجيوبولتيكا الجديدة في الفضاء ما بعد السوفياتي

الفرع الأول : النيو-أواسية الجديدة في مقابل الأطلنطيين امتداد أم رد فعل على الفكر البريجنسكي

يُحاول العقل المدبر لروسيا في الإدارة الحالية" لفلاديمير بوتين"، وهو المفكر "ألكسندر دوغين"، الذي يُعد مؤسس تيار النيوأوراسية الفكري، ومن أكثر منتقدي العولمة من خلال دراسته المقدمة يُؤكد أن روسيا تنتمي شرقا ثقافيا، ولها الحق أن تقف في وجه العالم الأحادي القطبي "الغربي الأمريكي"، حيث يقول في تعريفه لأ وراسيا "الأوراسية"،"هي فلسفة سياسية مع ثلاث مستويات، خارجية ،ووسطى وداخلية ، فعلى المستوى الخارجي تشمل عالم متعدد الأقطاب، أما على المستوى المتوسط بالتقاء دول الإتحاد السوفياتي إلى جانب نموذج عابر للحدود، أي تشّكيل دول مستقلة ،أما النظرية الأوراسية على مستوى السياسة الداخلية، فتعني بتحديد الهيكل السياسي للمجتمع وفق للحقوق المدنية، وبالتالي هذه الأقسام،[4] الثلاث تُمثل نوع واحدا فقط من السياسة الخارجية مستقلة عن العولمة، وفي نفس السياق يحلل "ألكسندردوغين" في كتابه الموسوم أُسس الجيوبولتيكا: المستقبل الجيوبولتيكي لروسيا"، الذي صدر عام (1997)، وهو يُقدم دراسة تحاجي نوعا ما افتراضات "ماكندر"، حول الصراع بين قِوى البر وقِوى

(1) سهيل فرح، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوة والضعف ، مرجع سابق الذكر، ص 33.

(2) *Alexander , A serguin, Russian post-communist foreign policy thinking at the cross oadrs, op.cit*

(3) *ibed.*

(4)السياسة الخارجية الروسية والنزعة الأوراسية وفق النظرية الرابعة لألكسندر دوغين ، نقلا عن www.alwaght.com،تم تصفح الموقع يوم 2021./03/26

البحر، أن العالمين يتجادلان ضد بعضهما البعض ثقافيا، وينفي بناء حضارة واحدة كونية، فروسيا منفردة بحضارتها وقيمها التقليدية ،تعمل على بسط إمبراطورتيها العالمية، وفي نفس السياق يرد على " صاموئيل هانتنغتون"، حول صراع أو صدام الحضارات بين عالم متعدد الأقطاب، فحسب المفكر " ألكسندر دوغين"، أن العالم يسير نحو القطبية بين الأطلنطيين والأوراسيين كمتنافسين جيوبولتكين.[1]

والدراسة الأكثر تعمقا في التحليل للموضوع هوما نشره لكتابه بعنوان "النظرية السياسية الرابعة"، يطرح فكرة وجود ثلاث أيديولوجيات حية وحاضرة في القرن العشرين، وهي الفاشية والشيوعية، والليبرالية، فمُنذ هزيمة الفاشية والشيوعية، بقيت الليبرالية كمنتصرة في فكرها ونظرّيتها، لذا ينبغي طرح بديل متنافس لها وهي "النظرية السياسية الرابعة" ضد اللبراليين والأطلنطين تكون بديلا لفكر ما بعد الليبرالية.

كما يطرحها في كتابه على أنها حملة صليبية ضد: ما بعد الحداثة، ومجتمع ما بعد الصناعة، والفكر الليبرالي المحقق في الممارسة العلمية، والعولمة، فضلا عن قواعدها السوقية والتكنولوجية.

يُحاجي في تحليلاته أن "النظرية السياسية الرابعة "،هي التناسخ الجديد للعدو القديم، على أساس أن النظرية السياسية الثانية والثالثة، غير مقبولة كنقطة انطلاق ومقاومة للبيرالية حسبه غير مُجدية نظريا أو عمليا، ولهذا نظريته هي تصدي ومقاومة لنهاية التاريخ وانتصار الليبرالية أي بمعنى انتصار للزمن بدل الجغرافيا فهو يرفض هذه الأطروحة،[2]وحتى نربط الموضوع مع الدراسات المتقدمة اليوم، يطرح "ألكسندردوغين" دراسة بعنوان "الحرب الأخيرة من العالم –الجزيرة: الجغرافيا السياسية في روسيا المعاصرة " و هي أقرب للتحليلات السابقة من خلال تتبعه للتطور الجيوسياسي لروسيا من خلال دورها الحضاري العريق عبر العالم،ولا يُمكن لروسيا أن تقوم بدورها الجيوسياسي إلا بالبقاء في مواجهة القِوى البحرية ، كما سبق وأن حللنا ذلك ووفقا "لألكسندردوغين"،أن هذا الصراع ليس فقط جيوسياسي في النطاق ولكن أيضا إيديولوجي، فروسيا هي الممثل الرئيسي والمدافع عن القيم التقليدية، ويعتقد أن "فلاديمير بوتين" تمكّن من عودة روسيا إلى مكانها الصحيح، وأن الصراع لم ينته بعد فهي مازالت ممزقة بطبيعتها التقليدية وإغراءات العولمة والغرب.[3]

---

(1)أمينة مصطفى ،المخيلة الجيوبولتيكية الروسية و الفضاء الأوراسي الجديد ، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاستراتيجية ،27 سبتمبر 2016 ،ص 14 .

(2)*Alexender, dugin, the fourth political theory, translation mark shebada, michael millermen pintedu, united kinghdom, first edition, 2012, pp 15-16.*

(3)*Alexender, dugin last war of the world islalnd, the geopolitic of conten parcry Russia, translator john bry, andprinted in the united kingdom, first edition 2015 pp 97 100 .*

حاول "ألكسندر دوغين " أن يؤسس "نظرية نيو أوراسية جديدة" ،تُنافي أفكار الغرب ورقعة الشطرنج التي طرحها بريجنسكي، كما سبق وأن حللنا ذلك في الإستراتيجية الأمريكية نحو منطقة بحر قزوين ، بنفي أفكار هيمنة الغرب، لكن ما يعاب على أفكاره أنه يستنجد بأفكار التي دعمت القوة الأمريكية الماهنية، وسبيكمان وغيرهم من الباحثين الجيوبولتكيين التقليديين، في نفس الوقت يبقى الدور النيوأوراسي الجديد يعطي قوة فاعلة جديدة للجغرافيا السياسية الروسية التوسعية ،جغرافيا وثقافيا، على حساب القوى الغربية أو الأطلنطية في مقابل الأوراسية.

الفرع الثاني: إدارة فلاديمير بوتين :أولوية الجيوبولتيكا على الايديولوجيا.

لقد شكّل وصول ثفلاديمير بوتن" إلى سّدة الحكم منعطفا جديدا في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لروسيا تُجاه العالم الخارجي، فأعطت الأولوية لتطوير دورها في عالم مُتعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة القوى العظمى، وتوسيع مصالح روسيا في منطقة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند والعالمين العربي والإسلامي، فبعد أن سُدّت الأبواب في وجه روسيا غربا بسبب توسيع حلف الناتو نحو دول أوروبا الشرقية، لذا سعى بوتين إلى تجديد مكانة روسيا ونفوذها في السياسات الإقليمية والدولية واضعا في استراتيجيته عرقلة المواقف الأمريكية مُعتمدا على ثلاث عوامل رئيسية: [1]

- نظّم بوتن عملية بناء شاملة للقوات المسلحة الروسية مُستخدما العائدات المتنامية التي تجنيها من موارد الطاقة، بحيث يشير "معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي" أن الميزانية الروسية العسكرية تفوق اليوم تسعين مليار دولار، وتُشكيل حوالي 4.4% من الناتج المحلي الروسي.
- نجاح بوتن في عرقلة القرارات الأمريكية التي يراها مضرة بمصالح روسيا كما حدث في حرب العراق لعام (2003)، والملف النووي الايراني.
- شكل بوتين مجموعة من الدول التي تُشاطر رؤيته الإستراتيجية الأساسية للنظام الدولي حيث أصبحت الصين حليف روسيا الأول في إحباط سياسة أمريكا.[2]

كل هذه الاستراتيجيات الذكية التي تم هندستها العقل المدبر "فلادمير بوتين" إنما هي تعكس مدى قُدرتها في ترتيب الخارطة الجيوسياسية للعالم بما يتماشى وطموحاتها المستقبلية[3].

(1) أحمد دياب، هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط؟، حلفاء روسيا وإرث بريجنيف، مجلة العرب الدولية، العدد 588، أكتوبر 2010، ص08.

(2) أحمد دياب ، مرجع سابق الذكر، ص 08.

(3) لاي سالتزمان، بوتين يسعى إلى بناء روسيا على أنقاض الولايات المتحدة، جريدة الأيام، العدد 2360، 2013/09/20، ص 09.

لقد اثبت "فلادمير بوتين"، أنه رجل قادر على قيادة روسيا نحو الأمام وذلك في إطار توقيف الحرب الشيشانية، وقضائه على الجريمة المنظمة، وإعادة الهيمنة إلى الدولة الروسية، في تحسين اقتصادها واستقرارها السياسي، وإعادة هيكلة قوتها العسكرية، واستغل "بوتن" بِشكل ذكي صراع روسيا مع الغرب ،وصراعه مع المصالح الغربية في القوقاز وآسيا الوسطى، فقد سجلت حرب القوقاز الإنذار الروسي للغرب، لتكذيبه تلك الأقاويل التي تقول أن المواجهة بين الشرق والغرب قد ورعت بغير رجعة.[1] حيث يتُمثل الهدف الروسي الرئيسي باسترجاع هيبتها ومكانتها عن طريق إعادة المكتسبات والمكانة الاستراتيجية التي فقدتها لمصلحة منافسيها الغرب لاسيما في الجمهوريات المستقلة الغربية، بحيث عادت روسيا بقوة إلى القوقاز والعمل على إعادة بلورة علاقاتها مع ايران، حتى تصبح ذات نفوذ مؤثر في الخليج العربي وبحر قزوين[2]. فالتحرك الدبلوماسي الروسي يسعى باحتفاظ روسيا بدورها في صياغة أمن أوروبي مشترك جديد في إطار الوثيقة التأسيسية الخاصة بتنظيم العلاقات والتعاون بين روسيا وحلف الناتو، والعمل على قيام تكتلات استراتيجية لدعم قدراتها، وللوقوف قدم وساق إلى جانب الهيمنة الأمريكية والعودة إلى عالم متعدد الأقطاب، [3]وبهذا تبقى روسيا لها رؤية في احتواء أي لاعب جديد قد يُؤثر على دورها في أوراسيا، ويبقى المتغير الطاقوي هو الورقة الرابحة لموسكو في علاقتها بدول بحر قزوين التي تُمثل بمثابة الحزام الجنوبي للأراضي الروسية ،لأنها تُشكل قاعدّة أمنية وعسكرية واقتصادية في تحقيق استراتيجيتها خارج أوراسيا ،أي لها بُعد كوني للعالم في التصدي للزحف الخطير للقوى الخارجية الكبرى.[4]

04.الأداء الاستراتيجي الايراني مع منطقة الخليج العربي كفناء خلفي لمصالحها البحرية تجاه مضيق هرمز والبحر الأحمر

يمكن القول أن ايران تنطلق في تحركاتها الاقليمية من منطلقات تنهض على أن مساهمة ايران في القضايا الاقليمية يؤدي إلى تثبيت الدور السياسي الأمني لإيران في المنطقة ويزيد من أهميتها الاستراتيجية في النظام العالمي، وبذلك يمكن القول أنه بالرغم من الاهتمام الايراني بالجوار الاقليمي إلا أنها آثرت الاهتمام بمناطق التأثير والتأثر بصورة عامة وعلى وجه الخصوص المعابر البحرية والمضائق التي تتعلق

(1) سامي بلعيد، حرب القوقاز، مجلة الوفاق العربي، العدد 111، سبتمبر 2008، ص ص 28-29.

(2) برهان ،كوادرو أوغلو، دور روسيا في تشكلات العالم الجديد ، مركز الجزرة للدراسات، نقلا عن http/aljazzera.net، تم الاطلاع على الموقع يوم 2022/01/01.

(3) عبد العزيز ،مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 35 ب س، ص 182.

(4) صالح السعيدي، جمهوريات أسيا الوسطى بين الجار الروسي والوافد الأمريكي، جريدة القبس، العدد 1458، 2009/03/06، ص ص 01-03.

بأمنها القومي لذلك؛ جعلت منطقة الشرق الأوسط كله ضمن أولويات اهتماماتها بهدف كسر العزلة الاقتصادية والسياسية، وفي واقع الأمر ترى ايران منطقة الخليج العربي حديقتها الخلفية باعتباره ممرا مائيا دوليا مفتوحا يضمن مرور السفن بدون أي قيود وهكذا مارست ايران قدرتها العسكرية وأهميتها الاستراتيجية كقوة اقليمية وازنة يستحيل تجاوزها إلى الحد الذي أدخلها في لعبة التوازنات الاستراتيجية التي أتقنت فنون التعامل معها والتأثير في صناعة القرار الاقليمي وامتلاكها أوراق اللعبة السياسية عبر دعمها لحركة المقاومة الشرق أوسطية سواء أكان في العراق أو جنوب لبنان أو في فلسطين وهي أوراق تثبت أهمية ايران كلاعب استراتيجي اقليمي،[1] ومع ذلك بدأت حالة عدم استقرار تستحوذ على تفكير النخب من صناع السياسة الخارجية وهم يرون ان ايران محاصرة بحزام أمني مكون من الكويت وتركيا و أفغانستان وأذربيجان والعراق ويمكن أيضا اضافة قطر والبحرين إلى هذه القائمة كونهما على التوالي مقر أكبر القواعد الجوية الأمريكية في العالم ومقر الأسطول الخامس الامريكي والتخوف من تحالق خليجي اسرائيلي ضد ايران وبذلك بدأت ملامح الأداء الاستراتيجي الايراني في منطقة الخليج العربي وبذلك تنظر ايران أن التدخل الأجنبي في منطقة الخليج العربي على أنه مصدر تهديد لأمنها القومي ويثير مخاوفها، وبالتالي انعكس ذلك على رؤيتها لأمن الخليج الذي هو حسب رأيها من مسؤوليتها لاسيما بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام في العراق فضلا عن محاولة الدول الاقليمية المجاورة كتركيا واسرائيل زيادة نفوذها نظرا لأهمية المنطقة الاستراتيجية سواء من ناحية الطاقة أو طرق الملاحة [2] خاصة وأن ايران تمتلك جزر مهمة في الخليج العربي وسيطرتها على مضيق هرمز من جهة أخرى تملك سواحل مهمة على بحر قزوين الواصلة بين أوروبا والشرق الأوسط من جهة وبين القوقاز وآسيا الوسطى من جهة أخرى، و من ناحية أخرى تشكل الملاحة في الخليج عبر مضيق هرمز الاستراتيجي أهمية ليس لإيران فحسب بل لدول الخليج كافة ومعها العراق والدول الصناعية الكبرى الذي ترى فيه ايران بمثابة العنق الجغرافي باستخدامه كوسيلة للتهديد الجيوبولتيكي لتعزيز أمنها القومي.[3]

فهو يمثل أهمية اقتصادية كونه أبرز ممر مائي بحري لنقل النفط في العالم فهو يشهد تدفق حوالي 174 مليون برميل يوميا وبذلك تستخدمه ايران كأحد الأوراق الرابحة لخنق المصالح الغربية خاصة في حالة تهديد باستخدام القوة العسكرية ضد ايران، أما من المنظور الاستراتيجي الأوسع فنجد أن الحفاظ على

---

(1) عبد الله مهنا، مجابهة الهيمنة ايران وأمريكا في الشرق الأو سط، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2014، ص

(2) عبد الله بغين، القوة الصلبة والناعمة لايران مجلة رؤى تركية، العدد 02، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص 81.

(3) علي ناصر ناصر ، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الايراني، بيروت، دار الفرابي، 2013، ص ص 12-13.

الأمن البحري لا يكمن في مسألة الحافظ على الأمن البحري فقط بل هو جزء من صراع يشهده اقليم غرب آسيا. كهيمنة ما أن القوى الاقليمية الغير عربية أدركت مبكرا الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر والدور الذي يقوم به هذا الممر المائي الحيوي في أوقات الحرب والسلم حيث اتجهت نحو البحث عم مراكز لها على السواحل المطلة على البحر الاحمر إذ عملت ايران على توطيد علاقاتها بدول شرق افريقيا وزيادة نفوذها على الساحل الافريقي على البحر الأحمر.

محاضرة رقم 09 القوى المتوسطة دراسة حالة أندونيسيا و الفتنام كقوى متوسطة جديدة

يستخدم مصطلح "القوى الوسطى" و "القوى الإقليمية" بشكل متزايد من قبل السياسيين والمحللين والعلماء، على الرغم من أن كلتا الكلمتين تظل غامضة ومعانيهما مثيرة للجدل. غالبًا ما تشير القوى الوسطى إلى الدول التي تحتل موقعًا متوسط المستوى في طيف القوة الدولية، أقل بقليل من القوى العظمى أو القوى العظمى. تمارس القوى الوسطى نفوذاً كبيراً وتكشف عن بعض القدرة على تشكيل التطورات الدولية. في حين أن أصول المفهوم يمكن إرجاعها إلى كتابات الفيلسوف الإيطالي في القرن السادس عشر "جيوفاني بوتيرو"، يمكن القول إن القوى الوسطى أصبحت رسمية كفئة لأول مرة خلال مؤتمر باريس عام (1815)،. هناك نقاش حيوي في الأدبيات الحالية فيما يتعلق بتعريف وتصنيف وتقييم تصرفات القوى الوسطى. يعتمد النهج الأكثر تقليدية لتعريف "القوة الوسطى" على القدرات العسكرية للدولة، والقوة الاقتصادية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي. يهدف النهج الثاني والأكثر أهمية إلى تقييم القدرة القيادية للدولة وتأثيرها وشرعيتها على الساحة الدولية. خلال حقبة الحرب الباردة،[1] تم استخدام مفهوم القوى الوسطى على نطاق أوسع كأداة تحليلية في دراسة دور الدول التي تفتقر إلى قدرات القوة العظمى ولكنها لا تزال تتمتع بنفوذ كبير في السياسة العالمية (على سبيل المثال، أستراليا وكندا والسويد). تفضل القوى الوسطى تقليديًا التعددية وتعتمد على "الدبلوماسية المتخصصة" لتحقيق أهداف محددة في السياسة الخارجية بما يتماشى مع قدرات قوتها الأكثر تقييدًا. في حقبة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص، مكنت التغييرات على المستوى النظامي وفي الديناميكيات الاقتصادية العالمية من ظهور دول جديدة مثل دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا). أجبرت هذه التطورات عددًا من الباحثين في العلاقات الدولية على التمييز بين القوى الوسطى التقليدية

[1] *Şuhnaz Yilmaz, Middle Powers and Regional Powers, Last Reviewed: 17 May2019 https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0222.xml*

والناشئة التي قد تتبع مسارات مختلفة كلاعبين إقليميين مهمين. القوة الإقليمية هي الدولة التي تمارس نفوذها في منطقة معينة. إذا كانت قدرة القوة هذه منقطعة النظير في منطقتها، فقد ترتقي الدولة إلى مستوى الهيمنة الإقليمية. تُظهر القوى الإقليمية قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وأيديولوجية عالية نسبيًا تمكنها من تشكيل أجندتها الأمنية الإقليمية. بشكل عام، ينقل مصطلحا "القوى الوسطى" و "القوى الإقليمية" القدرة والتسلسل الهرمي والتأثير والطموح. هناك أيضًا حالات يوجد فيها عدم توافق بين الصورة الذاتية لقوة إقليمية وقدراتها الفعلية وتأثيرها. تلعب الرابطة المحلية والدولية دورًا حاسمًا في تشكيل التأثير المادي والفكري للقوى الوسطى والإقليمية.[1]

01.دور القوى الوسطى في تشكيل السياسة العالمية

أصبحت القوى الوسطى والقوى الإقليمية والأنماط الأمنية الإقليمية بارزة بشكل متزايد في تشكيل السياسة الدولية. ومع ذلك، لا تزال المناقشات حول القوى الوسطى في الأدبيات حول العلاقات الدولية تفتقر إلى الإجماع حول ما يعنيه مصطلح "القوة الوسطى" في الواقع. لإضفاء مزيد من الوضوح على مفهوم "القوة الوسطى" على المستوى النظري، يركز "جوردان" (2003) على التمييز بين القوى الوسطى الناشئة والتقليدية كما ينعكس في الاختلافات التأسيسية والسلوكية. كمرجع قيم حول دور القوى الوسطى في السياسة الدولية، يقدم Holbraad (1984)رؤى تاريخية حول دور القوى الوسطى ويلقي الضوء على المحددات الهيكلية لسلوك القوة المتوسطة. تدرس مجلة Patience (2014)المفاهيم التي تشكل تصورات القوة المتوسطة في الشؤون الإقليمية والعالمية وآثارها المحتملة على السياسة الخارجية. هناك أيضًا أدبيات مزدهرة حول القوى الإقليمية والجهوية. على الرغم من استخدام مفهوم القوة الإقليمية بشكل متكرر في أدبيات العلاقات الدولية، إلا أن الخصائص المحددة ومصادر حالة القوة الإقليمية، فضلاً عن ارتباطها بهيكل القوة العالمية والأمن، تؤدي إلى وجهات نظر وتفسيرات مختلفة. يقدم "Söderbaum and Shaw" (2003) و "Börzel and Risse"(2016) دراسات استقصائية متميزة متعددة التخصصات تكشف عن التعددية وثراء المناقشات النظرية ودراسات الحالة ذات الصلة. تنبع مكانة القوة الإقليمية من القدرة على تشكيل منطقة يمكن أن يكون المرء فيها عظيمًا. هناك أيضًا التفاعل بين الهوية الذاتية والهوية الأخرى المنسوبة، والموقع الهيكلي في النظام، والأهداف ، والسلوك، والتأثير النهائي على العمليات الدولية. في تقييم العوامل التي تحدد مصادر مكانة القوة الإقليمية، أظهر "نيومان" (1992)، في الوقت الذي قدم فيه مجموعة رائعة من دراسات الحالة، أن بناء قاعدة قوة عسكرية أو

[1] *ibid.*

اقتصادية فقط لا يكفي لبلوغ مركز القوة الإقليمية. من خلال ربط الديناميكيات الإقليمية للأمن بالمناقشات الحالية حول هيكل القوة العالمية، يقدم "Buzan and Wæver"(2003) تفسيرًا مقنعًا للأمن الدولي بعد الحرب الباردة من خلال تحدي كل من التبسيط المفرط لوجهة النظر أحادية القطب وكذلك الرؤى الأكثر عولمة لنظام جديد. اضطراب العالم. يهدف هذا النهج إلى التعرف على تنوع وتعقيد ديناميكيات الأمن في أجزاء مختلفة من العالم. دراسة تاريخية عن المناطق، "كاتزنشتاين" (2005) تسلط الضوء أيضًا على التحول الدراماتيكي في الساحة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، وتحلل المناطق التي أصبحت حاسمة لفهمنا للسياسة العالمية. يقدم الكتاب تحليلًا مقنعًا من خلال تحدي الحجج المتعلقة بالمرونة الشاملة للدولة القومية أو مسيرة العولمة الحتمية. يقدم (2010)"Flemes"، وهو مجلد شامل من الفصول المحررة ، عدسات متعددة لتقييم القوى والقيادة الإقليمية ضمن السياقات داخل المنطقة، والإقليمية، والعالمية. أثناء تسليط الضوء على الاختلافات والتشابهات مع المفهوم الأكثر تقليدية نسبيًا للقوى الوسطى، يقدم(2010) Nolte مفهومًا تحليليًا للقوى الإقليمية المناسبة لأبحاث IR في أوائل القرن الحادي والعشرين.[1]

تشير الأبحاث إلى أن القوى الوسطى مختلفة بشكل قاطع بسبب اعتمادها على الدبلوماسية والظروف المحددة التي تتبع في ظلها السياسة الخارجية. تفضل القوى الوسطى السياسة الخارجية المتعددة الأطراف وتشكيل الائتلافات بدلاً من اتخاذ القرار الأحادي في السياسة الخارجية. تم تصنيف أسلوب الدبلوماسية الذي تستخدمه القوى الوسطى "الدبلوماسية المتخصصة"، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن القوى الوسطى يجب أن تتبع أهدافًا محدودة للسياسة الخارجية نتيجة لقدرات قوتها، والتي هي أقل من تلك التي تمتلكها القوى العظمى أو القوى العظمى. ومع ذلك، فإن القوى الوسطى لا تتحدى الوضع الراهن في النظام الدولي ؛ إنها ليست دولًا تنقيحية أو تحولية. خلال الحرب الباردة، أصبح مفهوم القوى الوسطى أقوى من الناحية التجريبية كأداة تحليلية في العلاقات الدولية نتيجة لتوازن القوى بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. الدول التي لم يكن لديها قدرة عظمى ولكن لا تزال تمارس بعض النفوذ في السياسة العالمية، مثل كندا وهولندا والسويد، تم تصنيفها على أنها قوى وسطى. سعى هذا التصنيف إلى الاعتراف بالدور الذي لعبوه في العلاقات الدولية مع السماح أيضًا بالتمييز التحليلي بين أنواع القوة المختلفة.[2]

---

[1] *ibid.*

[2] *Meltem Müftüler Baç, Middle Power, in interna https: //www.britannica.com/topic/middle-power.*

تم التأكيد على الدور الذي تلعبه القوى الوسطى كوسيط شرعي في نموذج التعددية لنظرية العلاقات الدولية. القوى الوسطى مهمة لإنشاء وصيانة النظام العالمي، وهي تفضل إنشاء المؤسسات الدولية. وبهذا المعنى، فإنهم يعملون كعناصر استقرار في النظام العالمي. وفقًا لنظرية العلاقات الدولية التقليدية، فإن القوى المهيمنة مسؤولة عن إنشاء المؤسسات الدولية، لكن الحفاظ على هذه المؤسسات وبقائها يعتمدان على تقارب المصالح بين اللاعبين الآخرين؛ هذا هو المكان الذي يتم فيه تعزيز دور القوى الوسطى. غالبًا ما تهتم القوى الوسطى بقضايا مثل منع الانتشار النووي، والنظام الاقتصادي الدولي، وتخفيف الديون، وحظر الألغام الأرضية - وهي قضايا لا تتعلق بشكل مباشر بالمصالح الحيوية للقوى العظمى. في مثل هذه المشاكل الدولية، تكون القوى الوسطى قادرة على وضع أجندات دولية والتأثير عليها، وبناء تحالفات ناجحة وتحدي هيمنة القوى العظمى في تلك القضايا. هذا الدور الذي تلعبه القوى الوسطى ناتج جزئيًا عن تصوراتها عن مخاوفها المشروعة بشأن قضايا الأمن البشري. يمكن للقوى الوسطى أن تنجح في إحداث التغيير بسبب قدرتها الدبلوماسية وقدرتها على إبراز موقف موثوق، مما يمكنها من العمل كقادة أخلاقيين ومفكرين. تمتلك القوى الوسطى عادةً خدمات أجنبية مؤسسية للغاية وقادرة على نشر أفكارها وأهداف السياسة الخارجية من خلال شبكة واسعة نسبيًا من البعثات الدبلوماسية التي تحتفظ بها.[1]

02.التنافس الصيني- الأمريكي في آسيا- المحيط الهادي وتأثيره على دور القوى المتوسطة بالمنطقة.

اتفق "روبرت كوكس"، المسؤول السابق في الأمم المتحدة والباحث السياسي الكندي، في مقالته الأساسية عن القوى الوسطى، مع زميله الكندي ووزير الخارجية السابق "جون هولمز" على أن "دور القوة المتوسطة ليس عالميًا ثابتًا ولكنه شيء يجب إعادة التفكير فيه باستمرار في إن سياق الحالة المتغيرة للنظام الدولي". تتمتع هذه الملاحظة بميزة كبيرة اليوم، حيث تمر المرحلة الحالية للشؤون الدولية بتحول في نظامها الجيوسياسي وتسلسلها الهرمي. لا يوجد مكان أكثر إلحاحًا اليوم مما هو عليه في المحيطين الهندي والهادئ.

مع إنهاء الصين لصعود قوتها العالمية وهيمنتها الإقليمية الواقعية، أصبحت منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأطرافها - شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا - ساحة القوة الجيوسياسية. لتعكس جدية هيمنة الصين دون منازع على المنطقة ، قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها من القوى الكبرى - المملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا واليابان - بتحوير وتحويل استراتيجياتهم الخاصة بالأمن القومي

[1] *ibid.*

والدفاع لمنع الصين من الوصول دون رادع ودون منازع. السلطة والقوة في المحيطين الهندي والهادئ. ترجع التحولات من هذه القوى الغربية ذات التوجه الليبرالي إلى أن آسيا تضم 60 في المائة من سكان العالم ، كما ترجع إلى صعودها كمحرك اقتصادي عالمي للنظام القائم على القواعد متعدد الأقطاب. تضاعف الولايات المتحدة من نظامها المحوري للتحالفات وتزيد من منافستها بين القوى العظمى مع الصين.

ومع ذلك، فإن تعميق المنافسة بين القوى العظمى بين الصين والولايات المتحدة في المنطقة بدأ في التأثير على القوى المتوسطة والصغيرة التي استخدمت حقبة ما بعد الحرب الباردة التي كانت سلمية ومستقرة نسبيًا لبناء ودمج اقتصاداتها ومصالحها الوطنية في سياق إقليمي. مع الصين في قلب أي سياسة. ولتعقيد الأمور بشكل أكبر، أجبرت الهيمنة الصينية المتزايدة باستمرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ هذه القوى الإقليمية من الطبقة الوسطى والدنيا على إعادة تقييم علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية الوثيقة مع الصين.

مع ظهور التعددية القطبية باعتبارها الشكل السائد للشؤون الدولية، عاد الاهتمام الكبير بالقوى الوسطى مع التركيز بشكل خاص على وظيفتها الاستراتيجية في سياسات القوة ومنافسة القوى العظمى. ومع ذلك، من أجل استخدام القوى المتوسطة بشكل فعال، بما يعكس تاريخ منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتسلسل الهرمي الإقليمي، ونظام الدول، يجب تحديث مفاهيم القوة المتوسطة وتطبيقها على المنطقة مع الاهتمام بشكل خاص بكيفية قيام هذه الجهات الفاعلة من الطبقة المتوسطة بالدولة. السعي وراء مصالحها الوطنية واستقلالها الاستراتيجي في نظام قائم على القواعد يتزايد فيه التنافس والتنازع.[1]

من هناك، يقيّم النظام الإقليمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ويؤكد طبيعته الهرمية والخصائص متعددة المستويات التي يضعها على الجهات الحكومية في المنطقة.

---

[1] *Andrew Erskine, The Middle Power Dynamic in the Indo-Pacific: Unpacking How Vietnam and Indonesia Can Shape Regional Security and Economic Issues, Journal of Indo-Pacific Affairs, Air University Press, Published Feb. 8, 2022, https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2927137/the-middle-power-dynamic-in-the-indo-pacific-unpacking-how-vietnam-and-indonesi.*

03.أندونيسيا وفيتنام كقوى وسطى أقليمية

تضع هذه الديناميات المختلفة إندونيسيا وفيتنام كقوى وسطى إقليمية من خلال تحديث نطاق وحجم تعريفات القوة المتوسطة وتقديم المزيد من الوضوح للنظام الإقليمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. يهدف التحليل إلى إظهار قدراتهم المحتملة في تشكيل الأمن الإقليمي والمرونة الاقتصادية لمنافسة القوى العظمى بين الصين والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، يسعى إلى إظهار كيف ينبغي لفيتنام وإندونيسيا استخدام أدوار القوة المتوسطة، وتحديداً دور الجسر وإضفاء الشرعية، لتحقيق مصالحهما الوطنية مع الحفاظ على الحكم الذاتي الاستراتيجي. بشكل جماعي، سنوضح من خلال التحليل تكتيكات القوة المتوسطة التي يمكن لفيتنام وإندونيسيا استخدامها للحفاظ على نظام قائم على القواعد وتعزيزه في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الذي يُركز بشكل أساسي على الأمن الجغرافي والمصالح الجغرافية الاقتصادية. أخيرًا، ستضع "رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) " كمؤسسة القوة المتوسطة المثلى لعرض وتعزيز استقلاليتها وقوتها الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

دراسة اسقاطية على حالة إندونيسيا ولفيتنام على لعب دور القوى المتوسطة الجديدة

استخدمت فيتنام سمات الواقعية الليبرالية للإشراف في سياستها الخارجية التي تهدف إلى إفادة الإطار المؤسسي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهيكلها القائم على القواعد، وتعزيز سيادة الدولة وسلامة أراضيها كحقائق لا تقبل الجدل. على سبيل المثال، تشارك فيتنام بشدة في مقاومة الوجود العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي (SCS) في محاولة لإضفاء الطابع الإقليمي على النزاعات الإقليمية من خلال الآسيان وآلياتها المؤسسية لا سيما "المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا"، واجتماع وزراء دفاع الآسيان بلس. علاوة على ذلك، فقد عملت فيتنام على تثبيط القوى الصغيرة والصغرى والقوى الوسطى الزميلة عن السعي وراء ترتيبات ثنائية مع الصين بشأن تسوية حلول بديلة للنزاعات الإقليمية، وبالتالي تقويض البنية متعددة الأطراف والقائمة على القواعد في المنطقة للنزاعات داخل المنطقة.[1]

ربما تكون إندونيسيا القوة الوسطى الأولى التي استخدمت سمات الواقعية الليبرالية في سياستها الخارجية بسبب تاريخها مع الاستعمار الأوروبي والنضال من أجل الاستقلال. لقد عكست إندونيسيا هذه التجربة من خلال دبلوماسية "أكتيف دان بيباس" أو الدبلوماسية "النشطة والمستقلة" التي تؤكد على أهمية سيادة الدولة والأراضي والمركزية في عيوب سياسات القوة من القوى العظمى. عندما اقترب قادة الآسيان

[1] *ibid.*

منه لتطوير مفهوم المحيطين الهندي والهادئ. من خلال هذا التواصل مع أعضاء الآسيان، أثبتت إندونيسيا قدرتها على نشر تكتيكات متعددة الأطراف تعكس احتياجات ووجهات نظر أعضاء المنظم في العلاقات الدولية المعاصرة، فإن القوى الوسطى الأكثر حيوية والتي لا غنى عنها هي الدول التي يمكن أن تلعب دورًا اسميًا لوضعها كقوة متوسطة. تقليديا ، أقنع هذا القوى الوسطى، بالمعنى العالمي، بأن يكونوا مديرين مناسبين، وبناة جسور، وقوات حفظ سلام. ومع ذلك ، بغض النظر عن مدى تأثير أدوار القوة المتوسطة هذه خلال الحرب الباردة وفترات ما بعد الحرب الباردة، فإنها توضح نقصًا حقيقيًا في الإشادة المتماسكة حول مدى تأثير القوى الوسطى في تشكيل قضايا الأمن الجغرافي والمرونة الجيواقتصادية - خاصة في فترة تعدد الأقطاب. لتطوير أدوار القوة المتوسطة، يجب على ممثل الدولة مقارنة وتقييم اهتماماته الوطنية وقيمه ومواقفه الاستراتيجية مع الوصفات السلوكية القادمة من مرتبته وموقعه في الترتيب الهرمي للمنطقة. النظام للقوى الوسطى أدوار محدودة في التأثير وتشكيل المجالات الدبلوماسية الإقليمية ذات الأهمية. يمنع هذا النقص القوى الوسطى من الوصول إلى أدوار كقائمين على الإنفاذ، وتحوط، وموازنين. من ناحية أخرى، يؤكد التفاوت في القوة الفرص المتاحة لتشكيل أدوار متخصصة. من المستحسن أن تختار القوى الوسطى من هذا المنطلق أدوار المشرعين والجسور في سياق دبلوماسية القوة المتوسطة، يشير دور المُشرِع إلى قدرة القوة الوسطى على تأكيد وإلزام سلطات الطبقة العليا والدنيا بشرعية مجالات الاهتمام المتخصصة في النظام الإقليمي. تتعقب سابقة هذا الدور الطبيعة الثابتة وشرعية الهياكل القائمة على القواعد والتسلسل الهرمي للنظام الإقليمي لإظهار أهمية التنشئة الاجتماعية واشراك جميع الجهات الفاعلة في الدولة. علاوة على ذلك، ستظهر القوة لتكون معنية في المقام الأول بالحفاظ على الاستقرار والازدهار في المنطقة وحمايته وتعزيزهما دون الرجوع إلى استراتيجيات التحوط أو المواجهة أو الموازنة من الوسط. إذا تم ممارسة القوى الوسطى بنجاح، يمكن أن تقلل من ضعفها الأمني والاقتصادي نحو نسبة أعلى من المكافأة إلى التكلفة. أخيرًا، لا يكون دور المُشرِع مدفوعًا بإحساس الإيثار بالمواطنة الدولية الصالحة. وبدلاً من ذلك، فهو متجذر في الخوف من القوة الاستراتيجية التي تراقب القوى العظمى والكبرى التي تتبع استراتيجيات عسكرية وانقسامية للحفاظ على ترتيبها الهرمي على حساب استقرار المنطقة وازدهارها.[1]

وفي الوقت نفسه، يشير دور الجسر في دبلوماسية القوة المتوسطة إلى قدرة قوى الطبقة الوسطى على السعي دبلوماسيًا لمجالات الاهتمام المتخصصة وربطها وتحفيزها على كل من القوى العليا والدرجة الدنيا

[1] *ibid.*

من خلال آلية جماعية ومتعددة الأطراف. تُلصِق سابقة هذا الدور الوظائف والأقطاب المتعددة لمجالات القوة في المنطقة مع ترسيخ الإجماع على المصالح والقيم الأساسية المعترف بها على أنها عالمية ولا يمكن التعدي عليها. إذا تم ممارستها بنجاح، يمكن للقوى الوسطى أن تكتسب استراتيجيات كبيرة للتأثير من الوسط، مما يؤدي إلى قوة من المستوى الأعلى والأدنى غالبًا ما يُقال إن القوى الوسطى ليس لديها قدرة كبيرة على عرض مصالحها على القضايا الجيوسياسية الحرجة. في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، هم نتاج ثانوي للنظام القائم على القواعد الليبرالية، وعلى هذا النحو ، فقد طوروا أدوارًا إدارية وبناء الجسور وحفظ السلام. ومع ذلك، من خلال تحليل القوى الوسطى من خلال منظور محدث - الحد من عمليات القوة الوسطى المقلدة - ومراسلاتهم مع الهيكل الإقليمي للنظام الجيوسياسي في المحيطين الهندي والهادئ ودورين في السياسة الخارجية. [1]

04.توظيف القوى المتوسطة الصاعدة لدبلوماسية القوة الذكية

فيما يتعلق الأمر عن مفهوم القوة الذكية برز مفهوم القوة الذكية بشكل أساس في السياق الأمريكي، حيث طرحه" جوزيف ناي" عام(2003) في إطار الحديث عن تراجع القوة الأمريكية في العالم، في ظل صعود بعض القوى المتوسطة التي تسعى إلى تبوؤ مكانة محورية على الساحة الدولية .وبرز المفهوم كذلك في إطار الحاجة لاستعادة الولايات المتحدة لمكانتها الدولية من خلال الاعتماد على مصادر قوتها الناعمة والصلبة في إطار استراتيجية ذكية للسياسة الخارجية دون الاكتفاء باستخدام مصدر واحد لقوتها دون غيره، خاصة مع الفشل في توظيف القوة العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق .وتتباين استخدامات القوى الكبرى والمتوسطة الصاعدة لمصادر وأدوات القوة الذكية؛ فالأولى تستخدم القوة الذكية بهدف التغلب على القيود المتعلقة باستخدام القوة الصلبة وتحديدا العسكرية ارتفاع تكلفة استخدامها ونفور الرأي العام من فكرة الحروب، ولمواجهة انتشار القوة في النظام الدولي بين عدد من الفاعلين من الدول وغير الدول .ونظرا لأن القوى الكبرى لديها اهتمامات وتطلعات وكذلك أجندّة عالمية واسعة، فإنها تستخدم القوة الذكية لتأكيد مكانتها الدولية المتميزة. على الجانب الآخر، تلجأ القوى المتوسطة الصاعدة إلى استخدام القوة الذكية لتحقيق أهداف عدة، منها :مواجهة التهديدات الأمنية الفعلية والمتصورة للدولة في صورتها التقليدية وغي التقليدية، وتعويض التفاوت في مصادر قوتها الصلبة مقارنة بالقوة المهيمنة والقوى الكبرى، ومواجهة حضور تلك القوى في النظام الإقليمي للقوة المتوسطة الصاعدة، وذلك من خلال تبني ما يعرف باستراتيجية

[1] *ibid.*

"التوازن المرن ."وكذلك الحصول على دعم إقليمي ودولي لأهداف سياستها الخارجية، وترسيخ مكانتها ونفوذها كقوة إقليمية في مواجهة بعض القوى الثانوية المعارضة لقيادتها للإقليم.[1]

05.السياق الإقليمي لتوظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة

تفرض التحولات والتغيرات المتلاحقة إلى جانب التحديات النابعة من البيئتين الإقليمية والدولية، قيودا على الدول في مجال استخدامات وتطبيقات مصادر قوتها الصلبة والناعمة، كما تتيح لها في ذات الوقت، بعض الفرص حال نجاحها في توظيف مصادر قوتها بشكل ذكي على نحو يحقق مصالحها القومية في المحيطين الإقليمي والدولي ويشهد إقليم الشرق الأوسط حالة من السيولة السياسية والأمنية، وغلبة الصرا عات المسلحة داخل وبين دول الإقليم، وانتشار الإرهاب وتصاعد دور الفاعلين المسلحين من غير الدول . علاوة على التدخلات العسكرية الخارجية المتكررة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وكذلك الحالة الراهنة من تفكك وانهيار وفشل بعض الدول القومية .إلى جانب التنافس الشديد بين بعض القوى الإقليمية لفرض هيمنتها ونفوذها داخل الإقليم .وقد دفعت مثل هذ التحديات ايران وتركيا إلى توظيف قوتها الذكية للتعامل معها، إذ فرضت التهديدات المتلاحقة للأمن القومي بل ولبقاء الدولة القومية التركية ضرورة اللجوء لاستخدام الأداة العسكرية بشكل مباشر أو عبر وكلاء لها في المنطقة، مع الاهتمام في نفس الوقت وان كان بدرجة أقل بتوظيف مصادر قوتها الناعمة لتحقيق حلمها في استعادة أمجاد الامبراطورية العثمانية وتعزيز نفوذها الإقليمي. على الجانب الآخر، فرضت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وطبيعة التحديات التي تواجهها، ضرورة توظيف مصادر قوتها الذكية في إطار تحركاتها الخارجية. خاصة أن ايران لديها أهداف أيديولوجية مذهبية تفرض القوة الناعمة وأدواتها، كما أن أهدافها التوسعية الامبراطورية تفرض الحاجة إلى أدوات القوة الصلبة أما القارة الأفريقية فإنها تشهد عدد كبير من الأزمات والتحديات الأمنية التقليدية، ومن بينها انهيار النظم الديموقراطية والانقلابات العسكرية المتكررة، كذلك انتشار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية بين وداخل العديد من الدول. إلى جانب انتشار مهددات الأمن الإنساني وخاصة الفقر و الأمراض وجميعها عوامل دفعت جنوب أفريقيا إلى توظيف قوتها الذكية من خلال المزج بين عناصر قوتها الصلبة خاصة الاقتصادية وكذلك قوتها الناعمة لترسيخ مكانتها الإقليمية، مع التردد في استخدام القوة المسلحة بشكل مباشر برغم ضخامة التحديات والأزمات بالقارة الأفريقية، لأسباب عدة أبرزها :محاولة التغلب على الميراث التاريخي السلبي للتدخل العسكري في القارة الأفريقية خلال حكم النظام العنصري لجنوب أفريقيا، كما جاء التردد في التدخل عسكريا لحل الأزمات ببعض دول القارة الأفريقية استجابة لضغوط داخلية من بينها، تفاقم الأزمة الاقتصادية على نحو أضعف من قدرتها على المشاركة

[1] صدفة محمد محمود، توظيف القوة الذكية في السياسات الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة، ص 01.

عسكريا لمواجهة أزمات القارة، فضلا عن موقف الرأي العام المعارض للتدخل العسكري خاصة مع مقتل عدد من الجنود عقب التدخل لمواجهة أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى في مارس(2003).[1]

فيما يتعلق بأمريكا الجنوبية، فإنها أصبحت منذ انتهاء الحرب الباردة واحدة من أكثر أقاليم العالم سلمية، حيث يعود تاريخ أخر مواجهة مسلحة وقعت بين دولتين في المنطقة(الإكوادور وبيرو)إلى عام(1991)، كما أصبح خطر اللجوء لاستخدام دول الإقليم للقوة المسلحة أو نشو حروب بينها وكذلك الحاجة لاستخدام القوة ردا على تهديدات عسكرية خارجية من الأمور المستبعدة .وفي ظل الاستقرار الأمني والسياسي النسبي في أمريكا الجنوبية، وغياب التهديدات الحقيقية لأمنها القومي من قبل قوى خارجية، لم تضطر البرازيل إلى استخدام القوة العسكرية مباشرة داخل الإقليم، وعملت على توظيف قوتها الناعمة إلى جانب قوتها الصلبة خاصة الاقتصادية في تعزيز مكانتها الإقليمية والتصدي للتحديات الأمنية غير التقليدية وخاصة تهريب المخدرات والإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة.[2]

[1] المرجع السابق الذكر، ص 03.

[2] المرجع السابق الذكر، ص 04.

المحاضرة رقم10: الهيمنة الاقليمية البحث في التصور المعرفي في أدبيات العلاقات الدولية

01.الهيمنة الاقليمية تصور معرفي ونظري

يطرح مفهوم الهيمنة ضمن أدبيات العلاقات الدولية منذ فترات زمنية بعيدة، كمحاولة لفهم وتفسير أهم توجهات وسياسات الدول في علاقتها بمحيطها الخارجي إقليميا كان أ و عالميا، خاصة تلك المتطلعة للعب أدوار رئيسية وحيوية .عرف ذلك تا ريخيا في مدينة أثينا في العصر الإغريقي، ولو أن أفضل مثال على ذلك هو مدينة" اسبرطة "التي كانت دائمة البحث عن المجد والشرف وإخضاع المدن الأخر ى، كما ذاع صيتها كونها ذات تراث مشهور عسكريًا وحربا، إذ بلغت أقصى مراحل قوتها بحدود عام ق.م 404 بعد انتصا رها على أثينا في الحرب البيلوبونيزية. مما يفسر كثرة كتابات" ثيوسيديدس Thucydides "عن حرب البلوبونيز التي تحدثت عن الهيمنة .ثم في فترة العصور الوسطى مع روما، وبتنافس الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية .وأيضا بروسيا، النمسا، ألمانيا، فرنسا، ايطاليا التي تنافست كلها على التأثير، بالرغم من هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر. وبعدها كل من الصين واليابان، ليأتي دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، إلى أن بلغنا درجة الهيمنة العالمية التي تمارسها الولايات المتحد الأمريكية، مع رفضها للمنازعة عليها. كما أن مفهوم الهيمنة من المفاهيم الملازمة لمجال الدراسات الإقليمية، وما القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية مترافقان في كثير من الأحيان .يقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما" الهيمنة الإقليمية " فتحدث عندما تسعى تلك الدولة إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة عليهم.

ومن دلالات مركزية المفهوم في تحليل العلاقات الدولية عامة والإقليمية خاصة نجد:

- ✓ كون الهيمنة مفهوم جد مهم في تاريخ العلاقات الدولية، قبل أن يطاله التحريف بزعم البعض أنه لا ينقاد إلا لتوصيف الهيمنة الأمريكية، كان المفهوم متكرر الاستعمال لتفسير بعض أنواع العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى، وبالتالي فهو مفهوم عام يصلح لتفسير كل تفاعلات هرمية القوة سواء على المستو ى العالمي أو الإقليمي أو حتى الوطني.[1]

[1] رتيبة برد، استراتيجية الهيمنة الاقليمية، مجلة السياسة العالمية، المجلد(05)، العدد(02)، 2011، ص 324.

- ✓ كون" الهيمنة " من بين المفاهيم الهامة والمركزية في التحليلات المتعلقة بالبعد الدولي والإقليمي، مما يتطلب إعطاءها الاهتمام الكافي، لأجل الوصول إلى فهم أحسن للتفاعلات والعلاقات التي تنتج عنه في أرض الواقع
- ✓ الهيمنة مفهوم يسمح بتوصيف علاقة خاصة ضمن الأنظمة الهرمية أو التراتبية، والتي لا يمكن تغطية كل جوانبها بواسطة مفاهيم أخر ى، كمفهوم القائد الإقليمي أو القوة الإقليمية العظمى أو القوى الإقليمية الصاعدة.

كما تعتبر مساهمة" مريام برايز "رائدة في محاولة الجمع بين التعريفات المتعددة لمفهوم الهيمنة الإقليمية المستوحاة من الهيمنة العالمية، وقد حصرتها في نقطتين رئيسيتين هما:

-أولا : غالبا ما ينظر إلى الهيمنة على أنها تدفق للتفوق النسبي في القوة المادية بالمصطلحات الاقتصادية والعسكرية على المستو ى العالمي للسياسة الدولية، أو إقليميا في منطقة محددة جغرافيا من العالم- . .

ثانيا : تفهم الهيمنة على أنها نظام سياس ي، أين يسيطر طريق واحد في التفكير عادة – مرتبط بالطرف الأقوى مما يقلل من الإكراه.

كما يعود الفضل" لمريام برايز " في صياغة إطارا مفاهيميا تفكيكيا يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية لمفهوم الهيمنة الإقليمية وحتى العالمية، وهي ما يعرف في الكتابات الإقليمية المتخصصة باللغة الإنجليزية بـ (The Three p's) . مما يجعل الإقليمية مرطبة من ثلاث جزئيات مركبة لا غنى للواحدة منها عن الأخرى: **التصور أو الإدراك**، يتضمن بعد التصور أو الإدراك كلا من التصور الذاتي للمهيمن الإقليمي عن نفسه، وتصورات القوى الثانوية في الإقليم عن المهيمن.

-**الاستعراض أو الإسقاط**، تلقين واستعراض القيم والمصالح بدلا من فرضها، هو مظهر محدد آخر للهيمنة الإقليمية، وهو مرتبط بالتنشئة التي يلقنها المهيمن.

-**التوفير أو التموين**، يمكن تمييز الهيمن سواء كانت إقليمية أو عالمية، عن الأشكال الأخرى لعلاقات هرمية القوة بواسطة خاصية توفير الحاجيات العامة من طرف واحد، أ ي من طرف المهيمن.[1]

بشكل عام، توجد العديد من الطرق المختلفة التي يمكن للقوة الإقليمية أن ترتبط بواسطتها مع إقليمها. ولذلك اختلف الباحثون في وضع تصنيف دقيق ومتكامل لضبط طبيعة تفاعلات هذه القوى بجيرانها. فقد سادت فكرة – يعتبرها البعض خاطئة- مفادها أن القوى الإقليمية في كل أقاليم العالم، لا تتصرّف ولا تتّبع إلا استراتيجيات " خيرية " (Benevolent strategies) وأنها لا تمتلك إلا نوايا حسنة تجاه الإقليم ومكوناته، إلى درجة أن هؤلاء المنظرين افترضوا بأن تبني استراتيجيات خيرية واندماجية (Integrative) هو

[1] المرجع السابق الذكر، ص 325.

شرط لازم لتبوأ الدولة مكانة القوة الإقليمية. وهكذا تم استبعاد الأشكال الصلبة من الخيارات المتاحة أمام هذه القوى في علاقتها بالإقليم. من بين الذين ينتمون لهذا المنظور يُذكر على سبيل المثال الباحثة "ماكسي شومان" المهتمة بالنظام الإقليمي لإفريقيا الجنوبية؛ وكذلك الباحث "ستيفان شيرم" ذي الاهتمامات البحثية بالنظام الإقليمي لأمريكا الجنوبية؛ إلى جانب الأستاذة في الجامعة المستقلة بمدريد " "سوسان غراتيوس" (Susanne Gratius) الذي سارت في الطرح نفسه.

خلافا لهؤلاء جادل البعض الآخر من الباحثين الجدد بأنه ينبغي لنا أن نتصور مجموعة أوسع من الاستراتيجيات التي يمكن للقوى الإقليمية أن تتبعها في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي.

يعتبر " توماس بيدرسان" مثلا من بين الباحثين السباقين للعمل في هذا الإطار، إذ افترض أن القوى الإقليمية الكبرى يمكن أن تتبع عدة استراتيجيات مثل: " الهيمنة الانفرادية" (Unilateral hegemony)؛ " الهيمنة التعاونية" (cooperative hegemony)؛ " الإمبريالية" (Empire)؛ " التوافقية" (Concert). لكنه في الأخير فضّل الهيمنة التعاونية باعتبارها السبيل لتطوير المأسسة الإقليمية.[1]

إذا رجعنا إلى مساهمة "بيدرسان" حول الهيمنة التعاونية التي أفرد لها مساحة واسعة في أبحاثه والتي حملت عنوان مقاله، نجده يعرّف هذا المفهوم "Cooperative Hegemony" بأنه شكل مرن للسيطرة بواسطة أدوات الترتيبات المؤسساتية التعاونية القائمة على استراتيجية طويلة المدى. ومن الشروط المسبقة لتحقيق أهداف الهيمنة التعاونية هي ضمان قدرة القوة الإقليمية على ما يلي:

- تجميع القوة Power aggregation ممثلة في القدرة على إقناع العدد الكافي من دول الجوار للالتفاف حول المشروع أو المشاريع الإقليمية التي تقترحها.
- تقاسم القوة Power sharing ويعني به اقتسام القوة مع الدول الصغيرة والضعيفة في الإقليم.
- القدرة على الارتباط باستراتيجية طويلة الأجل بغرض المأسسة الإقليمية.

أما بالنسبة لـ: "**مريام برايز**" Miriam Prys، فإن نطاق الأنواع أو الأشكال الممكنة لتلك العلاقات يمكن مفهمها « can be coceptualized » في شكل مستقيم بين حجري زاويتين. يبدأ من مفهوم " اللّامبالي " « Indifferent/ negligent » وعبرت عنه بمصطلح الكسلان « Lazy »، وينتهي بمفهوم " الإمبريالي"

[1] فيصل بو الجدري، استراتيجية الهيمنة الاقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد06، 2018، ص 241.

« Imperialistic » وعبرت عنه الباحثة بمصطلح الجشِع « Greedy ». أما مفهوم الهيمنة « Hegemony » فجعلته في مكان ما في الوسط بين الاثنين، واعتبرته مفهوما مركزيا.

محاولة أخرى جاءت على يد كل من " فرازيي و ستيوارت أنجرسول" عالجا فيها مجموعة من الأدوار والتوجهات التي تتبناها القوى الإقليمية، وهو النهج نفسه الذي سار عليه " أندرو هيرال" Andrew Hurrell تقريبا، عند تطرقه للاستراتيجيات العنفية مدللا ذلك بالطريقة المنتهجة من طرف روسيا في الشيشان.

أما الفضل الكبير في توسيع مجال البحث في الاستراتيجيات ممكنة الاتباع من طرف القوى المتطلعة لمكانة القوة الإقليمية، فيعود إلى الباحثة بالمعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية " ساندرا ديسترادي" (Sandra Destradi)، حيث تقول بأنه بإلقاء نظرة سطحية على السياسات الخارجية التي تتّبعها بعض القوى الإقليمية يتّضح جليا أن الفكرة الخيرية بمفردها، لا تتناسب مع الواقع الإمبريقي، أو أن الحالات التي تنطبق عليها نادرا ما تمثل قاعدة صلبة من أجل التعميم النظري بخصوص القوى الإقليمية.[1]

وبذلك توصلت إلى وجود ثلاثة استراتيجيات محتملة تتبعها القوى الإقليمية في المناطق المعنية بالنفوذ حدّدتها وفق مستقيم (Continuum) يمتد من الاستراتيجيات أحادية الطرف التي تمتاز بالعنف والإكراه، والتي تسميها "الأمبريالية" (Empire)، لينتهي المستقيم بالاستراتيجيات التعاونية التي تهدف للوصول إلى غايات مشتركة لكل أعضاء النظام الإقليمي، وقد وصفَتها بـ: "القيادة" (Leadership). أما في الوسط منهما فتوجد العديد من الاستراتيجيات الفرعية التي تنتمي إلى استراتيجية "الهيمنة" (Hegemony). متعددة الأشكال والأبعاد.

يعتبر " ديرك نابرس" (Dirk Nabers) كذلك من الكتاب الذين اهتموا بالبدائل المتاحة أمام القوى الإقليمية، فقد ابتكر مفهوما جديدا يُقر بأنه مستوحى من منظور " أوران يونغ " حول القوة والقيادة، حيث استلهم مفهوم "الهيمنة الخطابية" Discursive Hegemony من مفهوم " القيادة الثقافية" (intellectual leadership) لصاحبه "أوران يونغ" كما ذكرنا، وذلك في تعبير منه عن الرؤية الاجتماعية للقوة، والتي تنطوي على السيطرة على التفكير وتبني حاجيات ورغبات الآخرين وهذا الطرح الأخير ذاته مستوحى من طروحات " أنطونيو غرامشي" حول الهيمنة، الذي يأخذ اللغة على أنها مكونا للسياسة.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 242.

[2] المرجع السابق الذكر، ص ص 243-244.

وبذلك يشير مفهوم الهيمنة حسب ما أشار اليه الكاتب السياسي "أريغي" في حديثه عن المفهوم في اطار العلاقات بين الدول "إن تفوق مجموعة بشرية على أخ وسيادتها عليها يظهر جليا في واحدة من صورتين هما الهيمنة فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها وتسعى لتصفيتا أو لإخضاعها حتى لو اضطرت إلى استعمال القوة المسلحة أو القيادة الثقافية و المعنوية بفضل ما لديها من انجازات وعندئذ تكون الدولة المهيمنة نموذجا في نظر الدول الأخرى التي تقلدها وتنجذب لتسير في مسارها التنموي.

أما عن التعريف الاصلاحي لها فيستخدم مصطلح الهيمنة بحسب المجال المعرفي الذي توظف فيه، فتشير إلى صعود أو سيطرة أحد عناصر النسق على العناصر الأخرى، وفي العلاقات الدولية توظف بطريقتين: الأولى منها تعرف على أنها توزيع القوة ضمن النظام دون أن تعني بذلك القوة العسكرية فحسب، وإنما أيضا القدرة التكنولوجية والمالية، أما الطريقة الثانية فتعرف الهيمنة على أنها سيطرة فكرة خاصة أو مجموعة افتراضات مثل اللبرالية الاقتصادية والعولمة والبعض يبسط المفهوم لدرجة الهيمنة توصف أي وضع للتوزيع الغير المتساوي للقوة.

أدى هذا التمايز إلى التباين في تعريف الهيمنة أين جاء في تعريف "روبرت جيبلن" أن الهيمنة تشير إلى تفوق دولة على الدول الأخرى ضمن النظام الدولي، أما روبرت كيوهان فيعرفها على أنها الحالة التي تكون فيها دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول ولها استعداد للقيام بذلك.[1]

أما الاشتقاق اللغوي لمصطلح الهيمنة فهو مستمد من الأصل اللاتيني hegemonia الذي يعني القيادة الشرعية، بعكس arkhe والتي تعني الرقابة أو المراقبة، أما الأصل الاغريقي للكلمة فهو egemon والذي يعني سيطرة أو قيادة دولة واحدة على بقية الدول فالدولة المهيمنة هي الدولة التي تمتلك القدرة و الارادة اللازمة لخلق بيئة عالمية مستقرة من خلال انشاء نظام عالمي للمبادئ والقواعد التي من شأنها تأمين النظام العالمي، وهذا الأخير يعكس بالطبع مبادئ ومصالح الدولة المهيمنة.

وحسب ما أشار اليه "أنطونيو غرامشي" فإن الهيمنة تشير إلى حالة معظم الدول القوية في النظام الدولي أو وضعية الدولة المسيطرة في اقليم ما، فحسبه الهيمنة تستلزم أن التعاون يتأكد من خلال القوة على

(1) لبنى جصاص، الهيمنة الاقليمية: تصور نظري لفرص القوى الاقليمية الصاعدة، منشورات مخبر الأمن الانساني، جامعة باتنة 01، الجزائر، الطبعة الأولى، ص ص 12-13

اعتبار أن قدرة الدولة لا تتأتى اعتمادا على قوتها فقط وإنما على تحقيق الاتفاق وفي هذا تمييز بين الهيمنة والسيطرة، إذ تقتصر هذه الأخيرة على القوة الصلبة فقط في حين تجمع الهيمنة بين هذا النوع من القوة وميزات أخرى.[1]

02.مفهوم النظام الاقليمي ومميزاته:

مصطلح النظام الإقليمي في معناه العلمي، و كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، مفهوم حديث لم تشر إليه الدراسات إلا في الستينات و السبعينات، وان كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، أين كان مفهوم الإقليمية Regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي. و دار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية Universalism Regionalism versus و أي المنهجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي و حفظ السلم الدولي. و يمكننا في هذا الاتجاه الاعتماد على ما ذهب إليه "ناصيف حتى" في تعريفه للنظام الإقليمي بأنه "يشمل أي كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول (أي النظام الدولي)". وهنا يمكن ملاحظة أن النظام الإقليمي هو عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها. و أحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية، أو اقتصادية أو ثقافية، بعضها أو كلها في آن واحد. و بهذا قد يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة. و قد لا يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الإقليمية ترتبط بالتضامن بين الدول لا بالجوار الجغرافي (كالروابط القومية، التاريخية، الاقتصادية، الحضارية...) إذا تتأسس الإقليمية على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمانة مصالحها المشتركة، و استثمار مزايا المنطقة السياسية. فإقامة نظام إقليمي يشترط إمكانات بناء ترتيبات محددة و تأسيس علاقات إقليمية مميزة، علاوة على توفر الإرادة السياسية. إن النظرة التي قدمها كل من "لويس كنتوري" Louis Cantori و "ستيفن شبيغل" Steven Speigel في دراستهما "السياسة الدولية للأقاليم"، The International Politics of Regions تسمح لنا بعملية تحليل العلاقات الدولية في إطار إقليم ما من وجهة نظر التفاعلات بين دول الإقليم، إلى جانب عملية المقارنة بين الأقاليم الموجودة بعضها مع الأخر، المعاصرة منها و التاريخية، إلى جانب أنها تبرز لنا مختلف أشكال التغلغل الممارس من طرف القوى الكبرى

[1] المرجع نفسه، ص 14.

اتجاه هذه الأقاليم و الأساليب والآليات المستخدمة على جانب مدى التغلغل.[1] إن عملية عرض الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية يجعلنا نميز بين ثلاثة اتجاهات حول معيار التعريف **الأول:** يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي، Geographic Proximity Approach ويجعل من هذه الاعتبارات. مهمة في سياق التعريف.

الثاني :يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي المتعددة / Homogeneity Approach .

الثالث :ينتقد الاتجاهين السابقين، على أساس أن الدول المتجاورة ،المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة بيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض Interaction Approach. يبدو أنه على الرغم من الاختلافات المسجلة حول تعريف النظام الإقليمي و مكوناته، إلا أن هناك ميلا عاما للاتفاق حول أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي:

- عندما يتعلق الأمر بمنطقة جغرافية معينة، حتى أولئك الذين انطلقوا من معيار التفاعل، توصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر و أكثر بين تلك غير المتجاورة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، إذا ما استثنينا الدول الكبرى التي قد تتفاعل و بكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات استراتيجية عسكرية أو اقتصادية . يشتمل على ثلاث دول على الأقل.
- لا وجود لأي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له، ذلك أن وجود إحداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة، والمقصود هنا أن دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطا أو نفوذا على النظام الإقليمي، من خلال شبكة العلاقات والتفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دوله، و لكنها لا تصبح عضوا فيه أو أحد مكوناته.
- وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بالنظام، و التي تمتلك ديناميكيتها الذاتية، و قواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي، أو حتى نفوذ القوى الكبرى، لا يتضمن هذا بالطبع افت ا رض الاستقلال

[1] محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الاقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2001، ص 19.

الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما، فهذا لا يمكن تصوره في ضرورة الاتصالات والمواصلات المعاصرة، واعتبارات الاستراتيجية الدولية.[1]

درجة التنافس أو التوافق في السياسات الإقليمية، فكلما زاد التجانس أو التوافق زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية، وعكسه صحيح أيضا، حيث يكون النظام الإقليمي مجالا لتصريف السياسة الدولية للقوى الكبرى. في أي نظام إقليمي يوجد نظام للتوازن في الغالب، وتوجد سياسات للتوازن، فإمكانات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توفر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، التجربة التاريخية، الخصوصية القومية، الأدوار السياسية...، وهو ما يولد أنظمة متعددة لا تخرج عن الأنماط التالية:

1.**نظاما إقليميا مركزيا** :وهنا يلاحظ أن القيم و الممارسات و علاقات القوة للدول الأخرى تكون محددة، كما أن أدوارها السياسية تكون متوقعة، حيث أن الدول الصغيرة لا يتوقع أن يرتقي دورها الإقليمي إلا إذا ارتبطت بالنظام الدولي بعلاقات تبعية (حماية) بما يضمن لها وجود مظلة حماية النظام الدولي لها. وهو الأمر الذي يلزمها بأداء أدوار وسياسات إقليمية محددة الأبعاد.

2.**نظاما إقليميا تتواجد فيه قوتان إقليميتان**، وهنا تكون القيادة موزعة نسبيا بين قوتين، وهو الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود أكثر من دور، و من سلوكيات إقليمية متوقعة، وهنا تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ.

3.نظام إقليمي متعدد القوى، هنا لا وجود لشكل محدد للأدوار السياسية القابلة للتوقع، و هو الأمر الذي يجعل هذا النمط من النظام الإقليمي غير متجانس و متمايز بشكل واضح في البيئة الدولية، طالما أن إمكانيات كل أطرافه تكبح إحداها الأخرى، مما يجعلها غير فاعلة للاستخدام خارج المنظومة الإقليمية. صحيح أن مفهوم النظام الإقليمي نشأ في فترة الستينات و السبعينات، و هنا غالبا ما يتم الإشارة إلى إسهامين بارزين، وهما:

أولا، الإقليمية كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، و هنا اعتبر أصحاب الإقليمية أن عملية بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عمليا للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، في حين أن دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تجمع جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.

[1]. المرجع السابق الذكر، ص 19.

ثانيا، يمكن إرجاع مفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي. من جانب أخر يقدم اوران يونغ Oran Young نموذج الانقطاع Discontinuities في النظام الدولي، و هو الذي يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية7. و يظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق و البعض الأخر بالانقطاع[1].

03.النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.

الملاحظ أنه بعد نهاية الحرب الباردة و تنامي ظاهرة العولمة طورت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم نموذجا جديدا يقوم على بحث التفاعلات داخل النظام الإقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خصائص مشتركة، وهذا ما عرف بـ" الإقليمية الجديدة" التي وضعت أطر جديدة للتعاون الإقليمي و يمثل التعاون الأمني جزءا هاما في هذه الظاهرة الشاملة .

كل من لويس كانتوري Louis J.Cantori و ستيفن شبيغل Steven Speigel رأيا أن هناك ستة أسباب أدت إلى اعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية، و هي :
1.المفهوم يساهم في عملية تعميق عملية دراسة العلاقات الدولية، من حيث تقديمه مستوى متوسط للتحليل، بين المستوى الدولي و مستوى الوحدات / الأطراف في النظام الدولي.

2.بإمكان المفهوم المساعدة على تصحيح رؤية بعض الباحثين و الدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهمين (القوتين العظمتين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يتم تغييب عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة و خصوصيات الحدث / الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. حيث أن هناك أحداث كثيرة لا يمكن إرجاع أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون إقليمية .

3. يساعد مفهوم النظام الإقليمي المتهمين بدراسة الدول على توسيع مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم، و يساعد إلى جانب ذلك المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة و سماتها الهامة.
4.يساعد في عملية القيام بالدراسات المقارنة لسياسات الدول، على المستوى الدولي و الإقليمي.
5. في عملية المقارنة بين منطقتين مختلفين، يساعد على استخراج سمات التشابه و التمايز بينهما، وفي

([1])مولاي بومجوط، الأمن الاقليمي، محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر: تخصص دراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ابو بكر بالقايد، ص ص 03-04

الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط الخصائص المميزة للمنطقة المدروسة.

6 في عملية دراسة التفاعل القائم بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن و نظام إقليمي معين. يمكن الإشارة إلى النظام الإقليمي يقوم بأربعة وظائف أساسية، وهي:

1.وظيفة التكيف : تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي و يتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات و المنافسات بينهم.

2.الوظيفة التكاملية :و يقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات بين أط ا رفه على المستوى الرسمي و غير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

3.الحماية و الأمن :هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، و تتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، و إلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

4.وظيفة تحقيق الأهداف :هي وظيفة يتم من خلالها توحيد أطراف النظام الإقليمي أو تفرقها، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله.[1]

لتحديد النظام الإقليمي لابد من توفر مجموعة من الشروط تتباين من مفكر لآخر، وتتمثل فيما يلي:

- البعض يركز على شرط التقارب الجغرافي النظم Geographic proximity كأساس لتمييز الإقليمية.
- البعض الآخر يركز على وجود عناصر التماثلHemogenity بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية ،أو الاجتماعية ،أو الاقتصادية

- اتجاه آخر يرى أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة تفاعلية Interactions فيما بينها فالعمل المحدد في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات بين الدول وبعضها

[1] المرجع السابق الذكر، ص 05.

البعض. يرى بوا زن Barry Buzan في كتابه" الشعب، الدول و الخوفPeople, States and Fear " أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين :

1.توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.

2.نسيج الصداقة و العداوة : و من خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي، أقصى عداوة وأقصى صداقة، وهو ما أسماه "كانتوري و شبيغل" طيف العلاقات The spectrum of relations كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية، والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي ، إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية و الصراعية بين أطراف النظام الإقليمي ، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته.

أما بالنسبة لكل من "جافن بويد Graven Boyd "و "وارنر فيلدWerner J.Field "فقد قدما تسعة جوانب تحليلية تتمثل في :

-**الاجتماع السياسي:** يتضمن الأنماط القومية للمعتقدات الاجتماعية والقيم، ومدى التماسك والانقسام، وعمليات التنشئة الاجتماعية.

-**علم النفس السياسي:** يخص دراسة معتقدات النخبة الحاكمة، و القيم و الإجراءات العملية، والمهارات السياسية في النظام.

-**الثقافة السياسية السائدة في النظام** :مدى تشابهها / اختلافها، مدى فعاليتها و أشكالها السلوكية.

-**هياكل السلطة و أنماط التأثير التي تغطي العلاقات بين الأحزاب، جماعات الضغط،**

-**علاقات الاجتماع المتبادلة داخل الإقليم و خارجه**، والتي تؤثر على السياسات والقضايا.

-**دراسة المؤسسات الإقليمية**، وتتضمن تطورها الذاتي و شرعيتها، و مستويات نموها و مخرجاتها المختلفة.

-**دراسة سلوك السياسة الخارجية الإقليمية**، مع الاهتمام بمخرجاتها وتطبيقاتها.

-**دراسة التعاون و الصراع الإقليمي**، الناتج عن التفاعل بين سلوكيات السياسة الخارجية لأعضاء النظام الإقليمي.

-**قضايا التنمية** التي تشمل النظام بمعنى النمو والتوسع المؤسساتي.

أما ما تعلق بالمداخل الأساسية لتدخل القوى الأجنبية في شؤون النظم الإقليمية، فقد أورد "ريجنز" Wriggins ثلاث مداخل هي:

1.لابد من وجود مصالح للقوى الأجنبية، اقتصادية / استراتيجية لها علاقة ارتباط بالإقليم، أو علاقات خاصة مع أحد أعضائها.[1]

2.التنافس حول مناطق النفوذ، وهذا خاصة أثناء الحرب الباردة.

3. تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي لتدخل، من اجل موازنة قوة دولة أخرى في الإقليم. الملاحظ هو أن هذه المقاربة تأخذ بمقاربة كل من " كانتوري" و "شبيغل"كأساس لتحليل مختلف جوانب تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب أسيا، ورغم أن ما يعاب على هذه المقاربة هو تميزها بنوع من الجمود و الافتقاد للمرونة الكافية للتماشي مع حركية العلاقات الإقليمية خاصة في النظام الإقليمي لجنوب أسيا.

04.التعدد الدلالي لمفهوم الهيمنة الإقليمية:

تقول "ساندرا ديسترادي": " **من أجل جعل مفهوم الهيمنة مناسبا للتحليل الإمبريقي، فإن مزيدا من التوصيف والتمييز بين الأشكال المختلفة للهيمنة يصبح أمرا ضروريا، ومطلوبا بإلحاح".**[2] من خلال هذا الاقتباس يمكن أن نستنتج أن الهيمنة الإقليمية ليست هيمنة واحدة، بل هي هيمنات إقليمية متعددة. فهي رغم اتّحادها في اللفظ إلا أنها تختلف المعنى والدلالة.

ذلك أن تحليلا مختصرا وواسعا قليلا للنقاشات الأساسية حول الهيمنة يبرز مظهرين أو جانبين لهذا المفهوم:

- الهيمنة بالأساس هي مصلحية ذاتية، وتهدف في المقام الأول إلى تحقيق أهداف المهيمن، الذي يصوّر هذه الأهداف أمام الدول التابعة أو الثانوية على أنها أهداف جماعية.
- الأطراف المهيمنة تشتغل باستخدام مزيج من الحوافز المادية، ووسائل القوة الفكرية/ المعنوية (تغيير أو إعادة تشكيل المعايير والقيم لدى الدول الخاضعة للهيمنة) بهدف تحصيل التوافق حول المهيمن داخل تلك الدول.

---

[1] المرجع السابق الذكر، ص ص 06-07.

[2] *Destradi, Sandra. Regional powers and their strategies: Empire, hegemony and leadership, review of international studies, 2010, p917.*

لأجل ذلك فإن الهيمنة تقوم على توازن دقيق بين "الإكراه والطواعية". (Coercion and Consensus)، وبين الممارسة المباشرة وغير المباشرة للقوة من طرف الدولة المهيمنة من جهة، وتأمين درجة من احترام مصالح الدول الضعيفة من الجهة الأخرى.

يخلص هذا النقاش النظري حول " الهيمنة " كمفهوم وكاستراتيجية إقليمية ممكنة التبني من طرف القوى الإقليمية، إلى أن الهيمنة يمكن أن تتضمن أشكالا مختلفة – قد تبدو لغير المتخصصين متناقضة- مثل الأحادية الطرف في مقابل التعاونية، أو الإكراهية في مقابل الخيرية. لكن اختلاف خصائص هذه الأنواع من الاستراتيجيات الهيمنة يعتمد على نوعية مصادر القوة المستخدمة في علاقة القوة الإقليمية مع جيرانها .

بهدف جعل هذا المفهوم " الهيمنة" ملائما للتحليل الإمبريقي، رأت " ديسترادي" أن تمييزا وتحديدا أبعد وأعمق لأشكال الهيمنة يبقى أمرا ضروريا وملحاً. ولذلك افترضت الابتعاد أكثر عن مجرد التقوقع حول التصنيفات الموجودة وعدم الاكتفاء بثنائية الخيرية/ الإكراهية. فقد وضعت تصنيفا فرعيا جديدا، اعتبرته بمثابة مقاربة تقسيمية أوسع للهيمنة مكوّن من: " **الهيمنة الصلبة**" و"**الهيمنة المتوسطة**" وأخيرا " **الهيمنة المرنة**" وذلك حسب معيار أدوات القوة المستخدمة.

إن هذا التفريع هو ما قد يزيد من القدرة التفسيرية للمفهوم، خاصة في حالة الدراسات المقارنة للسلوك الخارجي للدول التي تصنّف بأنها قوى إقليمية. ووفق هذا الإطار التصوري يتحتم على المهيمن (The Hegemon) أن يغيّر فعليا سياسات دول أخرى من أجل تلبية أهدافه الخاصة.[1]

أولا: الهيمنة الصلبة" (Hard Hegemony):

ويمكن تصور هذا الشكل على أنه نظام للسيطرة يقوم على الإكراه والقسر(Coercion) إلا أنه يمارس بطريقة ذكية وأكثر مكرا بمفهوم "أنطونيو غرامشي". ويقع هذا النوع في نفس خانة " الهيمنة الانفرادية" (Unilateral hegemony) الذي وصفه " بيدرسان" بأنه يشمل عناصر أكثر واقعية وأقل اهتماما بالمؤسساتية يعني ذلك أن الدولة المهيمنة تسعى أولا، وبالأساس إلى تحقيق أهدافها الخاصة وتلبية مصالحها الشخصية، لكنها في المقابل تعمل على إيجاد طريقة لإخفاء هذا التطلّع بالتركيز- في حدود معينة- على المصالح المشتركة مع الدول المجاورة لها في الإقليم، والتي عادة تكون مستهدفة بالهيمنة. يترتب على هذا النوع من الهيمنة كذلك، أن تضطر بعض الدول الثانوية المجاورة – بحكم ضعفها مقارنة بالدولة المهيمنة- إلى مراجعة حساباتها والأخذ بعين الاعتبار عواقب عدم التماشي مع مطالب المهيمن، إلا أن ذلك التوافق الذي قد يحدث أحيانا، لا يعبّر عن تغير حقيقي في توجهاتها المعيارية والقيمية.

[1] فيصل بو الجدري، مرجع سابق الذكر، ص ص 250-251.

ونظرا لعدم تبني الدول الثانوية لقيم ومعايير المهيمن – في هذه الحالة- فإن شرعية المهيمن تتحول إلى "شرعية زائفة" (Pseudo-legitimation) بحيث أن الدول الثانوية المستهدفة بالمشروع الهيمني قد تغيّر سلوكها، ولكن دون استيعاب القيم التي يروج لها المهيمن، فهي عادة ما تنتقد سياساته، بل وتقاوم أهدافه بأشكال مختلفة.

ثانيا: الهيمنة المرنة" (soft hegemony):

وهي استراتيجية تشبه كثيرا " إستراتيجية القيادة". إلا أنّ مصالح المهيمن – على عكس استراتيجية القيادة- تبقى في طليعة الأهداف المنشودة. تتميز هذه الاستراتيجية بالتركيز على تغيير التوجهات والممارسات السائدة لدى نخب دول الجوار، دون اللجوء إلى العقوبات والحوافز والتلاعب، ولكن بالانخراط في عملية تنشئة وإقناع إيديولوجي، تنتهي بالحصول على الشرعية بواسطة نفاذ قيم ومعايير المهيمن باتجاه النخب في القوى الثانوية المستهدفة بالمشروع.

كما أن عملية التنشئة المعقدة هذه، تؤدي إلى إعادة تعريف المصلحة الوطنية للدول الثانوية حسب النظام القيمي للمهيمن، ثم إلى السعي لتغيير سياساتها بما يتوافق ومبادئه ومعاييره الخاصة. لقد حدد الثنائي " عدة أشكال للتواصل مع النخب في الدول المجاورة، مثل القنوات الدبلوماسية، والتبادل الثقافي والطلبة الأجانب.

وقد أطلق " إكنبيري" تسمية (الهيمنة المفتوحة) على هذا النوع من الاستراتيجيات محاولة منه لتلطيف المصطلح، وهي استراتيجية أكثر تعاونية، وتحظى بالقبول من طرف الدول الثانوية المجاورة، حيث تكون قوة المهيمن مقيدة بالقواعد والمنظمات. وتشترك هذه الاستراتيجية مع مفهوم " الهيمنة التعاونية" الذي وضعه "بيدرسان"، والذي يتميّز بالحكم المرن ودرجة عالية من المؤسساتية.

على عكس الهيمنة الصلبة، فإن انصياع الدول المجاورة، أو على الأقل، عدم معارضتها لهذه الاستراتيجية، لا ينبع من حسابات نفعية كما هو الحال في استراتيجية الهيمنة الصلبة، بل – حسب "ديسترادي"- هو نتيجة للتوافق في القيم والمعايير بين الطرفين(لذلك تعد الهيمنة المرنة، الشكل الوحيد من استراتيجية الهيمنة الذي يمكن أن يضفي على القوة الإقليمية شرعية كاملة من طرف دول الجوار.

-**الهيمنة المتوسطة :**هي مزيج من النوعين إلى درجة عدم إمكانية تمييزها عنهما أحيانا.[1]

[1])*Pedersen, Thomas (2002). Cooperative Hegemony: Power, Ideas and Institutions in Regional Integration, Review of International Studies, 28, pp. 677-696.*

05.المهيمن الاقليمي وموقعه في ارتسام معالم التفاعلات الجيوسياسية الاقليمي

عرض مُنظّري النظم الاقليمية مجموعة من النماذج التفسيرية التي تعكس العلاقات الاقليمية الدولية الداخلية، أي بين الوحدات المشكلة للنظام الاقليمي، والعلاقات الخارجية في كلا الجانبين، وهنا اختلف الباحثين في تحديد المعايير التي تحدد طبيعة كل تفاعل فالمناطق تعرف من خلال الانواع المتنوعة للقوة، القوة العليا super power، والقوة العظمى اللتان يشكلان بالأساس دول القلب core states، وقوى اقليمية أقل امتدادا وبهذا الخصوص قدم بريتشر ثلاث مستويات تحليلية للنظم الاقليمية ضمن ما أسماه المعالم الهيكلية أو المقومات البنائية للنظام، وتشمل تحليل مستوى القوة وتوزيعها وأنماط التكامل السياسي والاقتصادي التنظيمي، وكذا طبيعة الارتباط بين النظامين الدولي والاقليمي، في حين عرض "وانر فيلد وجافن بويد" تسع مستويات تحليلية، وبهذا الصدد يتميز المهيمن الاقليمي بثلاث خصائص مركزية التي تميزه عن المهيمن العالمي فيما يلي:

- هدف المهيمن الاقليمي لا يقترن بالحفاظ على حضور الدولة فحسب، وانما العمل على ترقية وضعية الهيمنة إلى أقصى حد ممكن، مع تزايد حجم تأثيرها في النظام الدولي.
- وضعية المهيمن بالنسبة للمهيمن الاقليمي ترتبط مباشرة بمصالح المهيمن العالمي أو بالدول الأكثر قوة في الاقليم وحسب مستوى الدولاتية للدول المجاورة له.
- القدرة على تدعيم وتقوية مبادئه وسياساته على المستوى الاقليمي ترتبط بالخاصيتين السابقتين.

06.الهيمنة الاقليمية فحص مقارباتي:

أولا:التحليل الماكروي وفق المقاربة الواقعية للهيمنة في العلاقات الدولية

في النظريات الواقعية، يتم التركيز على القوة والفوضى وافتراض ذلك يتم الاحتفاظ بالسلطة في العالم في حالة توازن بين قوى متعددة(Morgenthau (1960 ؛والتز (1979) و"ميرشايمر" (2001). الواقعية تهتم بالسعي وراء السلطة والمصالح الوطنية تتصارع من أجل الأمن. منذ ذلك الحين، في الفهم الواقعي، الصراع أمر لا مفر منه، يجب على كل دولة أن تكون أقوى نفسها لتجنب الحرب. النقطة الرئيسية التي يختلف فيها الواقعيون الجدد عن الواقعية الكلاسيكية هي تركيزهم القوي علىالهيكل الفوضوي للنظام الدولي و تأثيره على سلوك الدول.[1]تشير حالة الفوضى إلى عدم وجود سلطة مركزية على المستوى العالمي

[1]*Steans, Jill; Pettiford, Lloyd; Dietz, Thomas; El-Anis, Imad 2010 . An Introduction to International Relations Theory. Perspectives and Themes. Third edition.)*

لتنظيم العلاقات بين الجهات الفاعلة. على الرغم من أن الواقعية تركز بشكل كبير على دور القوة لفهم السلوك الدولي، يتم تعريف القوة بشكل ضيق القوة الصلبة أو القوة العسكرية أو المادية.[1]

يشرح المنظور الواقعي توزيع القوة في النظام الدولي من خلال مفهوم "توازن القوى"، "آلية تعمل على المنع هيمنة أي دولة على النظام الدولي .(الواقعيون الجدد استخدموا مفهوم" الهيمنة "لوصف الوضع الذي دولة واحدة هي المهيمنة في النظام الدولي" .الواقعيون الجدد كثيرًا ما يستشهدون بمرحلتين رئيسيتين من الهيمنة المهيمنة pax-Britannica) و (pax-Americana التي تصف فترات الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهيمنة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في الفهم الواقعي، المفهوم من الهيمنة لإظهار كيف يمكن أن يكون النظام في نظام الفوضى. ظهرت نظرية الاستقرار المهيمن (HST) من الحاجة إلى تفسير ذلك النظام، في سياق الاقتصاد الدولي الليبرالي المتنامي على الصعيد الدولي نظام الدولة. يعتقد HST أن "هناك دائمًا ميل نحو عدم الاستقرار في النظام الدولي، ولكن يمكن تجنب ذلك إذا افترضت الدولة المهيمنة الدور القيادي أو المهيمن "إنشاء والحفاظ على نظام توفير القواعد النظام الدولي.[2]

ثانيا: تحليل المقاربة الليبرالية للهيمنة حسب أبحاث روبرت كيوهان

في تحليل المقاربة الليبرالية الجديدة، لا ينصب التركيز على الموضوع بل على آليات وشروط الهيمنة ، مع التركيز على كيفية الحفاظ على الهيمنة، من خلال التعاون ورفض سياسة القوة. الفكر الليبرالي يعود إلى إيمان إيمانويل كانط بالسلام والنظام الدولي العادل أنشئت من خلال تنظيم سلوك الدول بموجب القانون الدولي. في فترة ما بعد الحرب، وإضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ،ظهر الليبرالية في نظام "بريتون وودز"، على سبيل المثال، مدى تشابك النظام الاقتصادي مع النظام السياسي العام في النظام الدولي. يؤكد علماء الاقتصاد السياسي الدولي على أهمية التحليل الاقتصاد والنظام العالمي كعاملين أساسيين الليبراليون يفهمون الدولة والسلطة في العلاقات الدولية بشكل مشابه للواقعية.[3]هنا ينصب التركيز على التعددية على أنها انتشار للسلطة والدولة الحكم الذاتي تجاه مواطنيها وتجاه الدول الأخرى. الليبراليون يفرقون بين الدولة والمجتمع المدني، وهو تمييز يفتقر إلى الواقعية مفاهيم النظام الدولي.

---

(1) op cit,*p55.*
(2) *ibid,pp63-67.*
(3) *Mohamed Yazid, The Theory of Hegemonic Stability: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science an Administration, 2015,Vol.3, No.6.pp76-77.*

واحدة من السمات الرئيسية للنيوليبرالية؛ هي إمكانية والتأكيد على التعاون في نظام الدول الفوضوية و الترابط المعقد للمؤسسات يعارض المؤسسون النيوليبراليون الافتراض الواقعي الجديد بضرورة وجود دولة مهيمنة على النظام الدولي، وبدلاً من ذلك يجادلون بأن "هذا ناجح لم يكن التعاون يعتمد فقط على وجود دولة مهيمنة كمدافع عن المؤسساتية الليبرالية الجديدة، "روبرت كيوهان" يشرح الهيمنة على أنها هيمنة اقتصادية تتحقق من خلال التفوق من الموارد المادية. على الرغم من أن التركيز يكمن في العوامل الاقتصادية، كوهان يعرّف القوة المهيمنة على أنها فاعل واحد يمتلك القوة الكافية لخلق قاعدة دولية خاصة والحفاظ على هذه القاعدة من خلال ضمان اتباع الآخرين للهيمنة.[1]

ثالثا: تحليل المقاربة البنيوية للهيمنة

بالمقارنة مع الواقعية، تشترك البنيوية في التركيز على كون الصراع الهيكلي؛ ومع الليبرالية، ترابط الاقتصاد الدولي العلاقات ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية الهيكلية النهج يهتم بشكل رئيسي بعلاقات الهيمنة والتبعية و الاقتصاد العالمي كنظام صراع التأثير المركزي في البنيوية الفكر هو "كارل ماركس". أحد دعاة البنيوية هو "لويس ألتوسير "، الذي جادل أن جميع أجزاء النظام الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية هي بشكل وثيق متصلة ولا يمكن فهمها إلا فيما يتعلق بوظيفتها في النظام على أنها كله يقول البنيويون أن العلاقات الاقتصادية العالمية يتم تنظيمها بحيث تفيد طبقات اجتماعية معينة، وأن "النظام العالمي" الناتج غير عادل بشكل أساسي" وسع لينين أفكار ماركس لتحليل التوسع الرأسمالي الدولي والصراع بين الدول إن سلطة البنيويين جزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية؛ هذا هو عليه جزء من الهيكل يشمل هذا الفهم للقوة مفهوم الإقناع أو التأثير ، ممارسة القوة ليس فقط من خلال الإكراه ولكن أيضًا بالفكر. ما تفتقر إليه هذه النظرية هو نهج لكيفية تفسير التغيير في نظام النظام الاقتصادي والسياسي الدولي. ومع ذلك، البنيويين أدخلوا نهج مترابط المجالات الاقتصادية والسياسية التي تشكيل النظام العالمي. يحاول البنيويون دمج شكل من أشكال الهوية ، مع ذلك، تظل أولوية الطبقة الاجتماعية والصراع الطبقي الدافع الرئيسي قوى النظام العالمي.[2]

---

[1] *Robert Keohane,. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton University Press, 1984.*

[2] *Franziska Böhm, Hegemony Revisited A Conceptual Analysis of the Gramscian Concept of Hegemony in International Relations Theory, Master Of Science In Global Studies Department Of Political Science Supervisor: Augustín Goenaga Term: Spring 2018.p12.*

رابعا: تحليل النظرية النقدية للهيمنة

تقدم النظرية النقدية في النظام العالمي. لا توجد منهجية أو منهجية نقدية واحدة نظرية المعرفة، بدلاً من ذلك تقدم المناقشة مجموعة متنوعة من الأفكار المبنية حول العناصر مثل الانعكاسية والتحرر والغرض من المعرفة. النظرية النقدية روابط في التحيزات الاقتصادية وأوجه القصور في الماركسية البنيوية. يجادل المنظرون بأن المعرفة دائمًا أيديولوجية وبالتالي مرتبطة بها الممارسات والمصالح الاجتماعية، تقدم النظرية النقدية بدائل وحلول لحياة اجتماعية وسياسية أفضل من حيث الخلق إمكانيات تحرر الإنسان من الأشكال الاجتماعية القمعية. هذا المنظور يدعو إلى إمكانية التغيير هيكل وكيف تتغير قوى النظام الاجتماعي والسياسي بمرور الوقت. لفهم أشكال الهيمنة، يؤكد علماء النظرية النقدية على دور الثقافة والأيديولوجيا لتشكيل النظام الاجتماعي في سياق عالمي النظرية في العلاقات الدولية هي المكان الذي يمكن أن يوضع فيه "أنطونيو جرامشي"، بجانب "كارل ماركس" المبكر ، "ماكس ويبر ويورغن هابرماس". تأخذ الأطروحة نقطة انطلاقها عند اللقاء بين نظرية IR و النظرية النقدية. تحديد الآثار المنهجية المستمدة من المنظور النظري النقدي، يتحرك النقاش على نطاق واسع نحو الهدف للنظرية السياسية. التعامل النقدي مع النظرية السياسية "يقدم القوة حيث كان من المفترض أنه كما لو لم يكن موجودًا من قبل "[1] ، فإن الغرض من هذه النظرية هو إنتاج تمثيلات جديدة لـ العالم، مما يخلق المعنى والتماسك. النظرية النقدية تلتزم بشرح الشكل الذي تتجسد فيه علاقات القوة وما هي آثارها على بناء تمثيلات العالم. وهكذا ، فإن دراسة نقدية "توحي بذلك لا يمكننا قبول اللغات الافتراضية و ممارسات السياسة وتقاليدهم المتنافسة في التفسير وحل المشكلات موروثة من عصر التنوير الأول، كما لو كانت بلا شك شامل وعالمي وشرعي ولا يتطلب سوى توضيح داخلي، التحليل وبناء النظرية والإصلاح، [2]"يجب أن يكون الهدف إعادة تقييم معنى النظريات والمفاهيم، أو كما قال تولي بالأحرى، هو نوع من الحوار المفتوح الذي يجلب البصيرة من خلال النشاط من التوضيح المتبادل نفسه الباحث "أنطونو غرامشي" و"روبرت كوكس"، ومقره داخل السياسة الدولية الاقتصاد ، يجادل بأن النظرية النقدية ، متجذرة بشكل خاص في أفكار غرامشي و يعمل "هابرماس" على تعزيز الفهم النظري للعلاقات الدولية ويضع خرائط أ المفهوم النقدي للنظام العالمي يعرّف كوكس المعرفة كما هو الحال دائمًا "لشخص ما

[1] *Brown, Wendy (2002). At the Edge. Political Theory. Vol. 30 (4): What Is Political Theory?. Sage Publications, Inc. p.570 .*
[2] *James Tully, (2002). Political Philosophy as Critical Activity. Political Theory. Vol. 30(4): What Is Political Theory?. Sage Publications, Inc.p537.*

ومن أجل شيء ما،[1] إلى جانب كوكس، "أندرو لينكلاتر" و"مارك هوفمان" اثنان من الشخصيات ذات الصلة بـ النظرية النقدية في العلاقات الدولية، مستوحاة من مفاهيم "هابرماس" التي تؤكد الحوار والتواصل بين الذات .تختلف المناهج اختلافًا كبيرًا عن التفاهمات الواقعية؛ ينظر إلى الدولة هنا فقط على أنها شكل واحد من التنظيم السياسي، موجود في ظروف تاريخية معينة. تقدم النظرية النقدية مساهمات كبيرة في العلاقات الدولية في التعامل مع النظام العالمي و المؤسسات من خلال منظور نقدي للدولة، وليس فقط كعنصر فاعل في النظام الدولي ولكن من حيث أفعاله كمنظم للرأسمالية. حرج يهتم المنظرون بطبيعة التغيير في هيكل النظام الدولي. هناك انتقاد موجه لخط جرامشي في النظرية النقدية تركيزها القوي على أهمية الطبقة الاجتماعية والعلاقات الطبقية والإضرار بأشكال أخرى من عدم المساواة، مثل الجنس أو العرق .[2]

خامسا: غرامشي والعلاقات الدولية

تركز الأطروحة على نهج للعلاقات الدولية من خلال وجهات نظر مدرسة جرامشي الجديدة. ينقل هذا المنظور التحليل من مركزية الدولة نحو نهج بنائي اجتماعي. يناقش أصحاب النظريات النقدية المهيمنة الاجتماعية القوى والأفكار في العلاقات الدولية من خلال مفهوم الهيمنة في المقاربات الواقعية، النظام العالمي يؤخذ على أنه معطى، بينما في منحة جرامشي النظام العالمي المعاصر موضع تساؤل، ومن الأساسي تحليل كيف كان تم إنشاؤه. أشار "بيلر ومورتون" إلى أن الهيمنة تنتشر هياكل المجتمع والاقتصاد والثقافة والجنس والعرق والطبقة والأيديولوجية ولذلك لا يقتصر فقط على الجيش كما يدعي الواقعيون. تقديم مفهوم للهيمنة التي تتجاوز القوة العسكرية، مفهوم غرامشي لـ الهيمنة تنبع من التركيز الأوسع على العلاقات والتعاون السياسي للمجتمع والمجتمع المدني والبنية الفوقية مع الهيكل. الهيمنة تقوم على الجمع بين الإكراه والقبول ودور الفكري للقيادة من خلال الموارد المادية والمؤسسات.[3]
نهج بديل مثل فهم غرامشي للهيمنة و تعمل وجهات نظر Gramscian الجديدة على تحسين العلاقات الدولية السائدة لأنها تركز الاهتمام على علاقات المصالح الاجتماعية بدلاً من التركيز على هيمنة الدولة يجادل عالم (2008) IR Andreas Antoniades بأن تأطير IR التقليدي لـ الهيمنة ، كما تم تقديمها في

---

[1] *Cox, Robert W. (1981). Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory. Millenium: Journal of International Studies. Vol. 10(2).*
[2] *Steans, Jill; op cit*
[3] *Bieler, Andreas & Morton, Adam David (2004). A Critical Theory Route to Hegemony, World Order and Historical Change: Neo-Gramscian Perspectives in International Relations. Capital & Class. Vol. 28(1), pp. 85- 13.*

الواقعية، الواقعية الجديدة والتقاليد الليبرالية الجديدة ليست كذلك يكفي لدراسة الهيمنة في السياسة العالمية. تفصيل هذا الاعتقاد "أنطونيادس" يقدم إطارًا لكيفية الاقتراب من الهيمنة خارجا". يقدم الهيمنة على أنها حركة للسلطة ويصنف نوع حركة. يؤكد هذا النهج أنه من الضروري فهم كيفية القيام بذلك كيف تعمل الهيمنة وكيف يتم إنتاجها والمحافظة عليهاهو يدعي أن تصنيفه يتيح تحليل الهيمنة التي تتضمن مجموعة من مجالات نظريات IR المختلفة ووجهات نظرهم ومفاهيمهم، فهم السياسة العالمية يعني تعامل مع مجموعة كبيرة ومتنوعة من العلماء مفهوم غرامشي للهيمنة. لهذه الورقة ، كان هناك منظورين يساهم الانخراط في عمل جرامشي في هيئة منحة IR في النظام العالمي والتحولات في النظام العالمي من خلال مفهومه الهيمنة. يعتمد التحليل المتعمق لمفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية على عمل جرامشي والعلماء الذين يعتمدون في نهجهم على مساهمة جرامشي في فهم أفضل لعلاقات القوة.[1]

07.صفات المهيمن الاقليمي:

تختلف النظم الاقليمية وتتمايز عن بعضها في العديد من الصفات وهذا الاختلاف يؤثر بدرجة كبيرة في تباين تفاعلاتها، وقد استطاع "ديفيد مايرز" أن يحصر اثنى عشر صفة تختلف سبعة نظم اقليمية حولها، وهذه الصفات تتعلق أساسا بمساعي الهيمنة التي تقوم بها المهيمن الاقليمي أو التي يسعى اليها المتطلع للهيمنة، النظم الإقليمية السبعة التي أجريت عليها الدراسة هي:

حوض الكاريبي(المهيمنة الولايات المتحدة)، الشرق الأوسط(المتطلع للهيمنة: اسرائيل)، الجنوب الافريقي(المتطلع للهيمنة: البرازيل)، جنوب آسيا (المتطلع للهيمنة الهند)، جنوب شرق آسيا (المتطلع للهيمنة: الصين)، غربي افريقيا(المتطلع للهيمنة: نيجيريا).

أهم الصفات التي تختلف حولها تلك النظم السبعة فهي:

- مدى امتداد السيطرة التي يقوم بها المهيمن الاقليمي أو المتطلع إلى الهيمنة هل هي سيطرة عالية أم متوسطة أم منخفضة، فالتفاعلات داخل نظام اقليمي خاضع لدرجة عالية من الهيمنة تختلف عنها في نظام تنعدم فيه تلك الهيمنة أو تظهر بمعدلات منخفضة إما لضعف في قدرات المساعي للهيمنة أو لخصائص في النظام نفسه.

[1] *Antoniades, Andreas (2008). From 'Theories of Hegemony' to 'Hegemony Analysis' in International Relations. University of Sussex.p13.*

- الاتجاه المعلن عنه داخل النظام تجاه المساعي الهيمنة هل هو القبول أم بالرفض وبأي درجة؟ إلا اذا كانت دولة تسعى للهيمنة وتواجه هذه المساعي بالرفض المعلن والمطلق فإن ذلك سيخلق حتما تفاعلات داخل النظام (تحالفات، استقطابات علاقات مع أطراف خارجية، صراعات) تختلف عنها في حالة ما اذا كانت مساعي الهيمنة تلقى القبول والدعم.[1]
- احتمال وجود بديل لقيادة المهيمن، في حالة وجود بديل فإن ردود فعل فواعل النظام على مساعي الهيمنة تختلف عنها في حالة عدم وجود مثل هذا البديل.
- وجود مساوم بارز، هذه الصفة تتوافق مع الصفة سابقا، فالمساوم البارز والقوى يفرز تفاعلات داخل النظام تختلف عنها في حالة غياب أو ضعف المساوم.
- طبيعة منظمة النظام، هل هي منظمة سياسية أم عسكرية أم وظيفية هل تستخدم الاكراه لفرض قراراتها إلى مستوى استخدام الأداة العسكرية؟، وماهي درجة ولاء الأعضاء المنظمة؟، وما هو تقييم المهيمن أو المتطلع للهيمنة لهذه المنظمة هل يستخدمها كواحدة من ادواته في السيطرة أم يتجاهل دورها ويلجأ إلى أدواته الخاصة المباشرة؟.
- من الأطراف الخارجية التي تشكك في شرعية المهيمن، ومن ثم تساعد من يقوم داخل النظام بدور التحدي للهيمنة؟.
- كثافة انغماس النظام في تنافس القوى العظمى، فكلما زادت درجة الانغماس كلما كان النظام أكثر تلقيا للمساعدة والدعم من القوى العظمى أو الكبرى الأقرب اليه وأكثر عرضة للضغط والتحدي من القوة الأخرى، وأي من الجانبين يفرز تفاعلات داخلية في النظام تختلف عن الأخرى.
- الدول الأجنبية الطامحة لإحلال محل المهيمن والمقصود هنا الدول غير الأعضاء في النظام فوجود مثل هذه الدول يخلق كما هائلا من التفاعلات داخل النظام حيث تسعة تلك الدولة أو الدول إلى اختراق النظام من الداخل والسعي لخلق استقطابات وولاءات مؤيدة لدورها ومعادية للمهيمن، وقد تستخدم وسائل الاغراء والقهر حسي حالة الموقف ومدى استجابة الأطراف الداخلية وقدرة المهيمن على الصمود والردع.[2]

08.عقدة الهيمنة وفق تحليل نظرية استقرار الهيمنة/ نماذج مختارة

تُساعد نظرية "استقرار الهيمنة" على تحليل صعود القوى العظمى، إلى دور قائد العالم، أو المُهيمن على العالم في النظام الدولي، لكنْ بالرغم من تبايُن الحالة، جرى استخدامُ مصطلح الهيمنة بشكلٍ متزايدٍ

[1] محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الاقليمية، مرجع سابق الذكر، ص 68.

[2] المرجع السابق الذكر، ص 69.

في النطاق الإقليمي، بغية الحصول على فهمٍ أفضلَ للتفاعُلات الإقليمية، والاستراتيجيات التي يمكن للقوى الإقليمية أن تتبعها في علاقاتها مع دول الجوار. وهو ما بات يُعرف في أوساط الباحثين بـ "أقلمة الهيمنة". ولعلّ من أهم الأسباب التي تجعل الدول الساعية للهيمنة الإقليمية تتصرفُ خلافاً لما هو متوقعٌ منها، هو أنّ مفهوم الهيمنة ليس صالحاً تماماً للنطاق الإقليمي، فهو بالأساس مُخصَّصٌ لتفسير التفاعلات هرميّة القوة على المستوى العالمي، لكنّ الحاجة إليه على المستوى الإقليمي كانت مُلحّةً بما يكفي لتبرير استعارته. وافترض الباحثون الروّاد في هذا المجال مثل توماس بيدرسان أن القوى الإقليمية الكبرى، يمكنها اتّباع عدّة استراتيجيات للهيمنة، مثل: الهيمنة الانفرادية(Unilateral Hegemony) ، والهيمنة التعاونية(Cooperative) ، والإمبراطورية(Empire) ، والتوافقية .(Concert) ودافع بيدرسان بشكل خاص عن "الهيمنة التعاونية" باعتبارها شكلاً أكثر مرونةً، وأكثر استدامة للسيطرة الدّاعمة للاستقرار الذي يمكن التوصل إليه عبر مأْسَسة التعاون الإقليمي.

وتتطلب "الهيمنة التعاونية" وفقَ نظرية بيدرسان، أن تتوافر لدى القوّة الإقليمية الساعية للهيمنة القدرة على تجميع القوى (Power Aggregation) من خلال إقناع أكبر عددٍ ممكنٍ من دول الجوار بالانخراط في مشروع إقليمي مُشترك، كما تتطلب القدرة على الارتباط باستراتيجية طويلة الأجل لمأْسَسَة التعاون الإقليمي. ويتعين أيضاً على القوة الإقليمية الراغبة بتطبيق الهيمنة التعاونية، القيامَ بعملية تقاسم القوة (Power sharing) مع الدول الصغيرة والضعيفة في الإقليم، لضمان استمرار "شرعيّة" الطرف المهيمن، وألّا تتحول شرعيّةُ هذه القوة المُهيمنة، نتيجةَ الاستخدامِ المُفرِط للإكراه إلى "شرعية زائفة ولعلّ أولُ ما يتبادر إلى الذهن عند محاولة تطبيق نظرية "الهيمنة التعاونية الإقليمية" على مستوى الشرق الأوسط، هو هذه الحالة المُفرطة من تدافع مشاريع "الهيمنة الإمبراطورية الجشعة "(Empire Greedy Hegemony)التي تعيشُها المنطقة؛ حيثُ يدعمُ تاريخُ المنطقة الطويل مثل هذ النزعة البدائية للتوسُّع، فلا تكادُ دولةٌ في الشرق الأوسط، تخلو من حُلمٍ إمبراطوريٍّ ما، أو تاريخٍ إمبراطوريٍّ تُريد إحياءه. وعلى الرغم من المزْيَة التي تُشكّلها الجغرافيا في هذه المنطقة من العالم، يُشكّل التاريخ من نواحي مُتعدّدة في الشرق الأوسط، عبئاً ثقيلاً يصعُب إزاحته، أو التعامل معه.[1]

وفي ظلّ تعدُّدية محاولات الهيمنة الإقليمية القائمة، تبرُز الحاجة إلى إطار منهجي لفهم مُحدّدات علاقات "التنافس التعاوني" والصّراع بين القوى الإقليمية. وأوّلُ هذه المُحدّدات، حقيقة أنّ "القوة

---

(1) محمد الزغول، استعصاء الاستقرار في الشرق الأوسط: مقاربة تطبيقية لنظرية استقرار الهيمنة، مركز الامارات للسياسات، نقلا عن: https://epc.ae/ar/details/fe، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/09.

المتفوّقة" في منطقة الشرق الأوسط ليست هي "القوة المُهيمنة" فيه، وربّما لا يمكنها أن تكون كذلك؛ إذْ بينما هناك إجماع في المنطقة على واقع تفوُّق القوّة الإسرائيلية، هناك إجماعٌ أيضاً على رفض الهيمنة الإسرائيلية. كما أن إسرائيل نفسها غير قادرة، أو ربما غير راغبة في فرض هذه الهيمنة، نتيجة مُحدّدات جغرافية، وديموغرافية، وثقافية عديدة، تحولُ دون قيام إسرائيل بهذا الدور في المنطقة. وهكذا، تبدو إسرائيل قوة مُعطِّلة (Blocking Power) في المنطقة؛ فهي قوةٌ غير قادرةٍ على الهيمنة، لكنها قادرةٌ -حتى الآن- على منع هيمنة طرف آخر في المنطقة. وبحسب "مريام برايزال رائدة في مجال تفكيك أبعاد مفهوم الهيمنة الإقليمية؛ فالهيمنة عملية تدفُّق للتفوّق النّسبي في القوة المادية إلى المصطلحات الاقتصادية والعسكرية في النظام الإقليمي، تتم عبر ثلاثة أبعاد: التصوُّر(Perception) ، والإسقاط(Projection) ، والتوفير .(Provision)

ويتضمّن بُعد التصوُّر، إدراك المُهيمِن لذاته، وإدراك القوى الثانوية في الإقليم عنه. وهنا تبدو الإرادة السياسية الصريحة للهيمنة مُهمّة؛ حيث يُفترَض أن تتمظهر في إبداء استعداد، وقدرة الدولة لتحمّل أعباء الهيمنة والقيادة. ويمكنُ القول إنّ إيران هي الدولة الوحيدة في الإقليم التي أبدت مثل هذه الرغبة الصريحة، لكنّها لأسباب أيديولوجية وثقافية، حصَرت طموحها السياسي للقيادة والهيمنة، في نطاق ديموغرافي مُحدّد، ولعلّ ذلك ناتج بالأساس عن مفهوم النظام الإيراني المغلق للهوية.

أما مستوى الإسقاط؛ فيتضمن عمليّة تلقين، وإسقاط القيم والمصالح، بدلاً من فرضها. وهي عمليّة تُشبه التربية (Socialization) يقوم بها الطرف المُهيمِن، لجعل القوى الثانوية في الإقليم تتقبّل قيمَ ومعاييرَ المُهيمِن على أنها الصّواب الذي ينبغي فعلُه. ويتطلّب القيام بهذه العملية زمناً طويلاً، وجهداً سياسياً، وثقافياً واسعَ النطاق. وقد أظهر السلوك الإيراني في العراق، ولبنان، وبدرجة أقلّ في سوريا واليمن، شيئاً من محاولات الإسقاط هذه، لكنّها لم تُحقق مستوىً متقدماً بعدُ. كما أظهر السلوك التركي مثل هذه المساعي للإسقاط، لكنْ بدرجة أقلّ من إيران. ولعلّ البُعد الأكثر دقّةً ووضوحاً في التعبير عن مفهوم الهيمنة، وفي نفس الوقت الأكثر قدرةً على تمييزه عن الأشكال الأخرى من العلاقات الدولية، هو البُعد المتعلق بالتوفير، والذي يتضمّن ضرورة قيام الطرف المُهيمن بتوفير الحاجات العامّة، والمنافع، للقوى الثانوية والضعيفة في الإقليم؛ مثل إنشاء المؤسسات القادرة على تكريس الهوية الإقليمية، وتأسيس وقيادة نظام تعاوني للأمن الإقليمي،[1] وإنشاء أنظمة إقليمية للتجارة الحرة، والتعاون في قضايا البيئة، والصحة، والتعليم، والثقافة، وتوفير حدّ أدنى من التضامن الإقليمي في القضايا المطروحة في النطاق الدولي الأوسع؛ ما يجعل عملية الهيمنة مرتبطةً بالإنتاجيّة إلى جانب الفاعليّة. ولا

[1] المرجع السابق الذكر.

يُظهِر أيٌّ من مشاريع ومحاولات الهيمنة الإقليمية اهتماماً كافياً بهذا البُعد المتعلق بالتوفير؛ ما يُعيق استقرار الهيمنة.

أولا: **استعصاء الهيمنة التركية:**

يرى البعضُ في سلوك تركيّا مؤشِّراً على رغبةٍ في الهيمنة الإقليميّة، من خلال السّيطرة على الدول المجاورة، واستغلال ضعف هذه الدول. وتَظهر تركيّا في المنطقة بوصفها دولةً براغماتيّةً، تسعى لمُزواجة قدرٍ كبير من التناقضات. وجاء تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط بعد إخفاق تركيّا في دخول الاتّحاد الأوروبي، ووصول الأحزاب الإسلاميّة التركيّة إلى مواقع متقدمة في الحكم. ولطالما اتُهِمَت الحكومة التركيّة بالسعي لإقامة "عثمانية جديدة"، وإعادة السيطرة على المنطقة، لكنَّ "حزب العدالة والتنمية" ظل يرفض المبالغة في طرح هذا السيناريو، وإن كان لم يُنكِره تماماً؛ حيث رأى بعض قادة الحزب، أن إشارتهم إلى الإرث العثماني إنما تأتي لتشكيل هويّة وطنيّة شاملة، وتَعدُّديّة داخل تركيّا، وبما يُمكِّن تركيّا من وضع نفسها ضمن أوروبا والعالم الإسلامي في وقت واحد. وحسب هذه الرؤية، يمكن فهم السياسة الخارجية لـ "حزب العدالة والتنمية" على أنها رؤيةٌ للبحث عن عمقٍ استراتيجي، وليس على أنها "عثمانية جديدة" بمعنى مشروع جيوسياسي قائم على بَسْط الهيمنة، [1]وفرض النفوذ بدعاوى زعامة العالم الإسلامي السُّني. وحسب رؤية "العدالة والتنمية" فإن أنقرة تدرك حقيقة أن أكثر من 25 دولة قد قامت في المناطق التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية. لكنْ من وجهة نظر دول المنطقة العربية، يُمثّل دعم رئيس الوزراء، ثم الرئيس التركي وحزبه لـ "الإخوان المسلمين" في مصر مؤشراً على وجود حلم لديهم باستعادة الإرث العثماني بالمفهوم الجيوسياسي؛ حيث يرى قادة "العدالة والتنمية" في دعوة الخلافة التي يطرحها "الإخوان المسلمين" جسراً لاستعادة زعامتهم للمنطقة، عبر طرح فكرة "الهلال الإخواني" في مقابل "الهلال الشيعي". واصطدمت الطموحات التركيّة بموقف عربي رافض، برز من خلال التحدي السعودي والإماراتي الذي أسهم في تحجيمها، لكنّه في نفس الوقت أدّى إلى تقريب المسافة بين أنقرة وطهران، قبل أن تقود عوامل جيو-سياسية، وجيو-اقتصادية ناشئة إلى إعادة مقطورة العلاقات الخليجية-التركية إلى مسارها التقليديّ. ومن المُتوقع أن يُحدِّد عاملا الاقتصاد والطّاقة طبيعة التوجه التُّركي نحو منطقة الخليج في العقدين المقبلين.

---

(1) يحي السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، دار الأصالة للنشر والتوزيع، اسطنبول، تركيا، الطبعة الثانية، 2021، ص 17.

ثانيا: استعصاء الهيمنة الاسرائيلية:

تقومُ فكرة الهيمنة على توازنٍ دقيقٍ بين الإكراه والطواعية(Coercion and Consensus) ، والقوّة الصّلبة، والناعمة؛ ما يتطلب دائماً تأمين درجةٍ معقولةٍ من مصالحِ الدّول الثانويّة، والضعيفة في النظام. وفي ظلّ الرفض الشعبيّ، والرسميّ واسع النطاق الذي يُجابهه الحضور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وما نشأ عن هذا الاحتلال -حتى الآن- من استمرار سؤال الشرعيّة قائماً، على الرغم من مضي عدّة عقود على تأسيس إسرائيل الدولة، فقد يبدو ضرباً من الخيال أن تسعى دولة "مُستحدَثة" مثل إسرائيل إلى الهيمنة في إقليم "عتيق" مثل الشرق الأوسط . هذا فضلاً عمّا يُجابِهه أيّ دورٍ إسرائيلي في الإقليم من رفضٍ شعبيّ، خصوصاً إذا ما أضفنا لذلك المُحدّدات الجغرافية، والسياسية، والديموغرافية، والثقافية التي تعاني منها دولة إسرائيل، والتي تجعل فُرَص هيمنتها الإقليمية شبه معدومة. ولعلّ جُلّ ما يمكنُ أن تصبو إليه إسرائيل، هو منعُ هيمنةِ أطرافٍ أخرى في الإقليم؛ ما يجعلها بالتالي قوة إقليمية مُعطِّلة (Reginal Blocking Power)، أو بتعبير آخر؛ القوّة صاحبة حق النقض "الفيتو" في النطاق الإقليمي.[1]

ثالثا: استعصاء الهيمنة الايرانية

يبدو السلوك الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الأكثرَ قرباً إلى مفهوم الهيمنة، ولعلّ إيران هي الدولة الأكثر وضوحاً في الإعلان عن رغبتها بالتحوُّل إلى قوّة إقليميّة مُهيمِنة في المنطقة؛ إذْ تُشير مختلف الخطوات التي انتهجها النظام الإيراني الحالي منذ نشأته عام (1979)إلى وجود "مشروع جيوسياسي إيراني" يهدف إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية مُهيمنة ولطالما تحدّث القادة الإيرانيون مراراً وتكراراً عن إيران بوصفها قوة إقليمية ذات امتداد عالمي. وفي حين أن التركيز الإيراني كان يتوزع سابقاً بين القوة الإيرانية الناعمة، والقوة الصلبة لممارسة النفوذ الإقليمي، أصبحت القوّة الصّلبة الأداةَ الأكثرَ بروزاً في مساعي إيران للهيمنة الإقليمية بعد الربيع العربي، خاصة في التدخُّلات الإيرانية في العراق، وسوريا، واليمن. لكنّ محاولات الهيمنة الإيرانية في المنطقة لا تزال تواجه عقباتٍ جمّة، تجعلُ فرصَ تحقُّقها منعدمةً تقريباً. وتبنّت الثورة الإيرانية مشروعَ "المركزيّة الإيرانيّة" الذي أفرز نظرياتٍ، ومشاريعَ أثَّرت في رؤية إيران لذاتها، وفي صياغة سياستها الخارجية تجاه المنطقة. وتبنّى القادة المؤسسون نظرية "أم القرى" التي تقوم على أن إيران هي مركز الأمة الإسلامية. ونتجَ عن هذه النظرية فكرة "تصدير الثورة". ولمّا كانت هذه النظرية تتّسم بأنها رؤية حالمة، فلا يمكن لنظام يتبنى "ولاية الفقيه" التي تستند إلى العقيدة الشيعية قيادة العالم الإسلامي الذي يشكل السُّنة أغلبيةً فيه، خرج منظرو النظام الإيراني

[1] محمد الزغول، مرجع سابق الذكر.

لاحقاً بمشروع "جيوبوليتيك الشيعة" الذي يقوم على خلق "الأمة الشيعية" الخاضعة للزعامة الإيرانية، بحيث تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية المرجعية السياسية للشيعة في العالم. وقد ثبت بعد أربعةِ عُقودٍ تقريباً على "الثورة الإسلامية في إيران"، أن إيران غير قادرة على تقديم أنموذج سياسي أو اقتصادي قابل للاستمرار، لا في محيطها الإقليمي المباشر، ولا في الفضاء العالمي الأوسع. وعملياً لم تقدّم القيادة الإيرانيّة على تنوّع أماكن حضورها، ونفوذها على مدى العقود الأربعة الماضية، أيّة مساهمةٍ إيجابيةٍ ملموسةٍ في عمليّة التنمية البشرية أو الاقتصادية أو السياسية في أيٍّ من المناطق التي تتدخّل فيها. وعلى سبيل المثال، لم يجد النفوذ الإيراني قبولاً في المناطق ذات الأغلبية السّنية نتيجة لصبغته الطائفية، سواء في العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن، على الرغم من إصرار طهران على التدخل المباشر في هذه المناطق، واستخدامها أوراق قبليّة، وعرقيّة متفاوتة فيها. كما واجه النفوذ الإيراني تحدياِت جمّة أيضاً في المناطق ذات الأغلبية الشيعية التي يُفترض، أو تعتقد إيران على الأقلّ، أنها تُشكِّلُ الحاضنة الطبيعية للنفوذ الإيراني. ولا تزال مسألة سعي إيران نحو الهيمنة، مَوْضِعَ نقاشٍ أساساً؛ فقد ظلّ النظام الإيراني يُنكِر وجودَ مشروع هيمنةٍ إقليميّ له، ويضعُه في إطار "الإيرانوفوبيا" أو "الشيعة فوبيا"، ولكنّ النظام الإيراني اتّجه إلى التنظير العلني للمشروع لاحقاً، مع طرح مشروع "جيوبوليتيك الشيعة" بالتزامن مع التدخل الإيراني في سوريا. وحتى بعد طرح "جيوبوليتيك الشيعة"، ظلّ هناك في داخل إيران وخارجها، مَنْ يُجادِل بأن السلوك الإيراني في المنطقة ذو صبغة دفاعيّة، وأنّ خروج إيران إلى الإقليم، إنّما كان بحثاً عن الأمن.[1]

ولعلّ هذا الاضطراب في فهم السلوك الإيراني في الإقليم، ناتجٌ عن الخليط غير المنسجم من الاستراتيجيات الدفاعية والهجومية الذي تبنّاهُ النظام الإيراني؛ فبينما يزعم قادة إيران بأنّ نشاطاتهم العسكرية والأمنية في الإقليم، إنما هي حروب استباقية تهدف لحماية بلادهم من صراعاتٍ، كان يمكن أن تكون على حدود إيران وداخلها، كنتيجةٍ لهشاشةِ دول الجوار، وتدخُّلات القوى الدولية، لا يلتفت هؤلاء، إلى حقيقة أنّ الاستراتيجيات الدفاعيّة، والحروب الاستباقيّة، لا تتضمّن وفق الفهم الشائع لها، تجنيدَ ميليشياتٍ في دولٍ عدّة على أساسٍ طائفيّ واضح، وتوكيلها بمهمّة فرض هيمنةٍ إيرانيةٍ طويلة الأمد في هذه الدول، وفي دولٍ أُخرى أيضاً، خلافاً لكلّ القوانين والأعراف الدولية. ولو أقرّ الجميعُ بأن هذا السلوك هو مجرّد حروبٍ استباقية، وهواجسَ أمنيةٍ مقبولة، لغرِقَ العالمُ كلُّه في فوضًى عارمة. ولا شك أن هناك علاقةٌ تبادليّة بين سلوك إيران الخارجي، وأزمتها الداخلية؛ فكما يجبُ النظر إلى سلوك إيران الخارجي على أنه انعكاس لـ "أزمة الهوية والنموذج"، ليس من شكٍّ في أنّ الصراعات الإقليمية،

[1] المرجع السابق الذكر.

وبخاصة الصراعات ذات الصبغة الطائفية منها، كان لها انعكاساتها الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بما يعمق هذه الأزمة؛ وصحيحٌ أن اقتصاد إيران لم يدخل مرحلةً حرجةً بعدُ، بسبب مواردها الغنية، لكنّ كُلفة الصراعات الإقليمية تمنع رخاءها الاقتصادي، وتُضعِف قُدرتَها على إرضاء الغاضبين والمهمّشين في الداخل، وهم كثيرون. وبالنتيجة، يمكن القولُ بأن سياسات إيران الخارجية، لا تخدم بالضرورة الاستقرار الداخلي الذي تقول قيادتها السياسية بأنه يتعرّض للتهديد، وأنها إنّما تريد أن تُدافِع عنه. ولا شكّ أن الاستقرارَ شرطٌ أساسيٌ لتحقُّق الازدهار الاقتصادي، سواء في أيران أو غيرها. وهذا لن يحدث من دون الانفتاح على دول العالم الأخرى، صاحبة الثروة والمال، والتعاون مع دول الإقليم، على أُسسٍ واضحة ومقبولة من الجميع. ويمكن القول بكثير من الاطمئنان، إنّ نجاحات إيران في المنطقة، ليست ناتجة بالأساس عن عوامل القوة الذاتية، بل هي حاصلُ استثمارها في الأخطاء الاستراتيجية الأمريكية، لا سيّما في العراق، وإدراكها لهشاشة "الدولة" العربية، والمنظومة العربية بشكل عام. علاوة على استفادة طهران من حقيقة أن "أوروبا" و"المجتمع الدولي" هي مجرّد عناوين متداولة، بلا محتوى استراتيجي واضح، أو تأثيرٍ ملموسٍ في العالم الحقيقي. لكنّ الإقليم يشهدُ منذ عدة سنوات تغيُّراتٍ في هذه المُعطَيات، خاصةً بعد توقيع مُعاهدات السلام الإبراهيمية، فهناك محور عربي-إسرائيلي، يبدو أنه آخذ في التشكّل، وهو يعملُ على صدّ محاولات الهيمنة الإيرانية.

وقد حقّقت إيران مكاسب إقليمية متعددة، نتيجةً للتنسيق والتعاون الاستراتيجي مع روسيا والصين وتركيا؛ لكنّ هذا التنسيق والتعاون أسهم أيضاً في توجيه خيارات إيران المستقبلية، و"تهذيب" السلوك الإيراني في المنطقة، وتُعدُّ سوريا مثالاً بارزاً على هذا التغيير. وبينما يُعزّز استمرار هذا التعاون فرصَ حُصول طهران على عوامل قوّة جديدة، وأسلحة متقدمة؛ ما سيرفع من قدرتها في مواصلة اختراق المنظومة العربية، فهو يعمّق أيضاً حاجةَ إيران إلى هذه القوى الدولية، وبالتالي انفتاح إيران أكثر -تأثُّراً وتأثيراً- على المشهد الدولي، والخروج من دعاوى الخصوصية المُفرطة.[1]

[1] المرجع السابق الذكر.

المحاضرة رقم 11:مقاربة مركب الأمن الاقليمي التوصيف الأمني الجديد لأمننة الجوار الاقليمي

01.الضبط الدلالي والسيمانطيفي لنظرية مركب الأمن الاقليمي

يعتبر باري بوزان أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي REGIONAL SECURITY في كتابه المشهور People, States, and Fear : The National Security Problemللتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل، أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية، يعرف باري بوزان الأمن الإقليمي على انه":مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضه البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.[1]

تعريف الهندسة الامنية:

يُشير مصطلح الهندسة الأمنية للإقليم إلى ذلك العمران الأمني الذي يقوم على مأسسة أو انشاء بنية أمنية شاملة لإقليم ما، من خلال تحقيق بناء أمني توافقي موحد قادر على مواجهة التهديدات و الاضطرابات الداخلية و الخارجية التي قد تواجه أعضاء مركب الأمن الإقليمي وبلوغ أطراف المركب الأمني مرحلة التخطيط لهندسة الأمن بنجاح يعني بلوغ مستوى متقدم من الترابط ،التكامل الوظيفي و الاعتماد المتبادل بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي أين تعكس حالة من النضج وعدم القابلية لنشو بـ الحرب بين أطراف المركب الأمني، كما تختلف مضامين عملية هندسة الأمن الإقليمي من منطقة اقليمية الى أخرى ومن شكل ترتيب أمني الى أخر.

اعتبرت دراسة مجتمعات الأمن / الجماعة الأمنية " " communities Security "لكار ل دوتش Karl Deutsch" المتمحورة أساسا حول فكرتي اقليمية الأمن و الاعتماد الأمني المتبادل الركيزة الفعلية التي اعتمدها" بوزان وويفر" في بلورته لمفهوم مركب الأمن الإقليمي في كتابهم" الشعب، الدول، الخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية People, States, and Fear : The National Security Problem ، ليطوره فيما بعد" أولي ويفر" في كتابهم المشترك " : الأقاليم و القوى، بنية الأمن الدولي régions Security

[1] *Barry,Buzzan : People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations,(london: Wheatsheaf Books.1982).P58.*

international of structure, powers andإلى نظرية مركب الأمن الإقليمي سنة(2003) التي تبنتها مدرسة كوبنهاغن و أصبحت جزءا من المقاربة المنهجية الجماعية فيها.[1]

بالنسبة" لباري بوزان مفهوم" المركب الأمني الإقليمي "يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، كما انه يمنح مساهمتين هامتين، الأولى انه يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (المقصود بها هنا الوطنية و الدولية)، و مستويات تحليل نظام الأمن الدولي ، هذا دون إغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الإقليم وهي نفسها التي صادفتها العديد من الد راسات السابقة. و هنا يقترح باري بو زان أن التحليل الإقليمي يصبح هاما و ضروريا بسبب غياب تطوير لمفهوم الإقليم، فإن تحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة، و مستوى الأمن الوطني للوحدات الفرعية من جهة أخرى، و تحليل الأمن يتراوح بين تصاعد الدور المهيمن للقوى الكبرى داخل النظام الدولي، و كذا الديناميكية النشطة الداخلية و توقعات الوحدات الصغيرة" كما أن نظرية" المركب الأمني "التي رأت ولادتها مع مدرسة كوبنهاغن، ترى أن المستوى المنهجي لتحليل الأمن الدولي، الذي يركز على بعض القوى الكبرى لا يكفى في الاطلاع الكامل على المشكلات الأمنية الملحة والهامة للدول .وفى الواقع فان المشاكل الأمنية لتلك الدول تعتمد أكثر على الدول المجاورة لها جغرافيا أكثر من اعتمادها على القوى الكبرى البعيدة .و تقوم أهم الافتراضات النظرية للمركب الأمني يؤكدون أن الأمن موجود داخل الإقليم الجغرافية و الاجتماعية التي يتم بناؤها، وأن الإشكالات الأمنية تفقد قيمتها كلما ازدادت تلك الأقاليم بعدا عن بعضها البعض . فنظرية المركب الأمني مهمة لثلاثة أسباب، الأول إنها تخبرنا ببعض الأمور على مستوى التحليل الخاص بالد راسات الأمنية، و الثاني تستطيع النظرية ترتيب د را سات امبريقية، و الثالثة فإن السيناريوهات المركزة على النظرية تستطيع أن تقوم على قاعدة مشتركة آو تبادلية للحلول المطروحة.[2]

02.مرتكزات ومبادئ النظرية

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على جملة من المرتكزات والمبادئ النظرية تتمثل فيما يلي

- تعتبر مركبات الأمن الإقليمية المكون الرئيسي للأمن الدولي؛
- يعد العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المشكلة للمركب الأمني.
- تنتقل التهديدات بصورة أسهل وأسرع على المستوى الإقليمي ،ويعتبر وولت WALT أن العامل الجغرافي عامل فعال في الأمن.

---

[1] نوال بومليك وزهرة تيغزة، الهندسة الاقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الاقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد05، العدد 02، 2021، ص ص 466-469.

[2] رابح زاوي، التأسيس للنظام الاقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاجن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، ص ص 13-16.

- ترتفع درجات الاعتماد الامني المتبادل بين أطراف المنطقة الإقليمية ،وهذا بحكم العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية.
- لا يمكن جعل فكرة مركب الأمن عالمية وهذا بسب أن المركبات تكون أكثر عرضة للاختراق.[1]

أما عن شروط مركب الأمن الاقليمي يمكن ايجازها فيما يلي:

-الحد: ما يميز مركب أمن إقليمي عن الجيران؛

- البنية الفوضوية: يجب يتكون مركب الأمن الإقليمي من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر.

-القطبية: الذي يعطي توزيع القوة بتُ الوحدات.

-البناء الاجتماعي: و هو الذي يوضح أنّاط الصداقة والعداوة بين الوحدات.

تتحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي على أربع مستويات للتحليل:

- المستوى الداخلي: ويقصد به الظروف المحلية للدول المشكلة للمركب مع التركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل.
- مستوى العلاقات الدولية؛ أي علاقة دول الاقليم مع بعضها البعض والتي تحدد ملامح الاقليم ككل.
- تفاعل الاقليم مع الاقاليم المجاورة والأخرى عامة.
- دور القوى العالمية في الاقليم؛ أي علاقة الاقليم بالقوى العالمية خاصة الكبرى أي تفاعل بنيان الأمن العالمية والاقليمي.[2]

03.الترابط العلائقي بين بين مستويات التحليل في العلاقات الدولية

الفكرة الأساسية لنظرية مركب الأمن الاقليمي هو أن المستوى الاقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية، لكن التأكيد على أهمية هذا المستوى وجوهريته التحليلية لا يعني أنه منعزل على مستويات التحليل الأخرى الدولية والمحلية و العبر- مناطقية، حيث تكمن أهمية المستوى المحلي في خاصية القابلية للعطب، تشكل هذه التفاعلات مكونات مركب الأمن الاقليمي، كذلك هناك مستوى علاقة الدولة مع أخرى التي تُشكل مفهوم المنطقة الاقليمية، ومستوى تفاعل المنطقة مع مناطق أخرى مجاورة أو التفاعل العبر مناطقي، وأخيرا هناك المستوى الدولي أين تدرج القوة العظمى أو أكثر في التفاعلات الأمنية الاقليمية، كما يمكن أن يتجزأ الأمن الاقليمي إلى مركبات أمنية فرعية تعكس هذه

---

[1] نوال بومليك وزهرة تيغزة، مرجع سابق الذكر، ص 470.

[2] *Reginald J. Harrison, Europe in question: theories of Regional international Integration, 2ed. (London: George Allen and Unwin LTD Ruskin House, 1975) p p.27-37.*

المركبات الأنماط المختلفة للاعتماد المتبادل الأمني الي بطريقة أو بأخرى شبيهة بالمستويات المتخصصة للتكامل الوظيفي، وكنتيجة لزيادة عمليات التفاعل الأمني عبر الاقليمي و أخذها للشكل المعقد تظهر المركبات الفرعية التي بدورها تتفاعل ضمن المركب الاقليمي المركزي.[1]

إن نظرية المركب تحاول شرح كيف يقدم المستوى الاقليمي للتحليل أفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولية كما قال "بوزان وويفر "المركب الأمني الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض، أي عدم امكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية، لقد قادت فكرة المركب الأمني في كتابهما اللاحق الأقاليم والقوة: ببنية الأمن الدولي إلى توفير مستوى تحليلي لعهد جديد في العلاقات الدولية، ومن ثم قدم "بوزان وويفر" المستوى الاقليمي للأمن كأداة بارزة لدراسة السياسة الدولية، وخصوصا نهاية الحربي الباردة والفكرة الرئيسية لهذا الكتاب هي أن القوى المحلية لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب الثنائية القطبية وعدم التحليل من وجود منافس بين القوى المتعالية، ويجادلان في تحليلهم أنها توفر الأساس السليم للدراسات المقارنة في المستوى الاقليمي، وباعتباريها بمثابة المستوى الرابع من التحليل المكمل للمنظور الواقعية الجديدة حول بُنّية النظام وبالتالي أمن الدول ليس بالمستوى الوحيد للتحليل فكل دولة تضع نفسها في مركز التحليل الأمني، المستوى العالمي أيضا وبأي معنى كلي، فهو أبعد ما يكون عن الواقع لأنه لا يمكن تطبيقه على وجه التحديد من أجل القوى المتعالية فحسب ولكن الأقاليم هي المحل الهندسي أين تتصل الجهات الفاعلة معا علاوة أنها تمثل الموضع حيث يتفاعل الأمن القومي والعالمي.[2]

04.أنماط مركبات الأمن الاقليمية

عموما نجد أن الاقاليم على المستوى الدولي متباينة من حيث البنية ومن حيث التفاعلات هذا ما أدى إلى تشكيل أنواع متعددة من مركبات الأمن ويمكن أن نميز أحدى عشر نواع من المركبات الأمن الاقليمي في العالم مقسمة إلى ثلاث فئات:

- ثلاث منها تسمى المركبات المركزية متمثلة في شمال أمريكا، الاتحاد الأوروبي، وهي متكونة من قوة عالمية أو بعض الترتيبات المؤسسية الجماعية فإذا كان المركب شكل من قوة عالمية فإنها تهيمن على الاقاليم وتصبح مركب أمن اقليمي أحادي القطبية.

---

[1] *ibid p 37.*

[2] فخر الدين سلطاني وآخرون، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الاقليمي، ترجمة: زين العابدين بولبنان، المقال منشور في مجلة الادارة العامة والحوكمة، بمعهد ماكروثنيك، ص ص 04-06.

- مركب القوى العظمى: ويتمثل في شرق آسيا، اليابان والصين يشكلان قلب هذا المركب، ويمثلان أكثر من قوة واحدة ويعرف بمركب أمن اقليمي مزدوج
- مركبات معيارية أو نموذجية: ممثلة في الشرق الأوسط، جنوب آسيا، جنوب أمريكا، غرب افريقيا، القرن الافريقي، ويميز هذا النوع بغياب أي قوة عالمية داخل المركب ويعرف هذا النوع بمركب الأمن الاقليمي العام.

فطموح نظرية مركب الأمن الاقليم هو التحكم أكثر في عملية تعميم نتائج التحليل على مختلف نماذج مركبات الأمن الاقليمية عبر العالم، وردم الفجوة النظرية في تحليل العلاقات الاقليمية المختلفة للمناطق من خلال مناقشة مستويات التحليل لعملية الأمننة فكل منطقة تشكل في الحقيقة مركب أمن اقليمي مترابط بحكم التفاعل الأمني عبر الحدود ليس بالضرورة أن يكون هذا التفاعل محركا بواسطة المصالح الفوق قومية المشتركة بسبب متغير التخومية والأمننة على أساس أن كل مركب أمني اقليمي يحتوي على مخاوف أمنية وطموحات سياسية للأطراف المكونة له تسهم بالأساس من البيئية المحلية المستوى المحلي يمكن أن يكون لتدخل القوى العظمى المستوى الكوني دور في تصعيد أو تلطيف مثل هذه الدوافع، فالمستوى الاقليمي لهذه النظرية هو أنها لا تهمل تماما العناصر الاقتصادية والثقافية والتاريخية في أجنّدتها التحليلية باعتبارها عناصر مهمة في تفسير الدينامكيات الأمنية الاقليمية.[1]

[1] *Barry Buzan and ole waever, Region and Power: the structure of international security Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, cap Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University press, 2003, pp50-54.*

المحاضرة رقم :12اقتراب الدور كمفهوم عبر تخصصي وستعصاء بناء منهجي ومعرفي متكامل في حقل العلاقات الدولية

01.طوبولوجيا نظرية الدور من علم النفس الاجتماعي إلى مقاربة عبر تخصصية

إن التحليل من خلال نظرية الدور لم تكن بداياته في علم السياسة والعلاقات الدولية، بل هو مستعار من حقل العلوم الاجتماعية الأخرى، هذا الحقل الذي يهتم بدراسة الإنسان من خلال سلوكياته وطبائعه وتعاملاته .وقد ظهرت نظرية الدور في مطلع القرن العشرين إذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع . وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلا عن أنّ مرتبة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية .ومن بين المفكرين الذين ساهموا في تطوير نظرية الدور نجد" : ماكس فيبر Max Weber) (هانز كير(Hans Kirt) و رايت ملز) Wright Millsتالكوت بارسنز Talkot Parsons (، "روبرت ماكيفرRobert Maclv

وتعود جذور كلمة الدور إلى اللفظ الفرنسي ROLL الذي يعني لفافة الورق التي كان الممثل لمسرحي يقرأ منها دوره .وقد وردت كلمة الدور ROLLE أيضا عند نيتشه في كتابه المعنون بـ" العلم البهيج"بمعنى الأداء المسرحي وقد ظهر مفهوم الدور في العلوم الاجتماعية لأوّل مرة سنة(1926) ، حينما أشار "بارك (Parck) في دراسة له بعنوان " ما وراء القناع " إلى أنّ كل فرد يضطلع بشكل واع ودائم و في فهم هذه الأدوار نعرف أنفسنا ونعرف بعضنا البعض أيضا. وقد تبنّى لينتون) Lington (هذا المفهوم في علم الأنثروبولوجيا سنة(1945) حينما أشار إلى أنّ مفهوم الدور يشير إلى وحدات ثقافية تتسم بالاتساق في المجتمع، وقد عرّفه بأنه الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة.[1]

لقد كان أول ظهور لمفهوم الدور في العلاقات الدولية سنة(1970) حين نشر" كالفي .ج .هولستي" دراسته الرائدة في الموضوع، والمعنونة بـ" تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية Nationel role) " conception in the study of foriegn policy) ، وكان حينها قد مرّت حوالي أربعة عقود على تطوير نظرية الدور في علم الاجتماع وعلم النفس .و لدت الدراسة انطلاقة لتوظيف قد مت مفهوم الدور في أدبيات السياسة الخارجية مازال أثرها ملموسا حتى الآن، وقد قدّم "هولستي" تصنيفا لمختلف الأدوار المتصورة في السياسة الخارجية للدول كما تناول نفس الموضوع "ستيفن وولكر" بمقاله المعنون بـ ":

National role conception and systemic outcomes.S.WALKER

---

[1] حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17، جانفي 2018، ص 773.

"تصورات الدور القومي والنتائج النسقية" و الصادر عام(1979) حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية" لمناصب "دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بالمواقف الدولية.[1]

كما أنّ توظيف مفهوم الدور في دراسة النظم السياسية كان له إسهامه الواضح في تطوير نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية، حيث استخدمت نظرية الدور لتفسير سلوك المسؤولين بحكم المناصب التي يشغلونها في النظام السياسي، ومدى إدراكهم للأدوار المرتبطة بها، وعلاقتهم مع شركاء منظومة الدور من شاغلي المناصب الأخرى داخل الدولة .وقد ظهر ذلك في دراسة والكي (wolky) وزملاؤه سنة(1962) حيث قارنوا تصورات الدور لدى أعضاء الكونغرس المنتمين إلى أربع ولايات أمريكية.

ويدل استخدام الأدوار بمختلف أشكالها على وجود اتجاهات سلوكية لصناع القرار تعكس وضعياتهم و الضغوط المحيطة بهم .هذه الجزئيات حللتها مقاربات النظم السياسية المرتبطة بنماذج صنع القرار سواء على المستوى الداخلي الذي شرحه الأستاذ "دافيد إيستون" (David Easton) من خلال نموذجه النسقي الوظيفي، أو المستوى الدولي المرتبط بتحليل سلوك صناع القرار والذي شرحه" ريتشارد سنايدر" (Richard Snyder) . وكلا النموذجين برز من خلال تبلور الاتجاه السلوكي كمرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية.

وقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الأول بأعوام .ففي الولايات المتحدة الأمريكية جاء عالم النفس "واطسون (J.Watson) الذي خرج على التأمل الباطني في التحليل النفسي وانصبّ اهتمامه على الظواهر الخارجية التي تعبر عن نفسها بصورة حسيةوهذا ما أطلق عليه Behaviourism .وقد تطور الاتجاه السلوكي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأدخل في تحليل البيئة النفسية، فضلا ونجد أنّ غراهام والاس (Graham Wallace) من خلال كتابه " الطبيعة البشرية في مجال السياسة " Human Nature in politics " والذي نشر عام (1908) قد بيّن من خلال مقدمة كتابه ذاك إلى النقص الذي عانته الدراسات السياسية في أيامه من عدم وجود أية محاولة لمعالجة الأحداث السياسية في علاقتها بالطبيعة البشرية وجاءت بعد ذلك دراسة "جيمس روزينو واستون".[2]

ووفقًا لتعريف دليل أوكسفورد لعلم السياسة السلوكي، فإن نظرية الدور، في السياسة والعلاقات الدولية، تعني فهم عملية صنع القرار من منظور صانع القرار نفسه .وخلال العقد الماضي، انبعثت نظرية الدور من جديد، لكنْ كمنظور لدراسة السياسة والعلاقات الدولية، حيث كانت هذه النظرية تركّز في الماضي مجموعة واسعة من الدول، بما في ذلك الدول الصغيرة، والدول الجديدة، والقوى الناشئة.

---

[1] *Naomi Bailin , Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions ,International Studies Quarterly, Vol. 24, No. 4 (Dec., 1980), pp. 532-554.*

[2] حبيبة زلاقي مرجع سابق الذكر، ص 779-777.

على القيود الهيكلية والمؤسساتية، التي تؤثر على سلوك الفرد .لكن مع مرور الوقت، تطوَّرت" نظرية الدور " لتركِّز على مدى استقلالية الفرد في اتخاذ القرار .تفترض نظرية الدور أن النماذج النظرية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مع القدرات المادية للدولة، وتصورات صانعي القرار، الذين يُدخلون تحيزاتهم وأفكارهم، وربما مُثُلهم العليا، في عملية تشكيل السياسة الخارجية .وتُمكِّن" نظرية الدور "العلماء من نمذجة العوامل الفكرية، جنبًا إلى جنب، مع العوامل المادية .ومن خلال القيام بذلك، يمكن تحسين فهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.[1]

02.التحول في وظيفة الدور من المستوى الوطني إلى المستوى الاقليمي

فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى: ادراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي"، و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام و كل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية و لذلك فإن تعريف و تحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

-مرحلة استكشاف الموقف.

-مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

-مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحبطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدراتالمادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

-إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء ادراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا.[2]

ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية:

-لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

-إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، و خاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسون.

---

[1] مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، نافذة ابن خلدون على السياسة، جامعة قطر، مارس 2022،ص 01.

[2] عبد الرؤوف دبابش، أسماء قطاف، الدور الاقليمي في السياسة الخارجية: دراسة مفاهمية نظرية، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص 2017، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 52-53.

-من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

-يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، و دورا آخر على المستوى الإقليمي و يختلف هذا الدور نتيجة للأوضاع الداخلية و الخارجية للدولة فقد تكون لها مكانة معينة في نظام دولي سواء قائدة في تكتل أو عضو بسيط أو محايدة و كل كل دور يحدد للدولة مسؤولية معينة. و يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاث أبعاد رئيسية:

-تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي.

-تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية و تتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية) و من ذلك دور الوساطة الدولية , أو دور الحليف المخلص ,(أو دوافع صراعية)و من ذلك دور المعدي للاستعمار أو المعادي لشيوعية.

- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق.[1]

و من خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

-المستوى الأول: هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم ازاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبر ا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

-المستوى الثاني: هو سياسة الجزء تجاه الكل، أو بعبارة أخرى، سياسة دولة ما ازاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها و أهدافها، و طبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ و الأهداف، فضلا عن اختلاف الايرادات والمواقف.[2]

03.تحليل نظرية الدور بين المستوى الاجتماعي والدولي حسب أبحاث هولستي

من خلال تحليلات نظرية الدور يمكن القول بأن هناك مجموعة من المفاهيم القائمة في إطار نظرية الدور، وتختلف خصائص هذه المفاهيم وفقا للسياق الاجتماعي والدولي كما يلي:

1 -الفرق بين المركز والحالة:

يرى" هولستي" إنه من الصعب استخدام مفهوم" الحالة "في تحليل تفاعلات الدول داخل أحد الأنظمة الدولية ، ويعود ذلك الى طبيعة أي نظام دولي، الذي عادة ما يتسم بوجود مستويات متعددة من التفاعلات تعكس درجة انخراط الأدوار ومدى تأثيرها عليه، ويرى "هولستي" أن عوامل مثل الإمكانيات العسكرية والمكانة والأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، لا تعكس بشكل دقيق مستوى تأثير أحد الأدوار في

[1] عبد القادر دندان، مرجع سابق الذكر، ص 39.

[2] عبد الرؤوف دبابش، أسماء قطاف، مرجع سابق الذكر، ص ص 56-57.

النظام الدولي، ولا ترتبط بوظائف هذا الدور، ونجد أن بعض المصطلحات مثل القوة العظمي أو القوة المتوسطة لا تشير بالضرورة إلى مستوى فعالية دبلوماسية هذه الدول في مختلف العلاقات مع الأخرين، وإن كانت تعبر عن بعض الفوارق بين الدول وبعضها، وذلك بغض النظر عن مدى تأثر صانع القرار بهذه الفوارق.

2- مفهوم قاعدة الدور:

ويعرّفه هولستي على إنه" مجموعة المعايير والتوقعات الثقافية والاجتماعية والمؤسسية التي تتعلق بموقف معين، وهي تأتي من البيئة الخارجية ."وبعبارة أخرى، تتكون قاعدة الدور من المعايير والتوقعات المتشاركة داخل هيكل النظام الدولي، أو بالأحرى الهيكل الاجتماعي للنظام الدولي طبقا للنظرية البنيوية، وبالرغم من ارتباط مفهوم" القاعدة "بنظرية الدور منذ ظهورها، إلا أنه استغرق المزيد من الوقت ليتم توظيفه في تحليل الدور الوطن، وذلك بسبب صعوبة تطبيقه في العلاقات الدولية.

فهناك عدة اختلافات في تطبيق مفهوم قاعدة الدور في كلا من السياق الدولي والسياق الاجتماعي، وإذا حاولنا تطبيق هذا المفهوم على السياسة الخارجية فنجد أن صانع القرار قد يحدد مواقفه بناء على بعض العوامل الخارجية مثل الأعراف الدولية وتوقعات الحكومات الأخرى وال أ ري العام الدولي، حتى أن البعض يستخدم مصطلحات ك " المجتمع "الدولي، إلا أننا في حالات مثل الحرب أو الأزمات نجد أنه هذه العوامل تتعرض لغياب واضح، ويختفي خلالها أثر القواعد الدولية المتعارف عليها أو ال أ ري العام الدولي، حيث لا يمكن لهذه العوامل تفسير السلوك الخارجي لأحد الأطراف، لاسيما في حالات النزاعات .[1]

الأدوار الاقليمية:

الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدول:

تبرز في دور المستقل النشيط صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة. يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني

-المستقل النشيط:

من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء.

2-صانع التنمية الداخلية :يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية وألا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية.

---

[1] جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 03، ص ص 588-589.

3-حامي السيادة :يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابه الوطني من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة اللا استقرار وفقدان الإحساس بالأمن.

الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية ونجد منها:

المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر

تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من اجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دن التزام رسمي واضح.[1]

01.الوسيط:

إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها على القيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

02.صانع السلام:

تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية .اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية.

03.المساعد على التنمية:

.تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية.

04.الموازن الدولي: يتصور صانع السياسة الخارجية ان لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الاقليمي او الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية الا عندما يتهدد التوازن.

الأدوار الاقليمية ويمكن ضبطها فيما يلي:

ترتبط بمجموع الادوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل او في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى:

1- :الحليف المخلصFaith Fullally

يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

[1] المرجع السابق الذكر، ص 589.

2-الزعيم أو القائد الإقليميregional leader : بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

3-المدافع الإقليميregional protector :

يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيا دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4-قائد التكامل الإقليمي: يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد. مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.[1]

04.فحص لأداء الجزائر الأفرو-ساحلي بين مراجعة ادوات الدبلوماسية التقليدية والبحث عن الطموح الاقليمي

أولا: نحو ايجاد أرضية معرفية واستقرار لفظي للقوة المدنية ومسألة نقل المفهوم للدول الغير غربية

تحاول الدراسة في هذا المحور التأصيل معرفيا ونظريا لمجموعة من المفاهيم الحركية بهدف اعادة بناء أساس مفاهيمي يساهم في توجيه الدراسة، أو يمكننا من التحقق اجرائيا من التسبيب والعلائقية الموجودة بين متغيرات الدراسة.

إن البحث في الأصل الدلالي والسيمانطيقي للقوة المدنية، فيعود الأصل لإطلاق هذا المصطلح المركب والمعقد في الدراسة التي جاءت بعنوان "الاتحاد الأروبي كقوة مدنية" قام بصياغته الأنجلو-سويسري – الفرنسي، "فرانسوا دوشان " سنة 1972 في حقبة وسمها" ستيفن والت" بالنهضة للدراسات الأمنية وبالعودة إلى الأصل لمفهوم القوة المدنية فلابد من مناظرة مقولة مقولة "هدلي بول" لسنة (1982).[2]

"أوروبا ليست فاعلا في الشؤون الدولية، وكما يبدوا ليس هناك احتمال في ان تصبح واحدة من الفواعل العالمية"[3]

إن أول من اعتبر أن يكون الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية "فرونسوا دوشان" مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في جامعة لندن للاقتصاد (1969-1974)، وهو يجادل من الناحية الاجرائية بأن مدنية الاتحاد الأوروبي كقوة مشتقة من قدرته على ممارسة درجة كبيرة من التأثير على الأطراف الثالثة، القائم على

---

[1] سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، جريدة اليوم الجزائرية، عدد 2776، 27 مارس، 2007.

[2] زين العابدين بولبنان، مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة01، ص 18.

[3] *Bull Hedley, "Civilian power Europe: a contradiction in terms?" Journal of Common Market Studies 2 (1982): p.151.*

استخدام الأشكال الاقتصادية و السياسية والأمن والاستقرار، [1] على اعتبار أم مدنية الاتحاد الأوروبي كطرف مؤثر في العلاقات الدولية دون اللجوء إلى الاستخدامات العسكرية أو المقاربة الصلبة في ادارة التهديد[2] حيث يتضح من خلال تصور دوشان أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تأخذ سلوكا مزدوجا اقتصادي، سياسي في البيئة الدولية، يبدوا أن السجال والنقاش المعرفي الذي برز في فترة السبعينيات التي طرح فيها دوشان مفهوم القوة المدنية كانت مترابطة نظريا مع تطور الدراسات الأمنية الواقعية مع وجه التحديد خاصة لما طرحه بول حول التناقض باعتبار الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية ما فتح باب اعادة التنقيح والمراجعة لهذه المقولة حول مدى فعلية وفعالية الاتحاد الاوروبي كقوة مدنية؟.[3]

تجدر بنا الإشارة إلى أن النقاش الأكاديمي حول القوة المعيارية لم يكن ليظهر فقط مع مقال "يان مانرز" حول هذا الموضوع والذي نشر عام(2002)، ثم تبلور فيما بعد في شكل كتاب أكاديمي مع حلول عام (2006) ففي الحقيقة أخذ مانرز كانطلاقة في تحرير بحوثه حول الموضوع، التعريف الذي وضعه "روبرت روسانكرنس" قبل سنوات قليلة حيث عرف هذا الأخير أوروبا كقوة معيارية بدلا من اعتبارها قوة تجريبية. فبالنسبة" لروسانكرنس"، فإن القوة المعيارية تشير إلى فكرة وضع المعايير العالمية، وهي فكرة تناقض نظيرها القائلة بالقوة التجريبية التي تفرض نفسها بالغزو أو الهيمنة الفيزيولوجية.[4] هكذا يبدأ مانرز بالفرضية التي مفادها أن خصوصية الإتحاد الأوروبي تستند إلى المعايير ما بعد الوستفالية، وبتعبير آخر، فهو يحول بؤرة النقاش إلى تقييم وتثمين وتفسير دور أوروبا بعدما كانت تركز هذه الأخيرة وبشكل معتاد على وسائل القوة .يقترح مانرز أن دور أوروبا في العالم لا يمكن فهمه بمجرد مقارنته مقارنة بسيطة مع باقي الدول، فهو يعتبر أن الاندماج السياسي أوروبا استند منذ(1950) إلى هذا التفضيل المعياري مع احترام المبادئ المعيارية الرئيسة :السلم والحرية والدفاع عن حقوق الإنسان ويضيف مانرز كملاحظة بسيطة، التضامن الاجتماعي ورفض التمييز وأخيرا التنمية المستدامة.

الأسس المعيارية لأوروبا عندما أشار كل من "ويلر" قبل ظهور "مانرز"، ذكر "كريستيازن" إلى الركيزة المعيارية . لكن كيف توضع هذه القيم في خدمة النشاط الخارجي للاتحاد الأوروبي، وكيف تسير هذه القيم لكي تحقق طائلها على أرض الواقع؟ بإمكان ذلك أن يكون له تأثيرا ملموسا ما وراء الأطر الوطنية على عمليات السياسة

- [1] *alexander chardiniens, les dorait fondamentaux dans lue:entre normes et valeurs, Samantha besson, ancis venal, and Nicolas levirat (eds) , dea valeurs pour l'europe (l'institut européen de l'université geneve,2008) , pp 178-179.*

[2] بولبنان، ص 19.

[3] أمال حجيج، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في "مجال العدلة والشؤون الداخلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، ص27.

[4] المرجع نفسه، ص 28.

العالمية .وبتعبير آخر، فإن السؤال الذي يطرحه مانرز هو معرفة كيف أن الفاعل ما بعد الوستفالي بإمكانه أن ينقل أو يروج للمعايير ما بعد الوستفالية على أرض الواقع .وعليه فإن مانرز يحاول في بحثه هذا، الإجابة على هذا السؤال العام معتمدا على التجربة، ومشيرا إلى مثال محاربة عقوبة الإعدام، هذه الأخيرة المروج لها على نحو واسع من طرف الإتحاد الأوروبي، لتنتهي بالظهور كمعيار عالمي.

لقد دعمت مجموعة القضايا التي تحيط بالقوة المعيارية فحوى النقاش القائم حول دور الإتحاد الأوروبي في العالم حول لغز القوة وذلك من خلال نقل وتحويل جوهر هذا التحليل .كما يصنف بحث زكي العايدي المعيارية ضمن هذا الجوهر الجديد .يعتقد العايدي بان مقاربة مانرز– كما دعمته بحوث أخرى -كشفت الحدود الحقيقية لهذه المسألة وذلك يؤدي ببساطة إلى موازنة النشاط المعياري لأوروبا على المسرح الدولي مع الأهداف التي يقوم عليها التكامل الأوروبي.[1]

الجدول رقم 03 : يوضح الفروق الجوهرية بين القوة المدنية والعسكرية والقوة المعيارية

	القوة المدنية	القوة العسكرية	القوة المعيارية
كار	الاقتصادي	العسكري	الأفكار
دافنت	الدكاترة	مقلي	الإيديولوجي
مانرز	القدرة على استعمال الوسائل المدنية	القدرة على استعمال الوسائل العسكرية	القدرة على تشكيل مفاهيم "الوضع الطبيعي"

Source: Ian Manners, "Normative power Europe: a contradiction in terms?" *JCMS* 2 (2002): p. 240.

يبدوا أن النقاش المعرفي والأكاديمي وحتى الممارساتي باعتبار الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية أخذ الحيز الأكبر من الأبحاث والدراسات خاصة التناقض النظري والممارساتي لأداء الاتحاد الأوروبي الخارجي ، لذا حاولت من خلال هذه العدسة التحليلية أن أنقل تلك المعايير على الجزائر باعتبارها كقوة اقليمية ساحليا وافريقيا وعن فحص أدائها المدني في ادارة التهديدات التي تحيط بجوارها الاقليمي دون اللجوء الى المقاربة الصلبة ولكن قبل ذلك لابد ان نعرج على اهمية منطقة الساحل بالنسبة للعمق الاستراتيجي الجزائري.

ثانيا: موقع الجزائر الأفرو- ساحلي بين أمننة الجوار والتملص من سيكولوجيا التهديد الهوياتي

إن الأصل المرفولوجي لتسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ او الحافة الجنوبية للصحراء، فجغرافيا يعرف الساحل الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية(البيضاء)، وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ليشكل بذلك الساحل منطقة ايكولوجية،[2] ويعتبر الساحل الافريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوبويمتد غربا من السنيغال عبر موريتانيا، مالي، وبوركينافاسو، النيجر، شمالا

[1] المرجع السابق الذكر، ص 28.

[2] مراد بن قيطة، فاطمة الزهراء بويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية "، دفاتر المتوسط، العدد 05، (ب س ن)، ص 213.

نيجيريا، تشاد، السودان حتى اثيوبيا شرقا، وغالبا ما يستعمل مصطلح الساحل الافريقي للدلالة على الدول الثمانية التي تنظوي تحت تجمع "اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف "، وكثيرا مايتم توسيع الامتداد الاقليمي للمنطقة لاعتبارات جيواقتصادية لتشمل جزر الرأس الأخضر، وأقصى الجنوب الجزائري، ومعظم دول الساحل حبيسة مغلقة باستثناء السنغال وموريتانيا المطلتين على المحيط الأطلسي.[1]

أما من الناحية الجيوسياسية فيوضع للدلالة على ذلك القوس الذي يضم السودان، مالي، النيجر، تشاد، الجنوب الجزائري، والنقاط الأطلسية في اقصى الغرب وبذلك تعتبر منطقة الساحل ذات مكانة استراتيجية ليس في افريقيا فحسب، بل على المستوى الدولي كونه يعبر جسر رابط بين الأمريكيتين والمحيط الأطلسي وصولا إلى منطقة القرن الافريقي والمحيط الهندي ، البحر الأحمر والخليج العربي وهي بذلك نقطة التقاء الحضارات الانسانية والانتماءات العرقية والدينية.[2]

وبذلك تنقسم منطقة الساحل إلى ثلاق مستويات:

-المستوى الأول: دول المركز وعمق الساحل الافريقي المتمثل في مالي، النيجر ،وتشاد؛

-المستوى الثاني: هو حواف دول الساحل الافريقي المتمثل في السودان وموريتانيا؛

-المستوى الثالث: هم الدول الثانوية ونجد الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، ايريتيريا، السنغال، وجزر الرأس الأخضر.[3]

أما عن أهمية منطقة الساحل للعمق الاستراتيجي الجزائري يمكن ضبطها فيما يلي:

- يمثل الساحل الافريقي الحزام المتقدم والعمق الاستراتيجي للأمن الوطني الجزائري فهو الفضاء الجيوسياسي الأكثر مدا للجزائر بالأخطار والمهددات الأمنية وذلك لجملة من الأسباب والخصوصيات أهمها:
- انفتاح الجزائر الجغرافي الطبيعي على الساحل الافريقي بأكثر من 3819 كم؛
- ارتباط الطوارق الجزائريين الاجتماعي بنظرائهم من الدول الأخرى باعتبار الجزائر احدى الدول المشكلة للفضاء عبر الوطني الذي تستوطنه قبائل الطوارق في الساحل الافريقي.[4]

---

[1] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة01، 2017-2018، ص 88

[2] مراد، فاطمة الزهراء، ص ص 213-214.

[3] سمير قلاع الضروس، "منطقة الساحل الافريقي وأهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد06، العدد02، (2020)، ص ص 238، 243.

[4] المرجع نفسه، ص 243.

- تزايد النشاط الارهابي بالمنطقة بحيث شكل تزايد النشاط الارهابي في منطقة الساحل الافريقي ارتداد استراتيجي وأثر مباشرة على الأمن القومي الجزائري.
- توريد الهجرة الغير شرعية؛ فانفتاح الجزائر على دول الساحل الافريقي الكادحة جعل منه ملجأ لكثير من المهاجرين غير الشرعيين.
- التنافس الأجنبي في ساحات الساحل الافريقي أنتجع غنى الساحل بالثروات ومصادر الطاقة، فضلا عن كونه حلقة وصل بين امتدادات جيوسياسية على قدر كبير من الأهمية الاستراتيجية في رسم (شمال افريقيا، افريقيا ماوراء الصحراء، الشرق الأوسط، المحيط الأطلسي، المحيط الهندي، اهتماما للقوى الكبرى العالمية لاسيما فرنسا، أمريكا، والصين، خاصة الدور الفرنسي الكولونياني في فرنسا، و الولايات المتحدة يحركها ظاهريا محاربة الارهاب الذي يتأتى وراء أجندته الاستثمار بثروات الطاقة بالمنطقة، وما يمثله الساحل من طرق تختصر المسافات بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر والخليج العربي، والشرق الأوسط ،وثالثا الدور الاقتصادي والاستثماري الصيني اللافت في افريقيا عموما والساحل الافريقي خصوصا، فضلا عن الاهتمام الأوروبي بالفضاء المتوسطي الذي بات يمثل حزاما أمنيا لأوروبا الشمال الأطلسي بعد ان اعتبر حلف الناتو البحر المتوسط مجالا حيويا للأمن الأورو- أطلسي.[1]

ثالثا: الجدل النظري والمعرفي حول اعادة تمثيل المؤسسة العسكرية خارج الحدود

فيه نقاش معرفي ومنهجي ونظري حاد في اطار العلاقات المدنية –العسكرية على المستوى الدولي خاصة فيما تعلق الأمر عن دور المؤسسة العسكرية في اداء مهامها في الاطار المدني، دون اللجوء غلى المقاربة الصلبة، وكان فيه دفع إلى اعادة النظر لدور وأداء الجيش خارج الحدود، خاصة فيما تعلق الأمر بتقديم المساعدات الانسانية والاهتمام بأنشطة بناء السلام، وتوفير الاتصالات والخدمات اللوجستية على أساس ان هذه المهام يتم نقلها إلى هيئات مدنية على أساس أن الجيش غير قادر على القيام بهذه المهام بطريقة فعالة ومسؤولة، وينبغي بدلا من ذلك تركها للمنظمات المتخصصة، وتثار نقطة أخرى متعلقة بالمراقبة والتحقق في عملية بناء السلام هناك اتفاق واسع في الأدبيات السياسية أن المراقبة تعتمد بشكل كبير على قبول ودعم أحد أطراف النزاع فغالبا ما يتم ارسال المراقبين العسكريين في مهام المراقبة البحته إلى الميدان دون حمل السلاح وهذ المهمة يمكن أن يناط بها مدنيين بجمعهم المعرفة الفنية و العسكرية

[1] منصور لخذاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، والتحديات، الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 ، ص15.

اللازمة، بالإضافة إلى سياسة اعادة الادماج ونزع السلاح وازالة الألغام، وهذه المهمة عادة ما يناط بها الوكالات المدنية والمنظمات الغير حكومية، فحفظ السلام في المناطق العازلة وقف اطلاق النار أثبتت الفرق المدنية في توفير بيئة آمنة وناء الديموقراطيات، وفيما يتعلق الأمر بقوات حفظ السلام سمح لها باستخدام القوة المسلحة فقط من أجل حماية أنفسهم في الوقت الحالي تغيرت قواعد الاشتباك، وأصبحت قوات حفظ السلام التي تمتلك مؤهلات القوة هي من تحظى بالقبول، ولايزال شرطا أساسيا لكل البعثات الكلاسيكية والمعقدة منها، ويكون لهم الإذن باستخدام القوة السكرية للتأكد من أنهم قادرون على تنفيذ مهامهم.[1]

فهذا المدخل النظري يفتح لنا باب النقاش حول أداء ودور الجيش الجزائري في أداء مهامه خارج الحدود خاصة لما يشهده مؤخرا من التحول في البنية التركيبية للعقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية.

رابعا: جدلية التدخل العسكري الجزائري بين المعايير الأخلاقية والبرغماتية الأمنية

تتسم العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الوقت إلى ثوابت شرعية وهي، الشرعية الدولية بمعنى كل تحرك يجب ان يكون بإذن الأمم المتحدة، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود الوطن، ورفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة، والتسوية للنزاعات، وأمن غير منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيدا عن أية مظلة خاريجية أو وجود أجنبي على أراضيها،[2] وما يجسد ذلك أشير في مقال كتب بصحيفة القدس العربي عن رفض الجزائر الاستجابة لطلب روسي بالحصول على امتياز في قواعد بحرية جزائرية بسبب مخاوف على العلاقة مع دول غرب المتوسط في محاولة توسيطية لتوقيع اتفاقية دفاعية تتضمن منح الجزائر الكثير من الامتيازات العسكرية مقابل تسهيلات عسكرية جزائرية ، وأشار المصدر ان الصينيين طلبوا امتيازات أقل قبل أكثر من 10 سنوات، لكن الرد الجزائري كان هو أن الجزائر مستعدة للتعاون في اطار القانون الدولي وعدم تهديد الجوار، حيث تلتزم الجزائر بعدم توجيه أي تهديد لدول الجوار البحري خاصة فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، بالاضافة إلى البحرية الأمريكية الموجودة في اسبانيا وايطاليا، وتشير تقارير عسكرية إلى أهمية الاستراتيجية

---

[1] المرجع نفسه، ص 16.

[2] Brussels, *Alternatives to military intervention: What is done by the military that could be done better by civilians? ,November 2007,* http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-707_en.html?imprimer=1

الكبرى لقاعدة المرسى الكبير البحرية في وهران(400 كم شمال غرب العاصمة الجزائر) لقدرتها على السيطرة على مضيق جبل طارق ومنطقة واسعة من الحوض الغربي الضيق للبحر الأبيض المتوسط .[1]

ومازاد من جس النبض للعقيدة الأمنية الجزائرية الهجوم الارهابي المتعدد الجنسيات على مركز انتاج الغاز الطبيعي في تيغنتورين يعد الاختبار الأول للجزائر بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا، وانتشار الجماعات الارهابية والحركات الانفصالية في مالي، ولعل التدخل الفرنسي في شمال مالي سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو مايسمى برهانات الجوار، ومن ثم رفض الجزائ للتدخل الأجنبي خاصة في شمال مالي خوفا من الانفلات الأمني والتورط في حرب خارج الحدود.[2]

لكن هذا لاينفي حجم الانفاق العسكري الجزائري حسب ارقام معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام سيبيري التي أصدرتها في تقريرها لسنة 2017 قدرت ميزانية الانفاق العسكري في الجزائر سنة 2016 بـ 10.654 مليار دولار، و10.413 مليار دولار لسنة 2015 و 8.642 مليار دولار سنة 2014 ، وبرر الانفاق العسكري الجزائري حسب الخبير الأمني والعقيد المتقاعد عمر بن جانة "إن مسالة الانفاق العسكري في الجزائر فرضتها عوامل أمنية وجيوستراتيجية للتعامل مع مختلف التهديدات التي تواجهها.[3]

وكشف تقرير حديث لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حجم الانفاق العسكري الجزائري الذي بلغ 9.6 مليار دولار سنة 2018 وبذلك حققت الجزائر اكبر اتفاق عسكري في افريقيا.[4]

وحسب الخبير في القضايا الأمنية الأستاذ نسيم بهلول ان ارتفاع الانفاق العسكري بالجزائر يتزامن مع تنامي التهديدات غير المتوازية اوحيانا النظامية في المنطقة مما يقتضي اعادة النظر في البنيان التنظيمي للقوات المسلحة.[5]

بالرغم من رفض العديد من الخبراء أن تكون هذه التقارير دقيقية في معطياتها، على أساس أن الجزائر تنفق بحسب الحاجة والتهديدات الأمنية المحدقة بها، وآخر تقرير لمعهد ستوكهولم تراجع انفاق الجزائر

---

[1] عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، قطر مركز الجزيرة للدراسات، قسم التقارير، 02ماي 2018، 02.

[2] الجزائر رفضت طلبًا روسيًا بالحصول على امتيازات في قواعد بحرية"، القدس العربي، 16 أبريل/نيسان 2013 ، شوهد في سبتمبر 2021، أنظر: http://www.alquds.co.uk/?p=34341

[3] حورية ساعو، محمد غربي، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، 2017، ص 253.

[4] يونس بورنان، أكثر من 30 مليار دولار حجم الانفاق العسكري بالجزائر منذ 2013، بوابة العين الاخبارية، 2018/01/04، شوهد في 2021/09/21، أنظر:algrien/ article/ alain.com

[5] الجزائر الأولى افريقيا في الانفاق العسكري، معهد ستوكهولم، 30 أفريل 2019، شوهد في 2021/09/24، أنظر: .arabi21.com/ stry

على السلاح ب 34 حيث بلغ حجم الانفاق سنة 2020 ،9.7 مليار دولار بسبب جائحة كورونا وخلفاتها الاقتصادية. [1] كما يشر الدكتور بن عنتر عبد النور أن طبيعة التهديدات غير الدولاتية وانتشار الأزمات التي تخومها أدى إلى التناقض في مواقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين المبادئ المؤسسة لعقيدتها الأمنية ماحتم تعاملا مرنا مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية كما يدل ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية إذ كان قرار فتح المجال الجوي يتناقض ومبادئها وخطبها الرافضة للتدخل فإنه يتوافق ومصالحها الأمنية وبذلك تعد أزمة مالي نموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الاخلاقي و المصلحي.[2]

كما لا ينفي أيضا في اطار المسار التكميلي للندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الافريقي بتشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات في الساحل الافريقي مقرها تمنرست، حيث عقدت دول الساحل (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) في أوت (2009) اجتمعا تنسيقي أمني برعاية مجلس السلم والأمن الافريقي لدراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل للتصدي المشترك للجريمة المنظمة وتهريب السلاح على شريط الحدود لدول المنطقة، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر(2009) ، حيث فوض المجلس السلم والأمن الافريقي لهذه الدول تشكيل قوة عسكرية نظامية تتولى مهمة محاربة الارهاب قوامها 25 الف جندي بالتعاون مع الميليشيات القبلية في الصحراء. [3]

ولعل هذا التحالف والتحول في النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية الجزائرية بعدما كان من الثوابت الدستورية، بالرغم ما يشير إليه الباحث "حوسين بالخيرات" في دراسة قدمها حول التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، عن التحولات الجيوسياسية التي تحيط بالمحيط الجزائري إلى اعادة تشكيل مشهد التهديد الارهابي من خلال ظهور فاعل ارهابي جديد في منطقة الساحل الافريقي وهو ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامي عن تساؤله لماذا لم تندمج الجزائر في بناء تحالفات اقليمية لمواجهة هذا التنظيم وتكريس مبدأ النزعة الاستقلالية؟، على اعتبار أن التحول في مشهد التهديد ارهابي في منطقة الساحل كمحور مهم في المحيط الجيوسياسي للجزائر لم يرق إلى درجة تحفيز الجزائر لبناء تحالف عسكري اقليمي وهذا راجع إلى التقدير العقلاني للجيش الجزائري لمصادر خطورة هذا التنظيم والذي يستند إلى ميوعة الحدود وصعوبة التحكم لولا حنكة وخبرة الجيش الجزائري.[4]

---

[1] ياسين بودهان، خبراء يبررون تنامي الانفاق العسكري بالجزائر(قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2013، ص ص 01-05.

[2] بوبكر سالم، الجزائر في المرتبة 24 عالميا في الانفاق العسكري ، 26 أفريل 2021، شوهد في 09/24/، 2121، أنظر: ultra algeria .ultra sawt

[3] بن عنتر، ص 05.

[4] عادل زقاغ، سفيان منصوري، أمن منطقة الساحل الافريقي: بين المنظور الأمني والاستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد6، 2014، ص 74.

يشير الدكتور "بن عنتر عبد النور" في تساؤله عن عدم الاستقرار المتنامي في الاقليم المغاربي الساحلي بفعل التهديدات اللادولاتية وترهل دور الدولة واختراقها من قبل فاعلين كبار قوى غربية، وقوى صغرى(دول الخليج تحديدا السعودية والامارات)،[1] فضلا عن الانسداد السياسي داخليا مما يؤدي إلى طرح تساؤل هل سيقود الجزائر إلى مراجعة عقيدتها الأمنية والعسكرية الاجابة عن هذا التساؤل بدأ من خلال التعديل الدستوري الاخير حول اعادة ضبط العقيدة العسكرية الجزائرية بما يتكيف والمعطيات الجديدة، بالرغم من أن مشروع تعديل الدستور يفرض شروط على ارسال الجنود إلى الخارج فضلا أنه يحدد اطار المشاركة للقوات المسلحة الجزائرية خارج الحدود وهذا في اطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية في عمليات حفظ السلام، ففي تحليل المادة 91 من تعديل الدستور تمنح صراحة لرئيس الجمهورية صلاحية ارسال وحدات من الجيش نحو الخارج بعد مصادقة البر لمان بالأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان، انطلاقا من أن قرار ارسال وحدات الجيش للمشاركة في عمليات خارج الوطن يجب أن تستند إلى الارادة الشعبية التي يجسدها البرلمان وسبق لرئيس لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستور "أحمد لعرابة"،أن طمأن بأن امكانية نشر قوات الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود الوطنية لايشكك بتاتا في عقيدة الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا أن المادة 31 ترمي إلى تمكين رئيس الجمهورية من ارسال قوات في اطار عمليات حفظ السلام الأممية فقط،[2] يشير عبد القادر عبد الرحمن الباحث في الجغرافيا السياسية والمستشار الدولي لقضايا السلام والأمن في افريقيا عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية، أن هذا القرار تغيير مهم في النموذج الجيو- استراتيجي في المنطقة، ومن الناحية النظرية سيكون محل ترحيب دول كفرنسا التي لطالما دعت الجزائر علنا إلى مشاركة عسكرية أكبر خارج حدودها لكنها في واقع الأمر ستعطي للجزائر المزيد من الثقل الدبلوماسي مما سيترتب عليه الاضرار بالسياسة الاقليمية لفرنسا والمغرب كما أنها تعتبر بداية لسياسة خارجية استباقية لعودة اللواء "محمد بوزيت"، على رأس جهاز الوثائق والأمن الخارجي تعد اشارة قوية لهذه الديناميكية كون الأخير خبير في الشأن الليبي والمالي[3] وهذا يحيلنا إلى طرح تساؤل عن

---

[1] حسين بالخيرات، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، (2018)، ص 209.

[2] مليكة خ، "اعادة ضبط العقيدة العسكرية لاتمس بمكانة السياسة الخارجية"، جريدة المساء، 27 سبتمبر 2020، شوهد في 2021/09/24، أنظر:https://www.elmassa.com/dz/news

[3] آدم جابر، فرنسا والمغرب، جريدة القدس العربي، 13 ماي 2020، شوهد في 2121/09/25، أنظر: alqudsuk

دور الجزائر بعد الانسحاب الفرنسي من مالي هل سيشكل دبلوماسية فاعلة في المنطقة أم تدخل عسكري لضبط الجوار الجغرافي المضطرب؟

خامسا: دور الجزائر الأفرو-ساحلي الجديد دبلوماسية فاعلة أم تدخل عسكري لضبط الجوار الجغرافي المضطرب

يعد اعلان انتهاء العملية العسكرية بقيادة فرنسا في منطقة الساحل مع جيوش حليفة اطلاق نقاش استراتيجي حول دور الجزائر باعتبارها ثاني أكبر قوة عسكرية في افريقيا وراعية لاتفاق السلام في مالي عن نشر قواتها خارج الحدود عما ينص عليه دستوريا، وما يعزز الطرح هو تصريح الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، "أن فرنسا ستبدأ انسحابها من شمال مالي بحلول نهاية العام، ولا تخفي فرنسا اهتمامها بزيادة مشاركة الجزائر في المنطقة"، ويشير مدير المعهد الجزائري للدراسات الاستراتيجية والعالمية "عبد العزيز مجاهد" "أن فرنسا لم تعد قادرة على ادارة الوضع في مالي، وفشلت بسبب افكارها عن الدولة الاستعمارية السابقة التي مازالت تناصرها، وعدم شعبية الأنظمة المحلية"، وبذلك تهدف الجزائر إلى لعب دور كلاعب استراتيجي خاصة في مالي جارتها الجنوبية التي تشترك معها في حدود 1400 كم ، وعن تصريح رئيس الجمهورية الجزائري "عبد المجيد تبون"، "أن الحل في مالي سيكون90 % جزائريا"، وتشير عودة وزير الخارجية الأسبق "رمضان لعمامرة" إلى رغبة الجزائر في استعادة مكانتها ودورها افريقيا.[1]

كل هذه التحليلات المتعلقة في التحول في العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية لا يحول عن دورها في الدفع نحو تبني مقاربة مدنية في ادارة التهديدات والتحديات التنموية والانسانية في منطقة الساحل الافريقي والتي يمكن أن نستشفها فيما يلي

سادسا :الجزائر وتبني مقاربة الأمم المتحدة المتكاملة في منطقة الساحل

تبنت الأمم المتحدة استراتيجية شاملة للتعامل مع التحديات المتعددة المستويات التي تشهدها منطقة الساحل جاءت بعنوان: "استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة في الساحل" تحت قرار مجلس الامن رقم 2056 سنة (2012) أين مست هذه الاستراتيجية مسائل الأمن، الحوكمة، التنمية وفي تقريرها حول الوضع في منطقة الساحل جاء التقرير مرتكزا على المحاور التالية:

- مشكلة امن وحوكمة:

---

[1] *Sahel : diplomatie active ou intervention militaire, quel rôle pour l'Algérie après le retrait de la France? https://information.tv5monde.com/afrique/sahel-diplomatie-active-ou-intervention-militaire-quel-role-pour-l-algerie-apres-*

من خلال الحروب الأهلية والدولة، والتدخلات الأجنبية وغياب آليات الحكم الراشد كان من أهم أسباب ترهل الأداء الوظيفي للمؤسسات الوطنية؛

- مشكلة تنموية وصعوبات انسانية:

فحسب مبعوث الأمم المتحدة "رومانو برودي"، أن دول الساحل تعاني من أزمة تنموية ادة وصعوبات انسانية خطيرة.

لذا عملت الامم المتحدة على تبني حوكمة فعالة ومعززة في كل منطقة الساحل من خلال تشجيع الممارسات الديموقراطية، وتقوية عدالة الدولة بهدف ضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات الاجتماعية والاقتصادية ومساعدة دول الساحل لإنشاء معاهد اقليمية للحوكمة الاقتصادية وتحقيق أمن المجموعات والتجانس الاجتماعي، فضلا عن مساعدة دول الساحل وضع أنظمة وطنية للإنذار المبكر والعمل على مساندة المؤسسات الأمنية وعدالة انتقالية ومسؤولة.[1]

سابعا: الاتحاد الأوروبي ومشروع التوأمة مع دول الساحل والمتوسط لتحقيق تثاقف مدني مؤسس

يعكس التحدي الاستراتيجي لسياسة الجوار الأوروبية على مستوى السياسة الخارجية بالدفع نحو الخارج في مسألة ادارة التهديدات من خلال العمل على مأسسة المسائل المتعلقة بسياسة العدالة والشؤون الداخلية على المستوى المتوسطي البوليسي والقضائي مع الدول المتوسطية الذي يندرج في اطار السياسة الأوروبية للجوار، فتحويل ادارة التهديد لدول جنوب غرب المتوسط يهدف إلى ابطال مفعول التهديدات عن بعد من خلال مرافقة اصلاحات دول الجوار ومكافئتها ويتعلق هذا المبدأ على تنفيذ المسائل المتعلقة بالعدالة والشؤون الداخلية مع تونس والمغرب، برنامج يهدف إلى مراقبة الحدود وادارة تدفقات المهاجرين ومكافحة تمويل الانشطة الارهابية وغسيل الأموال والاصلاحات القضائية والقانونية لتحقيق هذه الاهداف يستخدم الاتحاد الأوروبي أدوات محددة مثل مشاريع التوأمة ذات البعد الاقليمي، وانشاء مذكرات تفاهم بين المكاتب المتخصصة من عدة بلدان لتنظيم تبادل المعلومات حول غسيل الأموال، ومكافحة الهجرة الغير نظامية، والهدف من هذا البرنامج هو اضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في مجا الشرطة، والعدالة في المنطقة، من أجل الوصول إلى الطموح المعياري للاتحاد الأوروبي لإنشاء شراكة أمنية اقليمية مع دول الجنوب وقد حدد الفترة ما بين(2007- 2013)كأولوية لإنشاء مجال تعاون أوروبي- متوسطي في مجالات العدالة و الأمن، والهجرة، وعملية الدفع بالخارج ولو التدخل في ادارة التهديد

---

[1] *Nation Unis, conseil de sécurité. Rapport du secrétaire generale sur la situation dans la region du Sahel. S/2013/354. 14 J uin 2013 unowa.unmissions. org/.../UN%20Integrated%20Strategy%20for%20the*

للحدود المغاربية أين تبنت كل من (الجزائر وتونس، المغرب، ليبيا) (2003-2010) قوانين وتشريعات مجرمة للهجرة تعكس التقارب الأفقي للتشريعات المغاربية، والتحول العمودي للقانون الأوروبي.[1]

دور الجزائر بين تبني المقاربة التنموية وتفعيل مبدأ الدبلوماسية الانسانية

01/ التدابير التنموية مبادرة النيباد:

تدخل هذه المبادرة في معالجة الاجندة العالقة في القارة الافريقية من خلال عملية الربط بين التنمية المستدامة من بعدها الاقتصادي و الاجتماعي، وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديموقراطية برعاية بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد، واحترام حقوق الانسان، وتهدف الجزائر من خلال هذه المبادرة بناء مقاربة تنموية لتجفيف مشاريع الارهاب وضبط الجريمة المنظمة، خاصة في منطقة الساحل الافريقي وفي طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الاقليمية وضمان اجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحوكمة كمرتكز أساسي للأمن والسلم.[2]

كما تعتبر تشجيع التجارة البينية خطوة هامة من اجل تأمين حدود الدول عن طريق ربطها بمشاريع واستثمارات بينية ومساعدة المجتمعات المحلية واشراكها النشط في ادارة حدودها وتدريب الأفراد والاستخدام المدني للتكنولوجيا الحديثة.[3]

02/ المشروع العابر للصحراء الافريقية:

وفقا لتقرير مركز الجزيرة للدراسات أن طريق العابر للصحراء يعد أكبر مشروع مهيكل في افريقيا، وأشار التقرير ان الجزائر أنفقت على حصتها2.6 مليار دولار حيث سيكون مرابطا بخط أنابيب تسمح بتصدير الغاز النيجيري عبر موانئ الجزائر نحو أوروبا بالإضافة إلى انجاز خط للألياف البصرية يربط بنيجيريا مع تحويله تدريجيا إلى طريق سيار، وحول أهمية الطريق أوضح رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "رضا تير" أن طريق العابر للصحراء مشروع جيو-ستراتيجي سيجعل من الجزائر البوابة الشمالية نحو السوق الافريقية خاصة بعد استكمال انجاز مشروع الميناء العملاق بمنطقة شرشال"، كما أوضح ان الطريق سيربط قريبا بطريق الحرير الصيني عبر ميناء شرشال والذي يعد ضمن مبادرة الحزام، كما اوضح " محمد حميدوش" الخبير لدى البنك الدولي، "أن الطريق يهدف لفك العزلة عن دول الساحل

---

[1] سمير البح، الحوكمة الامنية في غرب المتوسط: بين الفهوم النظرية و الترتيبات المؤسساتية، مرجع سابق الذكر، ص ص 278،276

[2] الطيب بروال، بن عبد العزيز خيرة، استراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الأمن الانساني، المجلد05، العدد 01، ص 436.

[3] محمد سمير عيا، عائشة قادة، المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الاقليمية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03،2018، ص 94.

وتعزيز التجارة بين شمال وجنوب الصحراء، حيث تمثل هذه الدول الست 27% من الناتج المحلي للقارة الافريقية بمجموع 25 % من سكانها.

03/ المشروع الاستراتيجي لمد خط انابيب العابر للصحراء:

يعرف هذا المشروع باسم NIGAL يهدف هذا المشروع الضخم إلى مد أوروبا بالغاز من خلال مد خط انابيب الغاز العابر لافريقيا من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر منه إلى أوروبا قاطعا مسافة 4128 كم ومن المتوقع أن ينقل 20إلى 30 مليار متر مكعب في السنة، رغم أهمية المشروع إلا أنه أصبح مهددا بعد الاتفاق المغربي- النيجيري، حيث وقعا في 15 ماي 2017 على بروتوكول اتفاق لدراسة جدوى مشروع عملاق لبناء أنبوب غاز يربط بين الدولتين عبر ساحل غرب أوروبا على المحيط الأطلسي.[1]

04/مسح الديون لدول الساحل الافريقي:

في اطار مساهمة الجزائر في تنمية افريقيا قامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي، كما قامت بالغاء ديون بعض دول الساحل الافريقي، ففي سنة (2013) قررت الحكومة الجزائرية الغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار ل14 دولة عضو في الاتحاد الافريقي، وتعتبر موريتانيا أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية حيث استفادت من اسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار كخطوة لتعزيز العلاقات مع هذه الدول.[2]

05/ مأسسة هيئة التنسيق للعمل الانساني في منطقة الساحل:

ضمن الاطار التنموي للفضاء الصحراوي قررت الجزائر والجمعيات التابعة للصليب الأحمر بمنطقة الساحل، انشاء هيئة لتنسيق العمل الانساني تتولى مهمة تطوير الدبلوماسية الانسانية وتجميع الموارد اللازمة لتنفيذ خطة تعمل على ضمان التنسيق بين مختلف التنظيمات العضو في هذه الهيئة، وتم التوصل إلى مأسسة هذه الهيئة الانسانية الجديدة في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، البوركينابي، الليبي، المالي، الموريتاني، النيجيري، والهلال الأحمر لدولة تشاد، فهذا الجهاز مكلف أساسا لمتابعة الوضع الانساني في منطقة الساحل، وقد تم مأسسة هذه الهيئة بعد تسجيل كل من الجزائر والبلدان المذكورة حالة التدهور الانساني التي تعرفها العديد من المناطق في الفضاء الافريقي والصحراوي هذه الأزمات أدت إلى تفاقم الوضع المرتبط بالأمن الغذائي وانتشار الأمراض

---

[1] الطريق العابر للصحراء: ماذا ستجني الجزائر من هذا المشروع الضخم، جريدة الشروق، 2021/06/10، شوهد في 2121/09/26، أنظر: echorouk online.com

[2] وهيبة دلع، المقاربة التنموية الجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18، ص ص 57.

بسبب النزوح للمتضررين في المناطق الحدودية وفي ظل ظروف انسانية تحتاج إلى تضافر الجهود والعمل المتعدد الأطراف. [1]

06/ مشروع الألياف البصرية:

وقعت كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا على اعلان الجزائر المتضمن انجاز كابل للألياف البصرية يمتد على محور الجزائر- زيندر-أبوجا، وتجدر الاشارة أن قرار انجاز كابل الالياف البصرية الرابط بين الجزائر، وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية نيجيريا- الجزائر، التي انعقدت في جانفي 2002، بينما انضمت النيجر إلى المشروع في مارس (2003) وفي (2008) تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر شروط خاص بإنجاز الكابل، والهدف المعياري من هذا المشروع هو توحيد الحركة الاقليمية بما فيها الدولة المجاورة داخليا مثل مالي، تشاد، بنين، والطوغو لتوجيهها نحو أوروبا عبر نقاط الهبوط الخاصة بالكوابل البحرية للألياف البصرية الموجودة في الجزائر او تلك التي مازالت في طور الانجاز.[2]

[1] زقاغ، منصوري، ص 75.

[2] لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا نيباد: تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات الاجتماعية والقانونية، المجلد09، العدد 05،2020، ص 32.

المحاضرة رقم :12فنزويلا وكوبا محور الحرب الباردة الجديدة في منطقة البحر الكاريبي بين الصين وأمريكا

الحرب الباردة الجديدة "وكيف تدور أحداثها في المنطقة. يجب ملاحظة التنافس الصيني الأمريكي في منطقة البحر الكاريبي كجزء من منافسة أوسع بكثير بين قوتين لهما أفكار مختلفة تمامًا عن الشكل الذي يجب أن يبدو عليه النظام العالمي. يصبح هذا الأمر أكثر أهمية لفهمه بالنظر إلى أن منطقة البحر الكاريبي تشهد تغيرًا جوهريًا: تواجه المنطقة تغيرًا مناخيًا، والحاجة إلى التحول الرقمي للاقتصادات، والتنويع من الاعتماد الشديد على السياحة في العديد من البلدان، ومواجهة المخاطر الجديدة التي تحملها الأمراض العابرة للحدود (مثل Covid-19 في (2020-2022). حيثما أمكن، سيتم وضع هذه القضايا في سياق الحرب الباردة الجديدة، والتي يبدو أنها في مراحلها الأولى. يبقى التركيز الرئيسي على المشهد الجيوسياسي الذي يتم إنشاؤه، من خلال عدسات الجهات الفاعلة الرئيسية، أي الولايات المتحدة والصين ومنطقة البحر الكاريبي، وبدرجة أقل، روسيا وأوروبا وكندا وإيران.[1]على الرغم من استمرار الإنكار لمسار الحرب الباردة الجديد، فإن سلسلة الأحداث التي حدثت على مدى السنوات العديدة الماضية تشير إلى هذا الاتجاه. لا يحتاج المرء إلا إلى إلقاء نظرة على راحة الرئيسين "فلاديمير بوتين" و"شي جينبينغ"، أثناء جلوسهما معًا في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين(2022) ، والتي تأتي على خلفية تجارة قياسية بين البلدين في عام (2021)، والدعم الصيني لروسيا بشأن وقف المزيد من توسع الناتو في أوروبا، ودعمهم المتبادل للأنظمة الفاسدة والاستبدادية في كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا. الزعيمان يمثلان عالمًا يختلف اختلافًا جذريًا عن الغرب. أدى قرار روسيا بغزو أوكرانيا في فبراير (2022)، تلاه رد صارم من قبل الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي .بفرض عقوبات اقتصادية وتزويد الحكومة في كييف بكميات كبيرة من الأسلحة، إلى تعزيز فكرة حرب باردة جديدة.ومرة أخرى تجد منطقة البحر الكاريبي نفسها قد أعيدت إلى أحد أدوارها الأكثر تقليدية في الجغرافيا السياسية العالمية، مفترق طرق للإمبراطوريات. في الواقع، لاحظت السنوات العديدة الماضية أن مكان منطقة البحر الكاريبي على الخريطة يتغير من كونه قريبًا اقتصاديًا (ولكن من الجيد زيارته) إلى منطقة تنافس القوى العظمى التي تبدو بشكل متزايد وكأنها الحرب الباردة القديمة. ومع ذلك ، لم نعد عام(1989)، العام الذي سقط فيه جدار برلين. نحن في

---

(1) *Scott B. Macdonald, The New Cold War, China, And The Caribbean: Economic Statecraft, China and Strategic Realignments, The Editor(s) (if applicable) and The Author(s), under exclusive license to Springer Nature Switzerland AG 2022p29.*

العشرينيات المضطربة، والتي تميزت بالفعل بالتراجع الفوضوي للولايات المتحدة من أفغانستان، والاضطرابات السياسية والتمثيلات في كوبا، والوجه الدبلوماسي لنيكاراغوا من تايوان إلى الصين،[1] ومحاولة روسية لتدمير الدولة الأوكرانية وفرض العودة إلى مناطق نفوذ الحرب الباردة في أوروبا الشرقية، والتدخل العسكري بقيادة روسيا في كازاخستان (في يناير 2022). بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي، كيف تفكر روسيا في زيادة أصولها العسكرية في كوبا ونيكاراغوا والصين وفنزويلا وكوبا: الحرب الباردة الجديدة؟

01.العلاقات الصينية الكوبية الفنزويلية

إن انزلاق منطقة البحر الكاريبي إلى الحرب الباردة الجديدة يمكن ملاحظته في عدد من البلدان ، ولكن في حالة كوبا وفنزويلا، تظهر القرابة الاستبدادية بين الدول ذات التفكير المماثل أكثر وضوحًا. في ديناميات كيفية تفاعل كوبا وفنزويلا مع الصين، تتجلى خطوط الاستقطاب بشكل أوضح في المنطقة. في نفس الوقت الذي تشترك فيه كوبا وفنزويلا بدرجة عالية من التقارب السياسي مع الصين ، فإن سوء الإدارة الفادح لاقتصاداتهما كان يمثل أيضًا مشكلة لبكين. علاوة على ذلك، أظهرت بكين استعدادًا للاستثمار في ثروات فنزويلا أكثر من تلك الموجودة في كوبا حيث تمتلك الأولى واحدة من أهم احتياطيات النفط في العالم، والتي لا تزال مهمة في مشهد الطاقة العالمي الذي لا يزال في مرحلة انتقالية. كما أن استعداد الصين لدعم الحكومتين جعلها في موقف عدائي تجاه الولايات المتحدة، التي تفرض عقوبات اقتصادية على النظامين الكوبي والفنزويلي.[2]

الحكومات الديمقراطية تعتبر الصين شريكًا حسن النية، ففي كوبا وفنزويلا تظهر بكين بشكل صارخ دعمها للحكومات الاستبدادية اليسارية التي لا تولي اهتمامًا كبيرًا لمواطنيها. تنجذب الصين إلى فنزويلا بسبب نفطها (كجزء من استراتيجيتها التنموية الدولية) وكوبا لموقعها الاستراتيجي القريب من الولايات المتحدة. انضم البلدان إلى مبادرة الحزام والطريق واستضافا بفخر معاهد كونفوشيوس، مما يشير إلى مشاركتهما في النظام العالمي الصيني الناشئ. ومع ذلك، فهذه ليست علاقات سهلة. بمعنى ما، فإن الصين حبيسة علاقاتها مع كاراكاس وهافانا. إن لعب دور في كلا البلدين أمر منطقي جيوسياسي، والتراجع تحت ضغط الولايات المتحدة للتخلي عنهما سيكون خسارة ماء لم تعد بكين مستعدة لاستيعابها. كان شافيز القوة الرئيسية وراء تحسين العلاقات مع الصين. منحت إضافة شريك اقتصادي جديد الزعيم الفنزويلي فرصة لتقليل اعتماد بلاده على الولايات المتحدة. في الوقت نفسه ، كانت الصين، التي تحولت في وقت

---

[1]) *ibid,p30.*
[2] *ibid,p35.*

سابق من تلبية الطلب من إنتاج النفط المحلي، بحاجة إلى تأمين مصادر جديدة للحفاظ على عملية التصنيع. مثلت فنزويلا أيضًا فرصة لتقليل المخاطر السياسية التي غالبًا ما كانت واضحة في الشرق الأوسط. تقاربت المصالح الوطنية الصينية والفنزويلية. في عام(2000) ، زار شافيز الصين، واجتمع مع الرئيس "جيانغ زيمين" وأعلن أن "ماو تسي تونغ" كان له تأثير على تفكيره. في عام (2001)، ذهب "زيمين" إلى فنزويلا ، واجتمع مع شافيز وحدد طبيعة العلاقات الوثيقة بين البلدين . وقد انعكس ذلك في إنشاء اللجنة رفيعة المستوى بين الصين وفنزويلا ، والتي ساعدت على خفض الحواجز، مما سمح لشركات الطاقة الصينية بالدخول بشكل أسهل وتوسيع فرص التجارة والاستثمار. كانت هذه خطوة مهمة لأنها قدمت للصين موطئ قدم في اقتصاد البلاد. وشملت الشركات المستفيدة من هذا الافتتاح بعضًا من أكبر شركات الطاقة المملوكة للدولة في الصين، وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وشركة النفط البحرية الوطنية الصينية ، وشركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك). ارتفعت صادرات النفط إلى الصين من أقل من 90 ألف برميل يوميًا في عام 2005 إلى أكثر من 320 ألفًا في عام (2014). [1]

02.أفضل الأوقات وأسوأ الأوقات في العلاقات الصينية الفنزويلية

تعمقت العلاقات الصينية الفنزويلية خلال رئاسة "هو جينتاو" (2002-2012). خلال هذه الفترة أصبحت الصين أكبر بنك أجنبي لفنزويلا، مما أدى في النهاية إلى ديون تقدر بنحو 63 مليار دولار على الدولة الواقعة في أمريكا اللاتينية. جاء الجزء الأكبر من هذا الإقراض خلال سنوات حكم هو جين تاو ، والتي أثبتت حتى الآن أنها نقطة عالية في العلاقة بين بكين وكراكاس. في تلك الأيام العصيبة في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حلت الصين محل الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الاقتصادي الأساسي للدولة الواقعة في أمريكا اللاتينية.

بينما كان قطاع الطاقة يهيمن على اهتمام الصين، انخرطت شركات صينية أخرى في محطات الطاقة وخطوط النقل وطرق السكك الحديدية. فازت Huawei بعقود لدعم وبناء شبكات اتصالات في فنزويلا. وتم إنشاء الدعم لمشروع حديد ضخم جديد في ولاية بوليفار في الجزء الجنوبي من البلاد في عام (2009) بموجب عقد قدم بموجبه بنك التنمية الصيني خط ائتمان بقيمة مليار دولار إلى بنك التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفنزويلي أو العصابات. في نهاية عام (2012)، وصلت الصين وفنزويلا إلى ذروة علاقتهما. كان الصينيون مرتاحين لشافيز واعتبرت فنزويلا الصين صديقًا وحليفًا دوليًا ومصدرًا لتمويل مشاريع التنمية. كانت أسعار النفط مرتفعة. كان للصين صديق في السلطة، عندما انزلق الاقتصاد الفنزويلي إلى المنطقة

[1] *ibid.*

السلبية في عام (2014) ، لم تكن هناك طريقة سهلة لتغيير الوضع. عادت تكاليف الاعتماد المفرط على صادرات النفط وسوء الإدارة الاقتصادية إلى الوطن. كان جزء من هذا الأخير واضحًا في PDVSA ، التي كانت تفتقر إلى الأموال اللازمة للصيانة والاستكشاف والموظفين المؤهلين. وفقًا لشركة BP ، انخفض إنتاج النفط بآلاف البراميل يوميًا من 3038 في عام (2009) إلى 2692 في عام (2014)إلى 918 في عام (2019) (BP 2020). ستتحمل فنزويلا ما يقرب من عقد من التناقضات الاقتصادية، لتصل إلى القاع في عام(2019) ، عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 35 في المائة. وهذا يعني أن فنزويلا أصبحت مقيدة بشكل متزايد في قدرتها على سداد القروض الصينية، حتى تلك المدعومة بالنفط. العقوبات الأمريكية، التي بدأت في عام (2014) في ظل إدارة أوباما واكتسبت زخمًا كبيرًا في ظل إدارة ترامب.[1]

اقتبس "بنفولد وكابلان" من مجلة "دراسات أمريكا اللاتينية"، التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS) ، منشور الدراسات الإقليمية التابع للحكومة الصينية: "السبب الرئيسي وراء قيام البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية التنموية تتغاضى عن فنزويلا ودول أخرى من هذا القبيل هي ما يسمى بالدول ذات المخاطر العالية. هذا النوع من الحكم يستند إلى منظور سياسي وليس منظور اقتصادي. في الواقع، فنزويلا هي أكبر مصدر للنفط في أمريكا الجنوبية وتحتفظ بقدرة قوية نسبيًا على سداد الديون. كان الجانب الإيجابي لاستراتيجية التنمية الدولية للصين هو أنها كانت قادرة على تأمين مصدر كبير جدًا من النفط وربما موارد أخرى. كان الجانب السلبي هو أن حقبة ارتفاع أسعار النفط وصلت إلى نهايتها في عام (2014) وكشفت عن اقتصاد فنزويلا باعتباره فوضى، وهي مشكلة تفاقمت بسبب وفاة شافيز واستبداله "بمادورو" ، سائق حافلة سابق ومنظم نقابي، لم يكن لديه الكثير. خبرة في الإدارة الاقتصادية وثبت أنها غير مرنة، وبطيئة في اتخاذ القرارات المهمة، وعقائدية في مسائل السياسة.

03.الصين وكوبا والحرب الباردة الجديدة

في عام (2019) ، لاحظ "ويليام ليو غراندي"، المهتم بقضايا كوبا منذ فترة طويلة وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية: "تواجه كوبا اليوم بيئة دولية أكثر صرامة مما كانت عليه قبل بضع سنوات فقط. فتوت العلاقات مع أمريكا اللاتينية حيث تراجعت العلاقات مع واشنطن إلى مستوى من العداء يذكرنا بالحرب الباردة. ردًا على ذلك، تتطلع هافانا إلى رفاق أيديولوجيين قدامى في موسكو وبكين

[1] *Hernández, Alicia. 2020. China Remains Quiet and Pragmatic on Venezuela Crisis. Diálogo Chino, January 20. https://dialogochino.net/en/trade-invest ment/32971-china-remains-quiet-and-pragmatic-on-venezuela-crisis/.*

للتعويض عن تدهور العلاقات في فنائها الخلفي ". في الواقع ، واجهت كوبا تغييرات كبيرة، لا سيما في سياسة الولايات المتحدة من إدارة أوباما إلى إدارة ترامب تعد الصين عنصرًا مهمًا في الحفاظ على الحكومة الشيوعية واقفة على قدميها في كوبا، على الرغم من أن هذا الدور ليس عميقًا كما هو الحال في فنزويلا ولا يظهر سوى احتمالية ضئيلة لتطوير بعد عسكري في أي وقت قريبومع ذلك ، من مصلحة الصين أن يكون لها حليف في منطقة البحر الكاريبي مثل كوبا.

تحديد دور الصين في كوبا

إن دور الصين في كوبا هو دور القوة المهيمنة ، حيث تلعب لعبة جيوسياسية في مواجهة منافستها الرئيسية، الولايات المتحدة. بينما لا يبدو أن الصين تريد أن تكون أبًا من السكر للحكومة الكوبية في شكل "دولة عميلة"، إلا أنها تتمتع بنفوذ كبير في الدولة الكاريبية. هذا لا يعني أن بكين تخبر هافانا بما يجب أن تفعله، لكنها "تقترح" مسارًا للعمل باستخدام الروافع الاقتصادية. بينما يستفيد الحزب الشيوعي الكوبي من الحصول على دعم الصين الشيوعية ، فإنه لا يتبع دائمًا مثل هذه النصائح.

ولم تكن الصين مستعدة لتقديم نفس السخاء الذي قدمه السوفييت أو الفنزويليون، لكنها كانت كافية لمحاولة منع كوبا من التعرض لنفس الانهيار الداخلي الذي حدث في فنزويلا. يقدر أحد تقديرات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها الصين لكوبا في الفترة من(2000 إلى 2014) بنحو 6.3 مليار دولار، مما يجعلها المتلقي الأول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .علاوة على ذلك، كانت الصين على استعداد لشطب أكثر من 6 مليارات دولار من الديون المستحقة على كوبا، وهي خطوة سياسية كبيرة من جانب بكين .لا تريد الصين أن تقع في نفس الوضع الذي كانت عليه في فنزويلا ، حيث تزيد من قروضها إلى اقتصاد سيئ الإدارة. ويكمن التحدي في تحقيق التوازن بين الحفاظ على النظام الكوبي الصرير واقفًا على قدميها بينما لا ينتهي به الأمر مع تعرض كبير للديون.[1]

من مصلحة الصين أن ترى كوبا ناجحة في ظل الحزب الشيوعي الكوبي. حتى الآن تلعب الصين دورًا مشابهًا لدور الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، مع تمييز مهم يتمثل في أن مشاركة الدولة الآسيوية اقتصادية إلى حد كبير (وإن كانت محدودة) وليست عسكرية. ومع ذلك ، فإن هذا لا يغير حقيقة أن أهم عنصر تقدمه كوبا للصين هو موقعها الاستراتيجي وكيف يتناسب ذلك مع نظرة بكين العالمية الأكبر للحرب

[1] *Frank, Marc. 2021. Cuba's Imports from China Slump 40% in 2020, Extending Long Decline. Reuters,February5. https://www.reuters.com/article/cuba-china-trade/cubas-imports-from-china-slump-40-in-2020-extending-long-dec line-idUSL1N2K919P.)*

الباردة الجديدة. عند النظر إلى خريطة منطقة البحر الكاريبي ، تقع كوبا بين نقطتي اختناق حرجتين للممر البحري ؛ بين كوبا وشبه جزيرة يوكاتان وبين كوبا وفلوريدا. كما تمتلك الولايات المتحدة قواعد في جميع أنحاء المحيط الهادئ وبالإضافة إلى وجود علاقة مع تايوان ، فإن الصين لديها قواعد في كوبا لا يعني بالضرورة أنه يجب استخدامها في عمل عسكري هجومي، بل إنها تشير إلى وجود تهديد بمثل هذا التطور. لن يؤثر التهديد على الساحل الغربي أو الشرقي ، ولكن موانئ ساحل الخليج، وأهمها نيو أورلينز وهيوستن يمكن لكوبا مع القوات الجوية والبحرية الصينية أن تشكل تهديدًا للشحن المتجه ذهابًا وإيابًا إلى قناة بنما.[1]

04.عودة الجغرافيا السياسية ومنطقة البحر الكاريبي

يتردد معظم القادة وصناع السياسات في منطقة البحر الكاريبي في تبني فكرة حرب باردة جديدة. يلخص السير "رونالد ساندرز"، سفير أنتيغوا وبربودا المخضرم لدى الولايات المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، موقف العديد من دول الكاريبي ، "... دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المهتمة بشأن اقتصاداتها والنهوض بالظروف الاجتماعية والاقتصادية من شعوبهم، لا تشترك في التنافس بين الصين والولايات المتحدة في منطقتهما وفي نصف الكرة الأرضية. سيعلنون جميعًا أن هناك مجالًا واسعًا للتعاون الاقتصادي وغيره من أشكال التعاون متبادل المنفعة بين الصين والولايات المتحدة "

تقدم كل من الولايات المتحدة والصين شيئًا ما لمنطقة البحر الكاريبي، خاصة إذا كانا في سلام ويدعمان العولمة. ومع ذلك، هناك قلق من أن عصر العولمة قد انتهى وأن عهدًا جديدًا يتميز بعودة الجغرافيا السياسية قد بدأ. يفضل تجنب استخدام مصطلح "الحرب الباردة الجديدة". ومع ذلك، وسواء شئنا أم أبينا، تواجه منطقة البحر الكاريبي عالما في خضم إعادة تنظيم كبيرة ومن المرجح أن يزداد الضغط لاختيار جانب. وإذا كانت منطقة البحر الكاريبي لا تسعى بالضرورة إلى علاقات أكثر اتساقًا مع الولايات المتحدة أو الصين، فمن المرجح أن تأخذ هاتان الدولتان في الاعتبار من يمكن الاعتماد عليهما كشركاء وأولئك الذين يكون ولائهم مشكوكًا فيه. إن منطقة البحر الكاريبي لها صوت في هذا ولكن يجب أن تفعل المزيد لتنسيق رسالتها إلى القوى العظمى ومع ذلك تتجلى دور الصين في توسيع جبهة الحرب الباردة في منطقة الكاراييبي فيما يلي:

---

[1] *Scott B. Macdonald,op cit p 75.*

01.دبلوماسية كوفيد -19

لعبت الصين لعبتها لدبلوماسية لقاح Covid-19 بشكل جيد في منطقة البحر الكاريبي. كانت بكين سريعة في تولي أمر الرسائل والرد على التعليقات السلبية، وهو تطور ساعده بلا شك شبكتها الواسعة من السفارات في جميع أنحاء شرق البحر الكاريبي. كانت الرسالة هي أن النظام السياسي والاقتصادي المتفوق في الصين كان أكثر توجهاً للاستجابة للأزمة من نظام الغرب الديمقراطي والفوضوي ، وهي رواية مدعومة بتصدير لقاحاتها حول العالم. على الرغم من أن اللقاحات الصينية والروسية ليست بجودة الإصدارات الغربية، إلا أنها دخلت في فجوة. إذا كان هناك في يوم من الأيام ساحة جيوسياسية جديدة للحرب الباردة، فقد حددتها دبلوماسية اللقاح. في الواقع، أشار إيفيلاو جريفيث إلى "... بعد أقل من ستة أشهر من ظهور الوباء، قدمت روسيا مساعدات لمكافحة الوباء إلى 46 دولة حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. وفي نفس الإطار الزمني، قدمت الصين لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قروضًا بقيمة مليار دولار أمريكي لتمكينها من مكافحة الوباء. علاوة على ذلك، تقدم الصين والهند مساعدات ثنائية لعدة دول في المنطقة من منظور كاريبي ، على الرغم من حقيقة أن الصين كانت المكان الذي بدأ فيه الوباء ، سارعت الدولة الآسيوية في تصعيد وإرسال المساعدة. كان التطور المخيب للآمال هو أن الولايات المتحدة كانت بطيئة في رد فعلها وأوضحت نقطة لخدمة سكانها أولاً وتجميد طلبات المساعدة من منطقة البحر الكاريبي. على الرغم من أن اللقاحات الصينية كانت أقل فعالية من نظيراتها الغربية ، إلا أنها كانت متوفرة. في عالم أدى فيه الوباء إلى تعطيل السفر والتجارة وكذلك قتل الآلاف، فإن وجود لقاح في اليد أفضل من عدم الوعد بأي لقاح في وقت ما في المستقبل. جاءت المساعدة الأمريكية في النهاية ، لكنها كانت بطيئة في تقديمها، تاركة مكانة أخلاقية عالية للصين وروسيا.

هناك بُعد آخر للحرب الباردة الجديدة فيما يتعلق بمضاعفة اللقاحات يتعلق بكوبا. في حين أن الاقتصاد الكوبي لديه العديد من نقاط الضعف ، كان قطاع التكنولوجيا الحيوية فيه نقطة قوية (بما في ذلك كونه محور التعاون مع الصين). خلال الوباء، نشرت كوبا 56 فريقًا في أكثر من 40 دولة، وجلبت أفرادًا ومعدات طبية وفي نهاية المطاف لقاحات إلى مجموعة واسعة من البلدان الكاريبية الأخرى، بما في ذلك أنتيغوا وبربودا ، وبربادوس، وبليز ، ودومينيكا، وغرينادا، وهايتي، وجامايكا، وسانت كيتس. - نيفيس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسورينام، وترينيداد وتوباغو (غريفيث 2021). على

الرغم من أن تمديد المساعدة الطبية الكوبية (التي غالبًا ما يتم دفع ثمنها نقدًا) كان موضع تقدير في المنطقة ، فقد أصبح نقطة انزعاج داخل كوبا بمجرد دخول الوباء مرحلة سيئة.[1]

02.الديمقراطية الدولية:

بالنسبة لجزء كبير من منطقة البحر الكاريبي، كانت السيادة الوطنية قضية حساسة. اتبعت معظم دول الكاريبي سياسات خارجية تقلل من درجة الإيمان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد. هناك أيضًا درجة من السياسة الواقعية في هذا، فنزويلا هي مثال على ذلك. سعى عدد من البلدان الكاريبية، مثل ترينيداد وتوباغو واسم سوري ، إلى الحفاظ على علاقات ودية مع جارتها الأكبر. يأتي هذا على الرغم من التآكل المطرد للديمقراطية في فنزويلا، والأزمة الاقتصادية التي يسببها الذات إلى حد كبير وذات أبعاد ملحمية، وظهور واحدة من أسوأ أزمات اللاجئين في العالم مع أكثر من ستة ملايين فنزويلي يفرون من بلادهم. بينما يتم تأييد فكرة عدم التدخل ، هناك درجة من السياسة الواقعية ؛ ليس من المصلحة الوطنية لدول الكاريبي الأصغر أن تقلب العلاقات مع فنزويلا. وقد ترك هذا عددًا من دول الكاريبي التي تلتزم بشدة بهذه السياسة على خلاف مع معظم البلدان في منظمة الدول الأمريكية ، وهي نقطة احتكاك مستمرة بين المنطقة وعدد من جيرانها الأكبر في أمريكا اللاتينية. لا يتفق الجميع في منطقة البحر الكاريبي مع نهج عدم التدخل في فنزويلا. في الواقع، يجد العديد من الفنزويليين حجة عدم التدخل التي يدعو إليها العديد من دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية محبطة. وكما صرح "Moises Naím" وزير التجارة والصناعة الفنزويلي السابق والزميل المتميز في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن العاصمة: - حاول المواطنين وحدهم لحلها. بالنسبة لفنزويلا، التي اخترقتها الشيوعية الكوبية إلى النخاع وبدعم من هذا التحالف المتباين من العنصريين الأوتوكاديين ، فإن مثل هذه الطقوس هي دعوة للتخلي عن فنزويلا - دعوة لترك فنزويلا للكوبيين .[2]

---

(1) *Griffith, Ivelaw Lloyd. 2021. Caribbean Geopolitics in the Age of COVID-19. Lead Paper Prepared for the FIU LACC-Caribbean Policy Consortium Webinar on Geopolitical Competition and Cooperation in the Caribbean in the Age of COVID-19, May 13. https://lacc.fiu.edu/research/publications/ lacc-caribbean-working-paper-series/griffith_health-geopolitics-in-contempor ary-caribbean_wps2-2021.pdf.*

(2) *Scott B. Macdonald,op cit p145.*

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر والمراجع بالغة العربية

01.الكتب :

- ادريس محمد السعيد، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الاقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2001.

- جصاص لبنى، الهيمنة الاقليمية: تصور نظري لفرص القوى الاقليمية الصاعدة، منشورات مخبر الأمن الانساني، جامعة باتنة 01، الجزائر، الطبعة الأولى.

- لخذاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، والتحديات، الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

- هاشم فراس عباس، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبولتيكي لمساحة من الفضاءات العالمية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2020.

-ادريس محمد السعيد، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.

-آر يارغر هار، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين: ترجمة راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، 2011.

-السيد عمر يحي، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، دار الأصالة للنشر والتوزيع، اسطنبول، تركيا، الطبعة الثانية، 2021.

-حتي ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985.

-حمشي محمد، مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2021.

-دندن، عبد القادر، الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، الطبعة الألى، عمان.

-ربيع الخيري، نوار محمد، مبادئ الجيوبولتيك، دار مكتبة عدنان، العراق، 2014.

-زيد المرهون، عبد الجليل، السياسة الروسية تجاه الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الطبعة الاولى، 2011.

-عباس هاشم فراس، و على حسين حميد، ارتدادات الجيوبولتيكا: الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الايراني في الشرق الأوسط، المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة ،الطبعة الأولى، 2020.

-عباس هاشم فراس، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبولتيكي لمساحة من الفضاءات العالمية، شكركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2020.

02. أطروحات الدكتوراه:

-البح سمير، الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط: بين الفهوم النظرية والترتيبات المؤسساتية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه L.M.D في العلاقات الدولية ،تخصص الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية، جامعة باتنة01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020-2019.

-بالة عمار، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة01، 2017-2018.

-بولبنان زين العابدين، مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة01.

-حجيج أمال، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في "مجال العدلة والشؤون الداخلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01.

-ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الاقليمي لشرق آسيا، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعةباتنة01، 2008/2007.

-زلاقي حبيبة، أثر المتغيرات الدولية على الدور الاقليمي لإيران في الشرق الأوسط: فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018/2017.

-عبد الرحمن محمد وائل، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008، ادارة باراك أوباما أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة النهرين، 2014.

03.الدوريات والمجلات:

- برد رتيبة، استراتيجية الهيمنة الاقليمية، مجلة السياسة العالمية، المجلد(05)، العدد(02)، 2011

فيصل بو الجدري، استراتيجية الهيمنة الاقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد06، 2018.

- بالخيرات حسين، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، (2018).

- سلطاني فخر الدين وآخرون، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الاقليمي، ترجمة: زين العابدين بولبنان، المقال منشور في مجلة الادارة العامة والحوكمة، بمعهد ماكروثنيك.

- شملال وليد، جائحة كورونا والاهتزازات الامبريقية لحوكمة الصحة العالمية، مجلة الأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جويلية 2022.

-أحمد دياب، هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط؟، حلفاء روسيا وإرث بريجنيف، مجلة العرب الدولية، العدد 588، أكتوبر 2010.

-البهى غدة، الوكالة السيبرانية: عوامل النشأة وأنماط التفاعل، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر2019.

-السعيدي، صالح، جمهوريات أسيا الوسطى بين الجار الروسي والوافد الأمريكي، جريدة القبس، العدد 1458، 2009/03/06.

-العليم أحمد عبد، تداعيات الوكلاء الميليشاويين على أمن الدول، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر 2019.

-بروال الطيب، بن عبد العزيز خيرة، استراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الأمن الانساني، المجلد05، العدد 01.

-بغين عبد الله، القوة الصلبة والناعمة لإيران مجلة رؤى تركية، العدد 02، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016.

-بلعيد سامي، حرب القوقاز، مجلة الوفاق العربي، العدد 111، سبتمبر 2008.

-بن قيطة مراد، فاطمة الزهراء بويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية "، دفاتر المتوسط، العدد 05، (ب س ن).

-بوبوش محمد ، تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء- ربيع، 2020.

-بومليك نوال، و تيغزة زهرة، الهندسة الاقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الاقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجدل05، العدد 02، 2021.

-حمشي محمد، نظريات العلاقات الدولية وجائحة كرورونا: أنبذة معتقة في قنان جديدة ونبيذ لما يعتق، مجلة سياسات عربية، العدد 05، مايو 2021،

-حنفي على خالد، نظرية الوكالة في العلاقات الدولية:ا لتغيرات، انماط الفواعل، الاشكاليات، في خالد حنفى علي، تغيرات ومخاطر الوكالة في مناطق الصراعات، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر، 2019.

-خفاجة رانيا حسين، نظرية الوكالة: المفاهيم والأبعاد والاشكاليات، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر2019.

-دبابش عبد الرؤوف، أسماء قطاف، الدور الاقليمي في السياسة الخارجية: دراسة مفاهمية نظرية، مجلة الحقوق والحريات، عددد خاص 2017، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

-دلع وهيبة، المقاربة التنموية الجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18.

-زاوي رابح، التأسيس للنظام الاقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاجن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01.

-زقاغ عادل، منصوري سفيان، أمن منطقة الساحل الافريقي: بين المنظور الأمني والاستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد6، 2014، ص 74.

-زلاقي حبيبة، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17، جانفي 2018.

-زواويد لزهاري، يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا نيباد: تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات الاجتماعية والقانونية، المجلد09، العدد 05،2020.

-سالتزمان، لاي، بوتين يسعى إلى بناء روسيا على أنقاض الولايات المتحدة، جريدة الأيام، العدد 2360، 2013/09/20.

-عباس هاشم، فراس و على حسين حميد، ارتدادات الجيوبولتيكا: الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الايراني في الشرق الأوسط.

-عبد الملك عودة جهاد، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 03.

-عيا محمد سمير، قادة عائشة، المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الاقليمية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03،2018.

-فرح سهيل، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوة والضعف، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية ، لبنان، بيروت، العدد 112، خريف 2003.

-قلاع الضروس سمير ، "منطقة الساحل الافريقي وأهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد06، العدد02، (2020).

-محمد محمود صدفة، توظيف القوة الذكية في السياسات الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة.

-مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، نافذة ابن خلدون على السياسة، جامعة قطر، مارس 2022.

-مهدي الراوي عبد العزيز، توجهات السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 35 ب س.

-مهنا عبد الله، مجابهة الهيمنة ايران وأمريكا في الشرق الأو سط، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2014.

-ناصر علي ناصر ، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الايراني، بيروت، دار الفرابي، 2013.

-ولورد حبش علي الجرباوي، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 38، 2019.

-ونوغي مصطفى، النظام الدولي بعد جائحة كورونا: قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المحتملة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.

-يونس محمد عبد الله، كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح عالم ما بعد كورونا، دراسة خاصة، العدد 02، 2020.

04.الجرائد :

- صخري سفيان، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، جريدة اليوم الجزائرية، عدد 2776، 27 مارس، 2007.

التقارير :

-بن عنتر عبد النور، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الاقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، قطر مركز الجزيرة للدراسات، قسم التقارير، 02ماي 2018

-عبد المولى عز الدين، الأزمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قسم التقارير، 2018.

-مصطفى أمينة، المخيلة الجيوبولتيكية الروسية و الفضاء الأوراسي الجديد، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية،27 سبتمبر 2016.

المحاضرات:

- بومجوط مولاي، الأمن الاقليمي، محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر : تخصص دراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ابو بكر بالقايد.

05.لمواقع الالكترونية :

- مستقبل التوغل الايراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية، مركز الخليج للدراسات الايرانية، نقلا عن ahttps// arabiangcis.org

https://epc.ae/ar/details/fe،

-الجزائر الأولى افريقيا في الانفاق العسكري، معهد ستوكهولم، 30 أفريل 2019، شوهد في 2021/09/24، أنظر: arabi21.com/ stry.

-الجزائر رفضت طلبًا روسيًّا بالحصول على امتيازات في قواعد بحرية"، القدس العربي، 16 أبريل/نيسان 2013، أنظر: http://www.alquds.co.uk/?p=34341

-الزغول محمد، استعصاء الاستقرار في الشرق الأوسط: مقاربة تطبيقية لنظرية استقرار الهيمنة، مركز الامارات للسياسات، نقلا عن:

-السياسة الخارجية الروسية والنزعة الأوراسية وفق النظرية الرابعة لألكسندر دوغين، نقلا عن www.alwaght.com

-الطريق العابر للصحراء: ماذا ستجني الجزائر من هذا المشروع الضخم، جريدة الشروق، 2021/06/10، ، أنظر: echorouk online.com

-بورنان يونس، أكثر من 30 مليار دولار حجم الانفاق العسكري بالجزائر منذ 2013، بوابة العين الاخبارية، 2018/01/04، أنظر:algrien/ article/ alain.com

-جابر آدم، فرنسا والمغرب، جريدة القدس العربي، 13 ماي 2020، أنظر: alqudsuk

-حورية ساعو، محمد غربي، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، 2017.

-سالم بوبكر، الجزائر في المرتبة 24 عالميا في الانفاق العسكري، 26 أفريل 2021، أنظر: ultra algeria ultra sawt.

-كوادرو أوغلو برهان ، دور روسيا في تشكلات العالم الجديد ، مركز الجزرة للدراسات، نقلا عن http/aljazzera.net 2017/01/01.

-مليكة خ، "اعادة ضبط العقيدة العسكرية لاتمس بمكانة السياسة الخارجية"، جريدة المساء، 27 سبتمبر 2020، أنظر:https://www.elmassa.com/dz/news

-ياسين بودهان، خبراء يبررون تنامي الانفاق العسكري بالجزائر(قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2013..

02/الكتب بالغة الانجليزية :

01/ Books :

- *Fernandes, Luis ,and others, Shifting Power in Asia-Pacific?: The Rise of China, Sino-US Competition and Regional Middle Power Allegiance, Enrico Fels Center for Global Studies University of Bonn Bonn, Germany, Dissertation an der Rheinischen Friedrich-Wilhelms-Universität Bonn, 2016.*

- *A , Wendt , Social Theory of International Politics, (Cambridge University Press, 1999)*
- *Andrea, Teti,. 2007. 'Bridging the gap: IR, Middle East studies and the disciplinary politics of the area studies controversy'. European Journal of International Relations 13(1).*
- *Andreas Antoniades, (2008). From 'Theories of Hegemony' to 'Hegemony Analysis' in International Relations. University of Sussex.*
- *Anna, Tsing, Lowenhaupt. 2005. Friction: An Ethnography of Global Connection. New Jersey: Princeton University Press.*
- *Anssi ,Paasi, 'Place and region: regional worlds and words'. Progress in Human Geography 26 (6): 2002'802-11.*
- *B. Macdonald, Scott, The New Cold War, China, And The Caribbean: Economic Statecraft, China and Strategic Realignments, The Editor(s) (if applicable) and The Author(s), under exclusive license to Springer Nature Switzerland AG 2022.*
- *Bailin, Naomi, Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions ,International Studies Quarterly, Vol. 24, No. 4 (Dec., 1980.*
- *Bieler, Andreas & Morton, Adam David (2004). A Critical Theory Route to Hegemony, World Order and Historical Change: Neo-Gramscian Perspectives in International Relations. Capital & Class. Vol. 28(1),*
- *Björn, Hettne, 2003. 'Global market versus regionalism'. In David Held and Anthony McGrew (eds), The Global Transformations Reader. Oxford: Backwell*
- *Buzan Barry and ole waever, Region and Power: the structure of international security.*
- *Buzan, Barry and Ole Wæver.. Regions and Powers – The Structure of International Security. New York: Cambridge University Press. 2003.*
- *Buzzan, Barry,: People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations,(london: Wheatsheaf Books.1982).*
- *Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, cap Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge*
- *chardiniens, alexander, les dorait fondamentaux dans lue:entre normes et valeurs, Samantha besson, ancis venal, and Nicolas levirat (eds) , dea valeurs pour l'europe (l'institut européen de l'université geneve,2008.*
- *Cox, Robert W. (1981). Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory. Millenium: Journal of International Studies. Vol. 10(2).*
- *David, Lake A And Patrick Morgan. 2007. 'The New Regionalism In Security Affairs'. In David A Lake And Patrick Morgan (Eds), Regional Orders – Building Security In A New World. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press*
- *dugin. Alexender, , the fourth political theory, translation mark shebada, michael millermen pintedu, united kinghdom, first edition, 2012.*
- *dugin, Alexender, last war of the world islalnd, the geopolitic of conten parcry Russia, translator john bry, andprinted in the united kingdom, first edition 2015.*
- *Erskine, Andrew, The Middle Power Dynamic in the Indo-Pacific: Unpacking How Vietnam and Indonesia Can Shape Regional Security and Economic Issues, Journal of Indo-Pacific Affairs, Air University Press, Published Feb. 8, 2022.*
- *Haesbaert, Rogerio. 2010a. Regional Global – Dilemas da Região e da Regionalização na Geografia Contemporânea. Rio de Janeiro: Bertrand Brasil.*

- *J, Reginald. Harrison, Europe in question: theories of Regional international. Integration, 2ed. (London: George Allen and Unwin LTD Ruskin House, 1975)*
-
- *Jill, Steans; Pettiford, Lloyd; Dietz, Thomas; El-Anis, Imad 2010 . An Introduction to International Relations Theory. Perspectives and Themes. Third edition.)*
- *John, Agnew. 'Arguing with regions'. Regional Studies 47 (2013).*
- *K. , N Waltz,. Theory of International Politics, (McGraw-Hill, Inc., 1979) .*
- *Keoghan, R. O. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, (Princeton University Press, 1984).*
- Keohane, Robert,. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton University Press, 1984.
- *Klaus ,Dodds,. 2005. Global Geopolitics – An Introduction. Essex: Pearson Education.*
- *Mearsheimer, J. The Tragedy of Great Power Politics, (Norton, New York: W.W. 2001).*
- *Robert ,Gilpin. 2001. Global Political Economy: Understanding International Economic Order. Princeton: Princeton University Press.*
- *Robert, Vitalis, 'Birth of a discipline'. In D Long and Brian C Schmidt (eds), Imperialism and Internationalism in the Discipline of International Relations. New York: SUNY Press'2005.*
- *Sandra, Destradi,. Regional powers and their strategies: Empire, hegemony and leadership, review of international studies, 2010.*
- *Thomas, Pedersen, (2002). Cooperative Hegemony: Power, Ideas and Institutions in Regional Integration, Review of International Studies, 28.*
- *Thucydides, History of the Peloponnesian War. Translated by Richard Crawley, Project Gutenberg (E-book) released 2009. Book 1, Chapter 1.*
- *Tully, James, (2002). Political Philosophy as Critical Activity. Political Theory. Vol. 30(4): What Is Political Theory?. Sage Publications, Inc..University press, 2003.*
- *waltz ,Kenneth, Realist thinking and new realist theory , in journal of international affairs 1990.*
- *Wendy, Brown, (2002). At the Edge. Political Theory. Vol. 30 (4): What Is Political Theory?. Sage Publications, Inc.*
- *Wi Sergei Kortunov and Veikortunov , From Moralism to pragmatism new dimensions of Russian foeign policy in comparative strategy , V 13, N°3, 1994.*
- *Yazid, Mohamed, The Theory of Hegemonic Stability: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science an Administration, 2015,Vol.3, No.6*

02/Periodicals:

- *Hedley Bull, "Civilian power Europe: a contradiction in terms?" Journal of Common Market Studies 2 (1982).*
- *J, Nye,. Soft Power: The Means to Success in World Politics, (Public Affairs, 2004).*
- *lorenzo cotula, towards a political economy of the covid-19 crisis: reflections on an agenda for research and action, international institute for environment and development (iied), united kingdom, world development 138 (2021) 105235.*

- *Nossel, S, "Smart Power", Foreign Affairs, (March/April, 2004).*
- *Paasi, Anssi. 2002. 'Place and region: regional worlds and words'. Progress in Human Geography 26 (6): 802-11.*
- *Walker, C. and Ludwig, J, "The Meaning of Sharp Power: How Authoritarian States Project Influence", Foreign Affairs, (November 16, 2017).*

04/Web Links :

- Brussels, *Alternatives to military intervention: What is done by the military that could be done better by civilians? ,November 2007, http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-707_en.html?imprimer=1*
- *Alicia, Hernández, 2020. China Remains Quiet and Pragmatic on Venezuela Crisis. Diálogo Chino, January 20. https://dialogochino.net/en/trade-invest ment/32971-china-remains-quiet-and-pragmatic-on-venezuela-crisis/.*
- *Asergunin ,.alexander, Russian post-communist foreign policy thinking at the cross roads », changing paradigms, journal of international relations and development, volume 3 nµ°03,(eptember 2000) in www.ciaonet.org/oljjird.*
- *D,William.Jackson, Imagining Russian : western international theory , in www.casnovicas.muohioedu/havinghurstoenter/papers, Jackson's 05.*
- *Ivelaw Lloyd Griffith. 2021. Caribbean Geopolitics in the Age of COVID-19. Lead Paper Prepared for the FIU LACC-Caribbean Policy Consortium Webinar on Geopolitical Competition and Cooperation in the Caribbean in the Age of COVID-19, May 13. https://lacc.fiu.edu/research/publications/ lacc-caribbean-working-paper-series/griffith_health-geopolitics-in-contempor ary-caribbean_wps2-2021.pdf.*
- *Karoff, Timothy, Policy Seminar: The Political Economy Of COVID-19 And Impacts On Food Policies Around The World, NOVEMBER 23, 2020, https://www.ifpri.org/blog/policy-seminar-political-economy-covid-19-and-impacts-food-policies-around-world.*
- *Marc, Frank, 2021. Cuba's Imports from China Slump 40% in 2020, Extending Long Decline. Reuters,February5. https://www.reuters.com/article/cuba-china-trade/cubas-imports-from-china-slump-40-in-2020-extending-long-dec line-idUSL1N2K919P.*
- Müftüler, Baç *Meltem , Middle Power, in interna https: //www.britannica.com/topic/middle-power. https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2927137/the-middle-power-dynamic-in-the-indo-pacific-unpacking-how-vietnam-and-indonesi.*
- *Nation Unis, conseil de sécurité. Rapport du secrétaire generale sur la situation dans la region du Sahel. S/2013/354. 14 J uin 2013 unowa.unmissions. rg/.../UN%20Integrated%20Strategy%20for%20theNews/press-release/2020/06/08/covId-19-to-plunge-global-economy-into-worst-recession-since-world-war-ii*
- *Political Economy Of Covid-19: Extractive, Regressive, Competitive bmj 2021; 372 Doi: Cite This As: BMJ 2021;372:N73 Https://Doi.Org/10.1136/Bmj.N73*
- Yilmaz, *Şuhnaz, Middle Powers and Regional Powers, Last Reviewed: 17 May2019 https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0222.xml*

03/المراجع بالغة الفرنسية :

- *La pandémie de COVID-19 plonge l'économie planétaire dans sa pire récession depuis la Seconde Guerre mondiale, COMMUNIQUÉS DE PRESSE 08 JUIN 2020, https://www.banquemondiale.org/fr/*
- *Sahel : diplomatie active ou intervention militaire, quel rôle pour l'Algérie après le retrait de la France? https://information.tv5monde.com/afrique/sahel-diplomatie-active-ou-intervention-militaire-quel-role-pour-l-algerie-apres-*